مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٣، ٢٠٠٥

التقرير الرابع (١)

إطار ترويجي
للسلامة والصحة المهنيتين

البند الرابع من جدول الأعمال

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 92-2-615366-3
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٠٤

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH–1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه.

طبع في سويسرا ATA

المحتويات

الصفحة

مقدمة 1

الفصل الأول - العمل اللائق – العمل المأمون 3

الفصل الثاني - دعائم استراتيجية عالمية للسلامة والصحة المهنيتين 7

ثقافة السلامة 7

نهج بنيوي للإدارة 8

على مستوى المنشأة 8

على المستوى الوطني 9

البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين 9

صور بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين 11

وضع السلامة والصحة المهنيتين على رأس البرامج السياسية الوطنية 11

المساعدة والتعاون التقنيان المقدمان من منظمة العمل الدولية إلى البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين 12

النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين 12

آلية أو هيئة ثلاثية للتشاور 12

سياسة الحكومة والتزامها 13

تشريعات السلامة والصحة المهنيتين 13

السلطات المعينة في مجال السلامة والصحة المهنيتين 13

نظم التفتيش وضمان الامتثال 13

المعلومات والتدريب 14

خدمات السلامة والصحة المهنيتين 14

جمع وتحليل البيانات عن الوضع الوطني للسلامة والصحة المهنيتين 15

زيادة التوعية والترويج لثقافة السلامة 15

مؤسسات البحوث في مجال السلامة والصحة المهنيتين 15

الصلات مع نظم ومؤسسات التأمين ضد الإصابات اللاحقة بالعمال 16

الفصل الثالث - البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين من حيث الممارسة 17

الغرض 17

الهيكل 17

تأييد على مستوى عال 17

المدة 18
المقاصد والأهداف 18
المشاورات 19
السمات الجوهرية 19
ثقافة السلامة والتنظيم الذاتي 19
التركيز على الصناعات والعوامل ذات المخاطر العالية 19
نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين 20
تعزيز القدرة من أجل تحليل الأوضاع 20
الفصل الرابع - السمات الرئيسية لصك دولي محتمل 21
مفاهيم الصياغة 21
السمات المقترحة 21
الترويج لنهج بنيوي للإدارة على المستوى الوطني 21
الترويج لثقافة السلامة 22
هيكل الصك ونوعه 22
البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين 23
النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين 23
آليات تقديم التقارير والمتابعة 23
زيادة التوعية 24
الاستبيان 25
المرفق الأول - البرامج الوطنية الحديثة للسلامة والصحة المهنيتين - استعراض موجز 29
المرفق الثاني - استنتاجات بشأن أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير في مجال السلامة والصحة المهنيتين - استراتيجية عالمية 45
المرفق الثالث - صكوك السلامة والصحة المهنيتين لمنظمة العمل الدولية - التصديقات والوضع 51
المرفق الرابع - العناصر المحتملة لصورة بيانية وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين 55

مقدمة

١. أجرى مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والتسعين (٢٠٠٣) مناقشة عامة بالاستناد إلى نهج متكامل بشأن "أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير في مجال السلامة والصحة المهنيتين"[1]. وأفضت المناقشة إلى "استنتاجات بشأن أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير في مجال السلامة والصحة المهنيتين – استراتيجية عالمية" (الاستنتاجات)[2]، نصت على أن يوضع من باب الأولوية صك جديد يحدد إطاراً ترويجياً في مجال السلامة والصحة المهنيتين. ومتابعة لذلك، قرر مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ أن يدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والتسعين (٢٠٠٥) لمؤتمر العمل الدولي.

٢. وبالنظر إلى توقيت هذا القرار، جرى تحديد الجدول الزمني للمراحل التحضيرية السابقة للمناقشة بشأن الصك الجديد، عملاً بالبرنامج الزمني المقترح على مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣[3]. ويطلب من الحكومات، أن ترسل ردودها على هذا التقرير وهذا الاستبيان بحيث يتلقاها المكتب في جنيف في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ على أبعد تقرير. وسيقوم المكتب من ثّم ببحث هذه الردود وإعداد التقرير الثاني لإرساله إلى الحكومات في آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٣. ونظراً إلى ضيق الوقت المتاح، جرى إعداد هذا التقرير على أساس المصادر الموجودة في مكتب العمل الدولي فضلاً عن المواد التي قدمتها الدول الأعضاء في ردها على الدراسات الاستقصائية السابقة، بما فيها الدراسة الاستقصائية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، التي أجريت في عام ٢٠٠٢ إعداداً للمناقشة العامة. وبالنظر إلى هذه المعلومات المحدثة المتوفرة عن القوانين والممارسات الوطنية، يركز هذا التقرير بصورة رئيسية على استعراض آخر البرامج الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين والممارسات الحسنة في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وسيكون من المرحب به الحصول على أي معلومات إضافية من الدول الأعضاء من شأنها أن تسهم في إعطاء نظرة أكثر شمولاً عن المبادرات الوطنية في هذا المجال.

٤. ويبحث الفصل الأول من هذا التقرير بعض التحديات لمعالجة قضايا السلامة والصحة المهنيتين، ويستعرض الفصل الثاني الهيكل الرئيسي والمضمون الموضوعي لآخر الاستجابات الوطنية لهذه التحديات في شكل برامج وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين. ويرد عرض أكثر تفصيلاً لهذه البرامج في الملحق الأول. ويبحث الفصل الثالث هذه الممارسة على ضوء الاستنتاجات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٣، ولا سيّما الاستنتاجات المتصلة بوضع إطار ترويجي للسلامة والصحة المهنيتين من خلال البرامج والنظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. ويناقش الفصل الرابع من ثم عناصر صك محتمل في المستقبل لمنظمة العمل الدولية في هذا المجال.

٥. ويلي ذلك استبيان يهدف إلى الطلب من الدول الأعضاء أن تزود المكتب بآرائها بشأن نطاق ومضمون الصك المحتمل. وعلى أساس المعلومات المتلقاة، سيقوم المكتب بوضع تقرير ثان يلخص الآراء التي أعرب عنها ويشير إلى القضايا الرئيسية التي قد يرغب المؤتمر في دراستها.

٦. ويسترعى انتباه الحكومات إلى التوصية التي وجهها إليها مجلس الإدارة في دورته ١٨٣ في حزيران/ يونيه ١٩٧١، على أساس القرار بشأن تعزيز الهيكل الثلاثي في جميع أنشطة منظمة العمل الدولية، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والخمسين (١٩٧١)، والذي يقضي "بأن تستشير أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال قبل وضع الصيغة النهائية لردودها على استبيانات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالبنود

---

[1] مكتب العمل الدولي: *أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير في مجال السلامة والصحة المهنيتين*، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩١، جنيف، ٢٠٠٣.

[2] أنظر الملحق الثاني.

[3] أنظر الوثيقة GB.288/2/1 ، الفقرة ٢٠.

الواردة على جدول أعمال دورات المؤتمر العام". ويطلب من الحكومات أن تذكر في ردودها المنظمات التي استشارتها بناء على ذلك.

الفصل الأول

العمل اللائق - العمل المأمون

٧. إن حماية العمال من حالات الاعتلال والمرض والإصابة المتصلة ببيئة عملهم على النحو الوارد في ديباجة دستور منظمة العمل الدولية، ما فتئت تشكل قضية أساسية بالنسبة إلى منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩١٩ عندما اعتمد مؤتمر العمل الدولي ثلاث توصيات من بين ست توصيات متصلة مباشرة بالسلامة والصحة المهنيتين. ووفقاً لما جاء مؤخرا وبإيجاز بليغ على لسان مدير عام مكتب العمل الدولي، السيد خوان سومافيا، في الإشارة إلى برنامج العمل اللائق" يجب أن يكون العمل اللائق عملاً مأموناً ولا نزال بعيدين عن تحقيق هذا الهدف المتوخى"[١].

٨. واستناداً إلى البيانات المتوافرة من شتى المصادر، تقدر منظمة العمل الدولية أن حالات الوفاة التي تقع من جراء الإصابات والأمراض المتصلة بالعمل في جميع أنحاء العالم تبلغ زهاء مليوني حالة سنوياً. وفي الوقت الذي تتناقص فيه ببطء المعدلات السنوية لهذه الإصابات والأمراض في معظم البلدان الصناعية، فإنها تزداد في البلدان النامية. وتقدر النسبة الإجمالية السنوية للحوادث المهنية المميتة وغير المميتة بما يصل إلى ٢٧٠ مليون حادثة كما يعاني نحو ١٦٠ مليون عامل من أمراض متصلة بالعمل. وفي المعتاد، تقدر التكاليف الاقتصادية ذات الصلة التي تعزى إلى التعويضات وساعات العمل الضائعة وانقطاع الإنتاج والتدريب والمصروفات الطبية وما إلى ذلك، بنسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي، وبذلك كانت هذه النسبة تمثل في عام ٢٠٠١ رقماً ضخماً يبلغ زهاء ١٢٥٠٠٠٠ مليون دولار أمريكي[٢].

٩. وقد أعرب عن شواغل إزاء عولمة الاقتصاد مؤداها أن هذه العولمة قد تفاقم بعض العوامل المساهمة في وقوع الإصابات وسوء الحالة الصحية في العمل. وتفضي العوامل المتصلة بالعولمة من مثل تسارع التجارة العالمية وتحريرها وانتشار التكنولوجيا الجديدة، إلى ظهور أنواع جديدة من تنظيم العمل وبالتالي أنماط جديدة من حالات التعرض لأخطار الحوادث والأمراض المهنية. وواضح أن بعض أنحاء الكرة الأرضية تستفيد من زيادة الفرص المتاحة ومن أماكن العمل الجديدة والأفضل. وفي الحقيقة، قد تولدّ العولمة ضغوطاً لتحسين السلامة والصحة. بيد أن بعض أنحاء أخرى من الكرة الأرضية مدركة لما للعولمة من آثار سلبية .

١٠. وفيما تواصل المنشآت الكبرى متعددة الجنسية طريقها نحو الاندماج في بوتقة عدد أصغر من التكتلات العالمية من أجل خلق القوة الدافعة للاقتصاد العالمي، يعترف بأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم هي القوى المحركة للاقتصاد المحلي وهي المصدر الرئيسي للعمالة حاضراً ومستقبلاً في جميع البلدان. واستجابة لما نشأ عن العولمة من طلبات على المرونة، تركز كثير من الشركات الكبرى على عدد ضئيل من المجالات الأساسية المتخصصة دون غيرها من المجالات. وقد أسهم التعاقد الخارجي والتعاقد من الباطن فيما يخص أنشطة من هذا القبيل في خلق عدد كبير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت بالغة الصغر والعاملين لحسابهم الخاص.

١١. ومن المعترف به أن المخاطر والأخطار المهنية تنتشر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة على نطاق أوسع من انتشارها في المنشآت الكبرى. فموارد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التقنية محدودة كما أن الوعي محدود بوجود معايير للصحة والسلامة المهنيتين أو بكيفية الامتثال للمعايير دون أن يتعرض أداء المنشأة للخطر. وهناك إحجام عن طلب المشورة المقترنة بالتفتيش. وفي البلدان النامية لا تزال أكثرية المنشآت

---

[1] أنظر: ILO: *Safety in numbers: Pointers for a global safety culture at work*, Geneva, 2003. p. 21.

[2] للإطلاع على تحليل مفصل للحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل وما يتصل بها من تكاليف اقتصادية، أنظر مكتب العمل الدولي: *العمل اللائق- العمل المأمون*، تقرير تمهيدي مقدم إلى المؤتمر العالمي السادس عشر بشأن السلامة والصحة في العمل، فيينا، أيار/ مايو، ٢٠٠٢ (جنيف، ٢٠٠٢).

الصغيرة والمتوسطة حتى الآن غير مشمولة على النحو الملائم بتشريعات السلامة والصحة ويعمل عدد كبير من هذه المنشآت في إطار اقتصاد غير منظم بعيداً عن أي تغطية بالخدمات الرسمية الخاصة بالصحة والسلامة المهنيتين أو بالتفتيش. وإن هذا المظهر المتغير للعمالة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء يطرح أمام منظمة العمل الدولية تحديات جديدة ليس أقلها التحدي في مجال السلامة والصحة المهنيتين. والطابع الثلاثي للمنظمة يجعلها المنظمة الوحيدة القادرة على رفع هذا التحدي.

١٢. وقد تطور نشاط منظمة العمل الدولية في مجال وضع المعايير بشأن السلامة والصحة المهنيتين تطوراً كبيراً من حيث المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها. ويمكن تبين هذا التطور من التحرك صوب الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية عوضاً عن وصف تدابير للحماية ترمي إلى معالجة أخطار محددة.

١٣. وفي عام ١٩٧٥ اعتمد مؤتمر العمل الدولي قراراً[3] دعا إلى وضع سياسات وطنية فضلاً عن سياسات على مستوى المنشأة. وكانت تلك أول خطوة صوب اعتماد نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين وهو مبين في اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)، التي تعالج بأسلوب شامل السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل إلا أنها تضع في الأغلب سياسة عامة أكثر منها صكاً تقييدياً. فهي تعطي أولوية لصياغة وتنفيذ سياسات وطنية واستعراضها بصورة دورية ترمي إلى الوقاية من الحوادث والأضرار الصحية الناتجة عن العمل أو المتصلة به أو التي تقع أثناءه. وهي تسعى إلى الحد من أسباب المخاطر التي تنطوي عليها بيئة العمل إلى أقصى حد ممكن ومعقول. وباستثناء الصكين المتعلقين بالحرير الصخري (الاسبستوس) والبناء، تتضمن جميع اتفاقيات السلامة والصحة المهنيتين، التي اعتمدت بعد الاتفاقية رقم ١٥٥ حكماً يدعو إلى وضع سياسة وطنية بشأن الموضوع الذي تنظمه هذه الاتفاقيات. ومع ذلك فإن أياً من هذه الاتفاقيات لا تستفيض في شرح مضمون هذه السياسة وتتطرق بدلاً من ذلك إلى تدابير الحماية.

١٤. وفيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين، لا ريب في أن أحد الأسباب الرئيسية وراء الاتجاه إلى الابتعاد عن اتفاقيات تضع تدابير للحماية والتحول صوب صكوك وقائية وموجهة نحو السياسة العامة بصورة أكبر، هو الإدراك بأن المواد والعمليات التي تتناولها هذه الاتفاقيات فضلاً عن أساليب معالجتها، في حالة تطور دائم. ولذلك فإنه من الضروري أن تكون هناك معايير دولية مرنة بصورة كافية تجعلها تتكيف مع ما يطرأ من تغيير وتنص على إجراء استعراض دوري للسياسات الوطنية والتدابير المعتمدة على الصعيد الوطني في ضوء التقدم التقني الراهن المحرز وأوجه النهوض بالمعارف العلمية. وقد أرسي أساس هذا النهج في الاتفاقية رقم ١٥٥، التي تقضي بأن يستعرض وضع السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل على فترات ملائمة، إما بصورة كلية أو لقطاعات منفردة، من أجل تحديد المشاكل الرئيسية واستنباط طرائق فعالة لمعالجتها، وتعيين أولويات العمل وتقييم النتائج.

١٥. والخلاصة أن نطاق وشمول أحكام السلامة والصحة المهنيتين قد تطورا من التركيز على السلامة الصناعية إلى التركيز على السلامة والصحة في مكان العمل ومن الحماية إلى الوقاية وتقييم المخاطر. ولا تبين المعايير الحديثة المسؤوليات الجماعية عن السلامة والصحة في مكان العمل فحسب، إنما تبين أيضاً أدوار كل من أصحاب العمل والعمال وممثليهم، وحقوقهم والمسؤوليات الواقعة على كل منهم ومجالات التعاون فيما بينهم.

١٦. ومن المسلم به بصورة عامة أن مستوى التصديق على الاتفاقيات المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين، الذي يعد لأول وهلة مصدراً للشواغل، قياس غير كامل لأثرها من حيث أن الاتفاقيات والتوصيات غير المصدق عليها تستخدم بوصفها نماذج للتشريع الوطني ومصدراً يرجع إليه ومقياساً للتوصل إلى توافق وطني في الآراء. وقد أيد استقصاء أجري قبل إعداد التقرير التمهيدي للمناقشة العامة في مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٣، تأييداً شديداً الاستنتاج القائل إن مسألة عدم التصديق لا تعوق بالضرورة تنفيذ معايير منظمة العمل الدولية.

١٧. ويمكن القول بأن اعتماد البرنامج الدولي لتحسين ظروف وبيئة العمل في عام ١٩٧٦ (PIACT) قد استبق التطورات التي طرأت على نهج منظمة العمل الدولية المتبع بشأن السلامة والصحة المهنيتين وحضر لهذه التطورات. وقد أنشأ البرنامج نموذجاً شاملاً لسياسة السلامة والصحة المهنيتين، مستبقاً في هذا الخصوص الاتفاقية رقم ١٥٥. وكذلك مهد السبيل لدعم منظمة العمل الدولية لمفهوم "ثقافة السلامة"، الذي نشأ في أعقاب كارثة تشيرنوبيل النووية في عام ١٩٨٦. وينظر في الوقت الحاضر إلى تكوين ثقافة السلامة ليس داخل المنشآت فحسب بل على المستوى الوطني أيضاً كأساس لإجراءات وقائية فعالة. ومن وجهة نظر تنظيمية، يعبر

[3] مكتب العمل الدولي: *قرار بشأن نشاط منظمة العمل الدولية في المستقبل في ميدان ظروف وبيئة العمل*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٦٠، جنيف، ١٩٧٥.

عن تكوين ثقافة السلامة في تطبيق نهج بنيوي للإدارة يجسد المبادئ الواردة في *المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين، ILO-OSH2001*.

١٨. ويعد البرنامج المركزي الدولي بشأن السلامة والصحة في العمل والبيئة (العمل المأمون) مركز تنسيق أعمال منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، ويتولى المهمة الأساسية الخاصة بالنهوض بالمعايير ذات الصلة. بيد أن نطاق الأنشطة والتدابير التي تشارك فيها منظمة العمل الدولية من أجل أداء مهمتها قد توسع على المستويين المركزي والميداني على السواء. ومختلف الأنشطة المتصلة بالمعايير والمضطلع بها تحت عناوين عامة تتناول التنمية والإشراف والترويج والمساعدة التقنية والتعاون هي أنشطة مستقلة وظيفياً داخل المكتب مما يجعل من الصعب في بعض الأحيان تفادي تجزئة العمل وتشتت الموارد.

١٩. وعلى ضوء هذه الخلفية قرر مجلس الإدارة في دورته ٢٧٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) اختيار السلامة والصحة المهنيتين كموضوع أول لتطبيق اختباري لنهج متكامل جديد على أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير بغية زيادة تماسكها وملاءمتها وأثرها. ويرمي هذا النهج إلى إيجاد توافق في الآراء بين الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية بشأن خطة عمل في مجال يتعلق بموضوع محدد. وقد أدرج هذا البند في جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية والتسعين (٢٠٠٣). وعلى أساس التقرير التمهيدي أسفرت المناقشة العامة عن توافق في الآراء بشأن اعتماد مجموعة من الاستنتاجات تدعو في جملة أمور إلى وضع صك جديد ينشئ إطاراً ترويجياً في مجال السلامة والصحة المهنيتين، وهو موضوع هذا التقرير.

٢٠. وكانت إحدى القضايا الرئيسية المعالجة التي حظيت بتوافق في الآراء على نحو واضح للغاية، هي الحاجة إلى زيادة الوعي العام بأهمية السلامة والصحة المهنيتين. كما كان هناك مستوى رفيع من الالتزام السياسي لتنفيذ النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين تنفيذاً فعالاً. وغالباً ما تكون الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل السلامة والصحة المهنيتين، سواء على الصعيد الوطني أم الدولي، مشتتة ومجزأة مما يفضي إلى افتقارها إلى مستوى التماسك الضروري لإحداث أثر فعال. وعليه، جرى الاتفاق على ضرورة إيلاء أولوية قصوى للسلامة والصحة المهنيتين على المستوى الدولي والوطني وعلى مستوى المنشأة، وعلى ضرورة إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين في استهلال آليات مستدامة ترمي إلى مواصلة تحسين نظم السلامة والصحة المهنيتين على الصعيد الوطني.

٢١. وعلى نحو ما سيشار إليه بمزيد من التفصيل فيما بعد، تشمل الدعائم الأساسية لخطة العمل المعتمدة تكوين وصون ثقافة وقائية وطنية للسلامة والصحة واعتماد نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن يقوم هذا النهج على النهج البنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة، الذي جرى استنباطه مؤخراً في إطار *المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن إدارة السلامة والصحة المهنيتين*.

٢٢. وخلص مؤتمر العمل الدولي عند اعتماده تقرير اللجنة إلى أنه ينبغي على سبيل الأولوية وضع صك جديد ينشئ إطاراً ترويجياً في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن بعض السمات الرئيسية المتعلقة بالصك المقترح، ستبحث أدناه. وعلى نحو ما ستكشف عنه الدراسة المقبلة للمبادرات الوطنية الأخيرة الرامية إلى اعتماد برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين، فإن الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر العمل الدولي تبين بدقة التطورات الحاصلة في الآونة الأخيرة في عديد من الدول الأعضاء والرامية إلى مواجهة التحديات المطروحة في الوقت الحاضر في مجال السلامة والصحة المهنيتين. ومع أن فرادى الدول الأعضاء تصوغ استراتيجياتها الوطنية بأساليب مختلفة فإن خيطاً رفيعاً يجمع بين هذه الاستراتيجيات. وإن دل هذا الأمر على شيء فهو يدل على قبول ما مؤداه أن تحسين السلامة والصحة المهنيتين يستلزم مشاركة المجتمع عموماً. وتخضع جميع اعتبارات السلامة والصحة لتأثير ما يعتنق عادة من معتقدات وقيم ومواقف وسلوك قد تكون متأثرة بشدة بالثقافة الوطنية.

٢٣. وفي السياق المهني، يشبه نهج تكوين ثقافة السلامة - وهو عملية تقدمية دينامية - إلى حد كبير النهج اللازم لتوفير تنظيم فعال. وتعد قيادة الإدارة العليا حاسمة. فالاختلافات التنظيمية الكبيرة في المركز والسلطة التي تفضي إلى تقييد الوصول إلى الأشخاص الذين يملكون زمام السلطة، قد تميل إلى إعاقة المشاورات بين الإدارة والعمال بشأن مشاكل السلامة والصحة. والصك الجديد المقترح الذي ينشئ إطاراً ترويجياً للسلامة والصحة المهنيتين يتمتع بنطاق من هذا القبيل كما أنه يرمي إلى إحداث تطور تدريجي لبلوغ الهدف المتمثل في تحقيق بيئة عمل آمنة وصحية.

الفصل ٢

دعائم استراتيجية عالمية للسلامة والصحة المهنيتين

٢٤. خلص مؤتمر العمل الدولي إلى أن مفهوم تكوين وصون ثقافة وقائية وطنية في مجالي السلامة والصحة واعتماد نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني، هما من الدعائم الأساسية لاستراتيجية عالمية للسلامة والصحة المهنيتين. وقد تطور هذان المفهومان على مدى العقدين الماضيين ويبدو أنهما متأصلان بشدة وبوجه خاص على مستوى المنشأة. وعلى نحو ما أشير إليه في تقرير المؤتمر وما هو موضح فيما بعد في الممارسة الوطنية المبينة في هذا التقرير، يتزايد أتباع هذين المفهومين كمبادئ توجيهية لطريقة معالجة السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني، ويتجلى هذان المفهومان في تزايد عدد البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين المعتمدة رسمياً.

٢٥. وينصب التركيز الرئيسي لهذين المفهومين على إعداد واعتماد الأساليب والأدوات عوضاً عن وضع تفاصيل ومواصفات محددة. وإحدى الأدوات الرئيسية المقترحة لإنفاذ هذين المفهومين هي وضع برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين واعتمادها وتنفيذها. وهي تقوم على تعهدات ببذل الجهود من أجل بلوغ أهداف مشتركة مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن أساليب تحقيق التقدم في التحسين ليست وحدها التي ستختلف من بلد إلى آخر وإنما أيضاً وتيرة هذا التقدم.

ثقافة السلامة

٢٦. إن المفهوم الأساسي الأول هو الذي يشير إليه مؤتمر العمل الدولي على أنه "ثقافة سلامة وقائية وطنية". وتنص الاستنتاجات على أن:

> "الثقافة الوقائية الوطنية في مجال السلامة والصحة هي الثقافة التي يكون فيها الحق في بيئة عمل آمنة وصحية محترماً على جميع المستويات، وتشارك فيها الحكومات وأصحاب العمل والعمال مشاركة نشطة لضمان بيئة عمل آمنة وصحية من خلال نظام من الحقوق والمسؤوليات والواجبات المحددة، ويمنح فيها مبدأ الوقاية أولوية قصوى. ويقتضي تكوين وصون ثقافة وقائية للسلامة والصحة استخدام جميع الوسائل المتاحة لزيادة الوعي العام والاطلاع على مفاهيم المخاطر والأخطار وفهمها ومعرفة طريقة منعها أو السيطرة عليها".

وعليه، تتكونّ ثقافة السلامة هذه من عدة عناصر تشكل الوقاية أهم عنصر فيها.

٢٧. وقد استخدمت العبارتان "ثقافة السلامة" و"الثقافة الوقائية" وغيرهما من العبارات المختلفة جميعها في بلدان كثيرة كجانب هام من جوانب تعزيز السلامة والصحة المهنيتين. وتنقل مختلف العبارات المعنى نفسه بالرغم من أنها تشدد على جوانب مختلفة من المفهوم. ولئن أحيط علماً بالمناقشة السابقة التي جرت في مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠٠٣، فإن عبارة "ثقافة السلامة " تستخدم في هذا التقرير لبيان الممارسة الحالية المتبعة في الدول الأعضاء.

٢٨. وقد بدأ استخدام مفهوم "ثقافة السلامة" على المستوى الدولي في أعقاب تقرير أعدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩١ بعد حادثة تشيرنوبل. ومنذ ذلك الحين عمد عدد من المنظمات والباحثين إلى تطوير هذا المفهوم من خلال تطبيقه على نطاق أوسع على صناعات غير نووية وربطه بالحاجة إلى نهج وقائية للصحة والسلامة المهنيتين وبالجوانب الإنسانية والسلوكية لإدارة فعالة للسلامة والصحة المهنيتين. كما عمدت تحقيقات وتقارير عديدة بشأن حوادث كبرى، مثل التحقيق بشأن كارثة المركبة الفضائية كولومبيا، إلى دراسة مواطن الضعف في ثقافة السلامة كمسألة أساسية عند سعيها إلى تحديد أسباب الحوادث.

٢٩. وفيما يخص التعاريف، رأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٩١ أن ثقافة السلامة هي تضافر خصائص ومواقف في منظمات وأفراد، يجعل قضايا السلامة في محطات الطاقة النووية تلقى الاهتمام الذي تستحقه، بوصف ذلك أولوية تتجاوز جميع الأولويات. وطبقاً لتعريف آخر وضعته لجنة السلامة والصحة للمملكة المتحدة في عام ١٩٩٣، فإن "ثقافة السلامة لمنظمة ما هي ناتج القيم والمواقف والتصورات والاختصاصات وأنماط السلوك للفرد والجماعة، التي تحدد التزام إدارة منظمة ما في مجالي السلامة والصحة وكفاءتها". وقدمت كذلك تعاريف عديدة أخرى لثقافة السلامة تؤكد على المواقف والمعتقدات والتصورات والسلوك فيما يخص منشأة ما أو المجتمع على العموم. وعلى سبيل المثال تعّرف ثقافة السلامة الإيجابية في مطبوع حديث صدر عن حكومة نيوزيلندا بأنها "مجموعة معتقدات ومواقف وقيم وطرائق سلوك مشتركة تدعم الوقاية من الإصابات".

٣٠. وبالرغم من أن التعاريف تختلف فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن ثقافة السلامة الإيجابية تنطوي على قيادة قوية والتزام أساسي "بأخلاقيات السلامة" كما أنها تنطوي على الاتصال والتشاور مع القوى العاملة ككل ومشاركتها الفعالة في الوقاية من الحوادث وسوء الحالة الصحية في العمل. واتخاذ مواقف وسلوك واعية لقضايا السلامة هي أيضاً مقومات أساسية على جميع مستويات المنشأة.

٣١. ويتبع مما تقدم أن ثقافة السلامة ليست صيغة مقررة وإنما هي أسلوب يستند إلى مجموعة مشتركة من المواصفات والممارسات من شأنها أن تفضي إلى إدخال التحسينات وإحراز التقدم، من قبيل ما يلي:

- **قيادة قوية والتزامات مرئية تجاه معايير رفيعة للسلامة والصحة المهنيتين**. لا بد من أن تشكل السلامة والصحة المهنيتان أولوية فعلية - من الناحيتين العملية والنظرية على السواء - بحيث لا تتعرض هذه المعايير للخطر من جراء التوقعات والطلبات المتعارضة.
- **تعميم الوعي بالسلامة**. ينبغي أن تكون التوعية والوعي بالسلامة والصحة المهنيتين مسؤولية مشتركة أو عامة، كما ينبغي ألا تقتصر مسؤولية السلامة والصحة المهنيتين بصورة عملية على وحدات خاصة أو تسند إليها.
- **انفتاح للاعتماد على الدروس المستمدة** في جميع أنحاء المنشأة. وعندما تقع الحوادث، ينبغي أن تقترن المساءلة الفردية بالرغبة في النظر في قضايا المسؤولية الأعم.

٣٢. وقد تطور هذا المفهوم في سياق المنشأة ويبدو أنه متأصل بشدة على هذا المستوى. وهو مفهوم قابل للنقل ويمكن تطبيقه على تكوين ثقافات للسلامة في المجتمع بوجه عام. وفي السنوات الأخيرة، دعت منظمة العمل الدولية إلى تطبيق أكثر تعميماً لهذا المفهوم. وعلى سبيل المثال كان موضوع اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، هو "ثقافة السلامة في العمل". ويتضح في الاستعراض التالي للممارسة الوطنية أن هذا المفهوم قد استحدث وهو يطبق على جميع المستويات الوطنية في عدد كبير من الحالات. وتؤكد الاستنتاجات المعتمدة أن ثقافة السلامة هي مفهوم مناسب بالقدر ذاته على صعيد المنشأة والصعيد الوطني على السواء.

٣٣. ويجدر التذكير مع ذلك بأن تكوين ثقافة للسلامة سواء على صعيد المنشأة أم على الصعيد الوطني هو عملية دينامية تدريجية تتطور بمرور الزمن. إنه سعي واع ومستمر إلى التحسين، يؤدي فيه تقاسم الخبرات المستمدة من سياقات مختلفة إلى تمهيد السبيل لإحراز التقدم.

نهج بنيوي للإدارة

٣٤. إن الدعامة الرئيسية الأخرى للاستراتيجية العالمية التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي هي تطبيق نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني. وقد وضع نموذج لنهج من هذا القبيل على مستوى المنشأة في *المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين*. وعلى نحو ما اقترح في الاستنتاجات، فإن تطبيق هذا النهج البنيوي للإدارة على المستوى الوطني، كما هو مقترح أدناه، فيما يلي يقوم على هذا المفهوم والمنهجية المتصلة به.

على مستوى المنشأة

٣٥. يقوم النهج البنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة، الوارد في *المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين*، على أساس مفهوم التحسين المستمر للأداء عن طريق تطبيق دورة "التخطيط والإعداد والتحقق والعمل". وتتكون *المبادئ التوجيهية* من خمسة أقسام ألا وهي: السياسة العامة والتنظيم والتخطيط والتنفيذ والتقييم والعمل من أجل التحسين.

- "السياسة العامة" هي أساس نظام إدارة سياسة السلامة والصحة المهنيتين وهي التي تحدد الاتجاه الذي تتبعه المنظمة.
- "التنظيم" يقدم توجيهات بشأن هياكل الإدارة وتوزيع المسؤوليات وأوجه المساءلة عن تنفيذ السياسة العامة.
- "التخطيط والتنفيذ" يقدم هذا القسم الإرشاد بشأن الاستعراض الأولي والتخطيط البنيوي والتطوير والتنفيذ وأهداف السلامة والصحة المهنيتين والسيطرة على الأخطار.
- "التقييم" يصف طريقة رصد وقياس الأداء ويقوم بعمليات التدقيق والمراجعة ويحدد مجالات التحسين.
- "العمل من أجل التحسين" يتناول الترتيبات الرامية إلى اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية والاستمرار في تحسين الأداء عن طريق تدابير متنوعة.

٣٦. وقد طبقت هذه *المبادئ التوجيهية* بنجاح على مستوى المنشأة. ويسعى القسم التالي إلى وصف نموذج خاص بنهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني.

على المستوى الوطني

٣٧. استناداً إلى ما تقدم، تشمل الخطوات الرئيسية لإعداد هذا النهج للإدارة على المستوى الوطني ما يلي:

- أولاً، ينبغي صوغ *سياسة وطنية* بشأن السلامة والصحة المهنيتين بالتشاور مع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال على نحو ما ورد في اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥). ويمكن أيضاً استشارة أطراف معنية أخرى عند الاقتضاء.
- ثانياً، ينبغي *وضع نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين* يتضمن الهيكل الأساسي لتنفيذ السياسة العامة. وترد تفاصيل إضافية بشأن ذلك لاحقاً في هذا الفصل.
- ثالثاً، ينبغي إعداد *برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين* استناداً إلى تحليل وضع السلامة والصحة المهنيتين، ومن المفضل أن يلخص بوصفه *صورة بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين* وأن ينفذ على مدى فترة زمنية محددة.
- أخيراً، ينبغي أن يستعرض هذا البرنامج عند إنجازه وأن يستعاض عنه ببرنامج جديد للسلامة والصحة المهنيتين.

٣٨. ويجري الجدول التالي مقارنة بين العناصر الرئيسية لنهج بنيوي على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني.

الجدول ٢-١ مقارنة العناصر الرئيسية لنهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة وعلى المستوى الوطني

على مستوى المنشأة	على المستوى الوطني
تحديد سياسة عامة للسلامة والصحة المهنيتين داخل المنشأة	تحديد سياسة وطنية للسلامة والصحة المهنيتين
تحديد التنظيم والمسؤوليات داخل المنشأة	إنشاء نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين وتطويره تدريجياً
تخطيط وتنفيذ عناصر نظام إدارة السلامة والصحة المهنيتين	وضع وتنفيذ برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين
تقييم واستعراض الأداء داخل المنشأة	استعراض البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين
اتخاذ إجراءات لمواصلة التحسين	وضع برامج وطنية جديدة للسلامة والصحة المهنيتين من أجل مواصلة التحسين

البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٣٩. يكمن العنصر الأساسي لإنفاذ نهج بنيوي للإدارة على المستوى الوطني في وضع وتطوير برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وتكون هذه البرامج استراتيجية ومحددة الفترة (لفترة خمس سنوات مثلاً) تركز على أولويات وطنية محددة للسلامة والصحة المهنيتين استناداً إلى تحليلات للأوضاع السائدة في البلدان المعنية، يفضل تلخيصها بوصفها صوراً بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين (انظر أدناه). وينبغي أن يعد

كل برنامج وينفذ عقب إجراء مشاورة ثلاثية بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال، كما ينبغي أن ينال تأييد أعلى السلطات الحكومية. وفيما يلزم أن يكون لهذه البرامج أغراض وأهداف ومؤشرات واضحة، ينبغي كذلك أن ترمي بصورة إجمالية إلى تعزيز النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين لضمان استدامة التحسينات ولتكوين ثقافة للسلامة وصونها.

٤٠. وينبغي وضع برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين مع إيلاء الاعتبار الواجب لصكوك السلامة والصحة المهنيتين لمنظمة العمل الدولية (انظر المرفق الثالث). وإضافة إلى ذلك، تشمل معايير السلامة والصحة المهنيتين لمنظمة العمل الدولية صكوكاً أخرى أيضاً، بما فيها أحكام بشأن شواغل السلامة والصحة المهنيتين مثل الشواغل المتعلقة بالبحارة وصيادي الأسماك[1]. وتشمل الصكوك التي ستؤخذ في الحسبان في بادئ الأمر فيما يخص كل دولة عضو اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدق عليها. وفيما يتعلق بالتحسين التدريجي للنظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين ينبغي أن ينصب الهدف على التنفيذ الفعال للاتفاقيات والتوصيات المحدثة فضلاً عن صكوك أخرى مثل مدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية المعتمدة في هذا المضمار. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء إيلاء الاعتبار الواجب كذلك لصكوك السلامة والصحة المهنيتين التي يمكن إعدادها في المستقبل، بما في ذلك الصكوك التي يجري إعدادها كمتابعة للاستنتاجات.

٤١. ويبين الشكل ٢-١ مخططاً مفاهيمياً لاستراتيجية تعزيز النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين من خلال برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين.

الشكل ٢-١ النهج البنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني

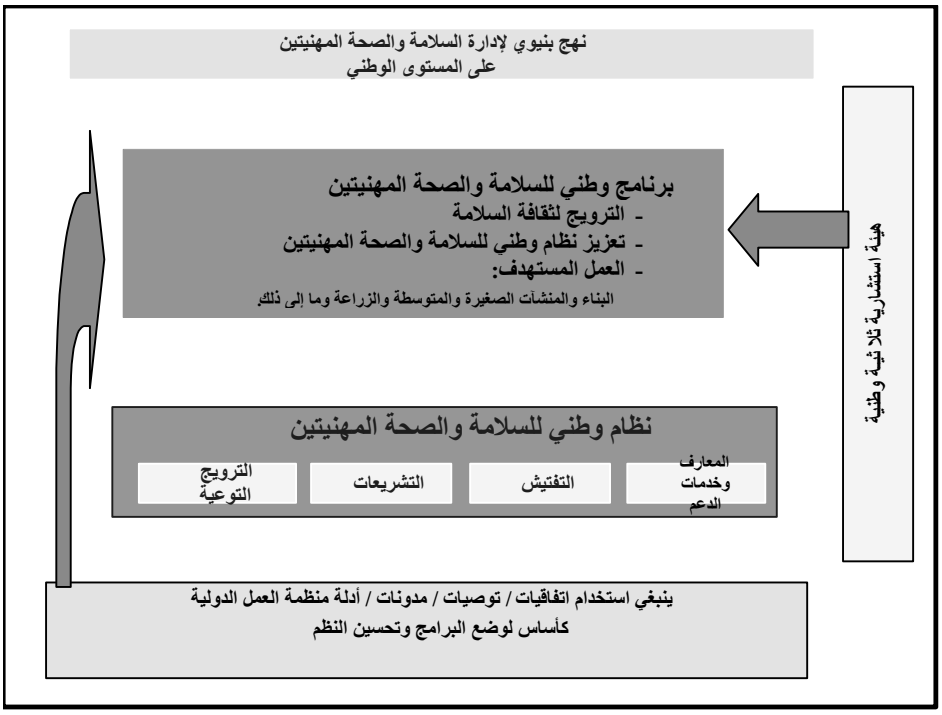

المصدر: مكتب العمل الدولي.

٤٢. وبغية ضمان استخدام متسق وفعال للموارد النادرة وتنسيق الجهود على نحو أفضل، ينبغي إعداد برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين يتضمن جملة من الخطوات المنطقية كالآتي:

- اتفاق ثلاثي وطني يرمي إلى إعداد برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين؛
- وضع آليات للتنسيق من أجل صوغ وتنفيذ البرنامج؛

[1] يمكن استكمال الصكوك القائمة في هذين المجالين الأخيرين أو يمكن الاستعاضة عنها بصكوك جديدة في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بالبحارة، سينظر في الدورة ٩٤ (البحرية) لمؤتمر العمل الدولي في اتفاقية موحدة جديدة مقترحة للعمل البحري؛ أما فيما يتعلق بقطاع صيد الأسماك فسينظر في الدورتين ٩٢ و٩٣ لمؤتمر العمل الدولي (حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ وحزيران/ يونيو ٢٠٠٥ على التوالي) في معيار شامل بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك (اتفاقية تكملها توصية).

- إعداد صورة بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين؛
- تحليل وتعيين نقاط الضعف والقوة في نظام السلامة والصحة المهنيتين في البلد عن طريق استخدام صورة بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين؛
- تعيين أولويات للعمل الوطني من أجل تحسين السلامة والصحة المهنيتين؛
- وضع خطط عمل بشأن أولويات متفق عليها في إطار برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك مؤشرات النجاح؛
- استهلال برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين بتأييد من أعلى السلطات الوطنية (لضمان وضع السلامة والصحة المهنيتين على رأس البرامج الوطنية)؛
- وضع آليات مستدامة لاستعراض وتحديث البيانات ومواصلة تحسين الفعالية؛
- تعيين محتمل للأولويات الجديدة للعمل عن طريق وضع برنامج وطني جديد للسلامة والصحة المهنيتين على أساس صورة بيانية وطنية محدثة للسلامة والصحة المهنيتين.

صور بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٤٣. تتمثل أول خطوة تقنية تتخذ حالما تتوصل الحكومة وأصحاب العمل والعمال إلى توافق في الآراء لوضع برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين، في إجراء استعراض لوضع السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني. وتوخياً لإجراء هذا الاستعراض بصورة منتظمة يقترح إعداد صورة بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وتوجز الصورة البيانية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين الوضع القائم للسلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك البيانات الوطنية بشأن الحوادث والأمراض المهنية والصناعات والمهن التي تنطوي على مخاطر عالية ووصف النظم والقدرات الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وتيسر الصور البيانية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين كذلك استعراضاً منتظماً للتحسينات المحرزة في النظم والبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وترد في المرفق الرابع العناصر المحتملة لصورة بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين.

٤٤. وينبغي للصورة البيانية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين أن:

- تعد على المستوى القطري عن طريق عملية تشارك فيها جميع السلطات الوطنية المختصة وغيرها من السلطات المختارة المعنية بمختلف جوانب السلامة والصحة المهنيتين، بل الأهم من ذلك أن تشارك فيها المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال؛
- تشمل بيانات أساسية بشأن جميع المعالم التي قد تؤثر في الإدارة السليمة للسلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني وعلى مستوى المنشأة، بما في ذلك الإطار التشريعي المتوافر وآليات الإنفاذ والتطبيق والهياكل الأساسية وتوزيع القوى العاملة والموارد البشرية والمالية المخصصة للسلامة والصحة المهنيتين ولمبادرات السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة ومستوى الحماية؛
- تقدم معلومات عملية عن الأنشطة الجارية على المستوى القطري (مثل الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاتفاقات الدولية ومشاريع المساعدة التقنية الجارية والمخططة)؛
- تمكن بلداً ما من تحديد الفجوات القائمة في الهياكل الأساسية التقنية والإدارية والمؤسسية والقانونية المتصلة بالإدارة السليمة للسلامة والصحة المهنيتين، وتحديد الاحتياجات اللازمة لزيادة تطوير الهياكل الأساسية المذكورة مع مراعاة الاتفاقيات والتوصيات ومدونات الممارسات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية؛
- تقدم الوسيلة اللازمة لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف المهتمة بالسلامة والصحة المهنيتين. ويمكن أن تفيد عملية إعداد الصورة البيانية في حد ذاتها كنقطة انطلاق نحو تحسين التنسيق وينبغي أن تسهل الاتصالات وتزيد من فهم المشاكل المحتملة والأنشطة التي يجري الاضطلاع بها داخل البلد.

وضع السلامة والصحة المهنيتين على رأس البرامج السياسية الوطنية

٤٥. إن أحد أهم التحديات الواردة في الاستنتاجات هو الدعوة إلى وضع السلامة والصحة المهنيتين على رأس البرامج السياسية الوطنية. ويوجد اتفاق عام على أن حماية العمال تكتسي أهمية شديدة وأن مسألة السلامة

والصحة المهنيتين لها الأولوية، لكن الحقيقة أن مسألة السلامة والصحة المهنيتين لم تلق الاهتمام الكافي من الناحية العملية في كثير من البلدان. وتشير الاستنتاجات إلى اعتماد برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين كوسيلة لحل هذه المشكلة عن طريق التصريح بأن "من شأن قيام أعلى سلطة حكومية، مثل رئيس الدولة أو الحكومة أو البرلمان، باعتماد وبدء برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين أن يحدث أثراً هاماً في تقوية القدرات الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين وحشد الموارد الوطنية والدولية". وفي الحقيقة إن عديداً من البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين، التي استهلتها الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة قد وقع عليها أو أيدها البرلمان أو نائب رئيس الوزراء أو سلطات عليا أخرى في الحكومات الوطنية.

المساعدة والتعاون التقنيان المقدمان من منظمة العمل الدولية إلى البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٤٦. سلطت الاستنتاجات الضوء أيضاً على أهمية توفير الدعم التقني الاستشاري والمالي بصورة خاصة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتقوية قدراتها وبرامجها الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين في الوقت المناسب. وينبغي إيلاء الأولوية للبلدان التي تكون في أمس الحاجة إلى المساعدة وحيث يكون الالتزام بالعمل المستمر واضحاً. وأشير إلى استهلال برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين كأحد الأمثلة على بيان الالتزام الوطني. فللبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين، التي صيغت على النحو المناسب، أولويات واضحة للعمل على أساس المشاورة الثلاثية واستعراض لوضع السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني. وعليه، فإن أنشطة التعاون التقني الرامية إلى دعم تنفيذ برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين مضمونة النجاح بالنظر إلى ملاءمتها واستدامتها. وفيما يعد استهلال برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين معياراً جيداً لتقديم الدعم التقني والمالي فإن بلداناً نامية كثيرة تتطلب دعماً تقنياً لوضع برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين. ولذا يمكن أن يكون وضع برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين أحد المجالات التي تدخل في إطار التعاون التقني الذي تقدمه منظمة العمل الدولية إن كان هناك التزام ثلاثي في البلد بشأن السلامة والصحة المهنيتين.

النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٤٧. إن النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين هي الهياكل الأساسية في مجال السلامة والصحة المهنيتين، التي تقدم الإطار الرئيسي لتنفيذ البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن ينصب أحد الأهداف الرئيسية للبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين بدوره على تعزيز النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين.

٤٨. وفيما يخص السلطة المختصة، لا يكفي مجرد وضع تشريعات السلامة والصحة المهنيتين واتخاذ ترتيبات لإنفاذها. وفي حين لا يزال التعاون الثلاثي والتفتيش والإنفاذ مكونات أساسية لأي نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين، فإن الحاجة تدعو إلى تكوين عناصر أخرى من النظام تغطي وظائف محددة، إما في إطار الجهات الفاعلة الرئيسية أو بالتعاون معها مثل إدارات تفتيش العمل. وعلى سبيل المثال يحتاج معظم أصحاب العمل، وبوجه خاص أصحاب العمل في المنشآت الصغيرة، إلى أوجه دعم مختلفة لمجرد الامتثال للتشريعات، مثل تقديم التدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين إلى العمال الذين يتعاملون مع مواد خطرة وإجراء تفتيش تقني للآلات الخطرة والإشراف الطبي. ويستلزم تقديم المزيد من الدعم والخدمات لتعزيز الممارسة الجيدة التي تغطي جوانب كثيرة أخرى للسلامة والصحة المهنيتين تخرج عن النطاق القانوني. وبالرغم من أن النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين قد تختلف من بلد إلى آخر، ينبغي أن تحتوي على عناصر كثيرة مشتركة فيما بينها، والغرض من هذا القسم هو دراسة هذه السمات المشتركة.

آلية أو هيئة ثلاثية للتشاور

٤٩. إن أحد المكونات الأساسية في أي نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين هو آلية أو هيئة وطنية تضم السلطات الحكومية المختصة والمنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال من أجل التشاور والتنسيق والتعاون بشأن قضايا رئيسية للسلامة والصحة المهنيتين. وإن تعاوناً ثلاثياً من هذا القبيل هو شرط لازم لإيجاد سبل عملية لتحسين ظروف وبيئات العمل. وينبغي أن تشمل المشاورات أيضاً، حيثما يكون ذلك مناسباً، أطرافاً معنية أخرى مثل الرابطات المهنية للاختصاصيين في السلامة والصحة المهنيتين ومقدمي التدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين والمصنعين والمصممين والاتحادات المهنية الصناعية وغير ذلك من فئات الأعمال. وينبغي أن تدور نقاشات فعالة في جميع مراحل وضع السياسة العامة والبرامج وتنفيذها وكذلك الأمر في مرحلة

الاستعراض. وتقوم الترتيبات الوطنية المعتادة لهذا الأمر على إنشاء لجنة أو هيئة وطنية ثلاثية للسلامة والصحة المهنيتين تعمل بوصفها هيئة صانعة للقرار أو هيئة استشارية تابعة للسلطات المختصة.

٥٠. وبالرغم من أن المسؤولية الأولى عن السلامة والصحة المهنيتين قد تتولاها وزارة حكومية واحدة، فمن الناحية العملية كثيراً ما تتولى عدة وزارات المسؤوليات ويكون لديها مصالح في هذا المجال، لأن مسألة السلامة والصحة المهنيتين تدخل أيضاً في مجالات اهتمامها. وعلى سبيل المثال، لدى وزارات الصحة والتجارة والتعليم جميعها بعض الشواغل تجاه السلامة والصحة المهنيتين، ولذا ينبغي أن يكون هناك تعاون مشترك بين الوزارات بشأن المجالات الموضوعية ذات الصلة. ويمكن لآلية أو هيئة التشاور في مجال السلامة والصحة المهنيتين المذكورة سابقاً أن تقوم بهذا الدور الخاص بالتعاون المشترك بين الوزارات.

سياسة الحكومة والتزامها

٥١. إن إحدى القواعد الأساسية التي ترتكز عليها البرامج والنظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين هي السياسة الوطنية المتبعة في مجال السلامة والصحة المهنيتين والتزام الحكومة بتنفيذ هذه السياسة. وتدعو اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) الدول الأعضاء إلى صياغة سياسة وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين ومراجعتها بصورة دورية بالتشاور مع أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال. وآلية التشاور في مجال السلامة والصحة المهنيتين المشار إليها سابقاً هي المحفل الذي يقوم بتيسير هذا التشاور. ولا بد من أن تلتزم الحكومات التزاماً كاملاً بتنفيذ سياسة وطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين بوصفها أساساً للبرامج والنظم الوطنية. ويعني ذلك إتاحة الموارد الكافية لضمان أن يعمل النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين بفعالية، بما في ذلك سلطات التنفيذ، ولإعداد البرنامج الوطني وتنفيذه على النحو السليم. وفي إطار الحكومة، لا بد من الاعتراف على نطاق واسع بالفوائد الإنسانية والاقتصادية والتجارية لتعزيز معايير عالية في مجال السلامة والصحة المهنيتين كيما يتسنى إعطاء السلامة والصحة المهنيتين الأولوية الرفيعة التي تستحقانها.

تشريعات السلامة والصحة المهنيتين

٥٢. الإطار القانوني هو أحد الدعائم التي يقوم عليها نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين من أجل تطبيق السياسة الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين. ومن الأهمية بمكان أن تغطي تشريعات السلامة والصحة المهنيتين جميع العمال في كل الأنشطة الاقتصادية وأن توضح أيضاً المسؤوليات الملقاة على عاتق أصحاب العمل وحقوق العمال وواجباتهم. وفرض واجبات على المصممين والمصنعين ومستوردي وموردي المنتجات والمواد، هو جانب آخر هام من جوانب التشريعات الحديثة المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن تضمن هذه التشريعات أيضاً وجود التعاون اللازم بشأن قضايا السلامة والصحة المهنيتين بين أصحاب العمل والعمال على مستوى المنشأة. وقد وضعت منظمة العمل الدولية الكثير من الاتفاقيات والتوصيات ومدونات الممارسات ذات الصلة في مجال السلامة والصحة المهنيتين، وعندما تستعرض التشريعات ينبغي دراسة هذه الصكوك لمنظمة العمل الدولية بهدف تطبيقها تطبيقاً كاملاً واحتمال تصديقها.

السلطات المعينة في مجال السلامة والصحة المهنيتين

٥٣. إن إحدى البنى الأساسية للترويج للسلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني هي السلطة أو السلطات الحكومية المسؤولة عن السلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن تكون هذه السلطات معينة ويعرفها الجمهور. وعادة ما تكون السلطات المسؤولة عن إنفاذ التشريعات الأساسية في مجال السلامة والصحة المهنيتين هي الإدارة الحكومية المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين وإدارات التفتيش. وينبغي أن تكون جميع السلطات الحكومية ذات الصلة الأخرى التي تضطلع بدور هام في الترويج للسلامة والصحة المهنيتين معينة ومعروفة من الجميع. ومن المهم أيضاً أن يكون هناك آلية لضمان التنسيق بين هذه السلطات. وينبغي كذلك للسلطة الرائدة في مجال السلامة والصحة المهنيتين أن تضمن إجراء مشاورات مناسبة مع منظمات ممثلة لأصحاب العمل وللعمال.

نظم التفتيش وضمان الامتثال

٥٤. يكمن التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان كافة في ضمان الامتثال لتشريعات السلامة والصحة المهنيتين ويستلزم ذلك نهجاً متعددة، بما في ذلك الإنفاذ والامتثال الذاتي. وتتولى مهمة إنفاذ التشريعات إدارات تفتيش العمل أو إدارات التفتيش المتخصصة في مجال السلامة والصحة المهنيتين والتي ورد وصف مهامها في اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١) واتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩). ويكسب المفتشون

خبرة قيمة للغاية بشأن الأخطار وكيفية تفاديها عن طريق إجراء عمليات تفتيش وتحقيق لما يقع من حوادث. وعليه، فهم في موقع جيد يمكنهم من تقاسم الخبرة مع آخرين من خلال أنشطتهم التثقيفية والترويجية وعن طريق إسداء المشورة العملية بشأن التدابير الوقائية. وقد يكون أيضاً من واجب إدارات التفتيش إجراء فحوص تقنية نظامية لتجهيزات أماكن العمل مثل أوعية الضغط. ويمكن تفويض مهام من هذا القبيل إلى منظمات خاصة مثل شركات التأمين وشركات مختارة.

٥٥. وإضافة إلى أنشطة الإنفاذ التي تضطلع بها إدارات التفتيش الحكومية، من المهم إعداد وسائل أخرى لتعزيز الامتثال للتشريعات في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وإحدى الوسائل الحديثة الرامية إلى دعم ذلك هي تشجيع إقامة نظام لإدارة السلامة والصحة المهنيتين في كل منشأة. ويضمن النهج البنيوي للإدارة تخطيط وتنظيم الإجراءات الوقائية بصورة منتظمة في أماكن العمل بوصفها جهداً تعاونياً يبذله أصحاب العمل والعمال. ويعد الامتثال للتشريعات في مجال السلامة والصحة المهنيتين شرطاً أساسياً لتنفيذ نظام إدارة السلامة والصحة المهنيتين. وعليه، سيكون في الترويج الفعال *للمبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين* فائدة عظيمة لضمان الامتثال. وتكتسي الحوافز الابتكارية الرامية إلى تشجيع تطبيق هذه *المبادئ التوجيهية* أهمية في هذا الشأن.

المعلومات والتدريب

٥٦. إن تقديم معلومات ودورات تدريبية أساسية ومتخصصة في مجال السلامة والصحة المهنيتين هو عنصر أساسي آخر من عناصر نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي إنشاء قنوات متعددة لهذا الغرض. وقد تكون الإدارات الحكومية وإدارات التفتيش في مجال السلامة والصحة المهنيتين قادرة على تقديم ذلك غير أنه غالباً ما يستعين أصحاب العمل والعمال من الناحية العملية بمصادر أخرى لتلبية هذه الاحتياجات. وسواء التمست هذه المعلومات والدورات التدريبية من مراكز المعلومات الوطنية أو المحلية أو من مؤسسات مهنية أو من مقدمي الخدمات التجارية فإنه ينبغي أن تتاح لجميع أصحاب العمل والعمال فرص وصول معقولة إليها وينبغي أن تكون نوعيتها جيدة. وتوخياً لتمكين جميع أصحاب العمل من الامتثال للقوانين والتشريعات التي يخضع لها التدريب، من الضروري إنشاء شبكة من مؤسسات التدريب تغطي كافة أنحاء البلد.

٥٧. ويمكن أن تشكل مراكز المعلومات الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين جزءاً تابعاً للسلطات الوطنية نفسها أو أن تكون منفصلة أو مستقلة عنها. وبصرف النظر عن تنظيم هذه المراكز فمن المهم أن تقدم معلومات عملية عن المخاطر في مجال السلامة والصحة المهنيتين وعن كيفية مراقبتها بفعالية. وغالباً ما تنشئ هذه المراكز قواعد بيانات وطنية للمؤلفات والبحوث في مجال السلامة والصحة المهنيتين وغير ذلك من المعلومات المتاحة بيسر لأصحاب العمل وللعمال سواء كانت مواداً مطبوعة (كتيبات ومجلات) أو متوافرة بوسائل إلكترونية من قبيل المواقع على شبكة الويب. ويمكن النظر في خدمات معلومات تفاعلية إضافية من قبيل خدمات الاستعلام.

٥٨. وتقدم مؤسسات تعليمية وتدريبية كثيرة في الوقت الحاضر دورات عملية بشأن تشكيلة واسعة من موضوعات السلامة والصحة المهنيتين إما على المستوى الوطني وإما على الصعيد المحلي. وتقدم بعض الشركات الكبرى أيضاً تدريباً خاصاً وعاماً في مجال السلامة والصحة المهنيتين داخل الشركة للموظفين لديها و تكون هذه الدورات التدريبية التي تجري داخل الشركة مفتوحة من وقت لآخر للآخرين مثل المتعاقدين والموردين - وهو نهج يتعين تشجيعه.

خدمات السلامة والصحة المهنيتين

٥٩. توجد في الوقت الحاضر في بلدان كثيرة مؤسسات مهنية وخدمات أخرى في مجال السلامة والصحة المهنيتين، وهي تقدم دعماً قيماً لأعضائها بشأن قضايا السلامة والصحة المهنيتين. ويكون أعضاء هذه المؤسسات والخدمات مؤهلين في مجالات عامة أو خاصة، وقد يكونون على سبيل المثال أطباء مهنيين أو أخصائيين مهنيين في مجال وقاية الصحة أو أطباء عامين في مجال السلامة والصحة. وكثيراً ما يعمل هؤلاء الأشخاص في منشأة محلية واحدة أو أكثر أو من خلال مركز داخل المجتمع المحلي وبذلك يضعون خبرتهم في متناول أصحاب العمل أو العمال أو آخرين على المستوى المحلي. وقد يسدون المشورة أو يقدمون خدمات متخصصة مثل رصد بيئة العمل والإشراف الصحي على العمال المعرضين للأخطار الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية. ويمكن تمويل هذه الخدمات عن طريق التمويل الخاص لكن من المهم أن تكون الرسوم المفروضة معقولة بحيث يكون في مقدور المنشآت الصغيرة بوجه خاص أن تسددها.

جمع وتحليل البيانات عن الوضع الوطني للسلامة والصحة المهنيتين

٦٠. لا يد من توافر بيانات عن الحوادث والأمراض وما يتصل بها من المعلومات المتعلقة بالعمل من أجل وضع سياسات وأولويات وبرامج في مجال السلامة والصحة المهنيتين. ولهذه الغاية، من الضروري أن تتوافر آليات مناسبة لجمع بيانات عن الحوادث والأمراض بحيث تحدد أولويات الأخطار في مجال السلامة والصحة المهنيتين بحسب القطاعات ومجموعات العمال وأنواع المخاطر، وللمساعدة على وضع أهداف على المديين القصير والطويل.

٦١. وعادة ما يقوم جمع هذه البيانات على أساس تشريعات وطنية تقضي أن يقدم أصحاب العمل وغيرهم تقارير عن حوادث وأمراض محددة مرتبطة بالعمل فضلاً عن الأحداث الخطيرة. وبالرغم من أن التفاصيل المتعلقة بالقوانين الوطنية بشأن تقديم تقارير عن الحوادث والأمراض تختلف فيما بينها فإن العناصر الأساسية لا تتغير. وتعد هذه التشريعات عنصراً مكوناً هاماً من عناصر الإطار القانوني الوطني للسلامة والصحة المهنيتين. وهناك آلية مفيدة أخرى لجمع البيانات عن الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل، وهي نظم تأمين ضد الإصابات اللاحقة بالعمال.

٦٢. وتشمل المعلومات المفيدة الأخرى لتحليل الوضع الوطني مدى انتشار الأعمال المحفوفة بالخطر ونتائج رصد بيئة العمل والإشراف الصحي على العمال ونتائج عمليات التفتيش والتحقيق الحكومية. وتعد المعلومات عن التدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين، مثل عدد العمال والمشرفين والاختصاصيين الذين تلقوا التدريب، ثمينة لتقييم القدرة في مجال السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة.

زيادة التوعية والترويج لثقافة السلامة

٦٣. إن مستوى التوعية أو الوعي بالسلامة والصحة فيما بين أصحاب العمل والعمال عامل حاسم لضمان السلامة والصحة في أماكن العمل. وعليه، فإن تكوين ثقافة السلامة وترويجها بوصفها ثقافة المنشأة أو ثقافة الأسرة أو ثقافة المجتمع أمر هام. وثمة تقبل متزايد لما مؤداه أن السلامة والصحة المهنيتين تتصلان بجوانب كثيرة من الحياة العملية - اعتباراً من العمالة والتدريب على المهارات مروراً بالتجارة والاقتصاديات إلى صحة عامة الجمهور - وفي الوقت الحاضر تهتم مجموعة واسعة من المنظمات بالوقاية من الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل. ومن المعترف به كذلك أنه يصعب الوصول إلى بعض أماكن العمل والعمال، لاسيما النساء والأطفال والعاملون في الاقتصاد غير المنظم، والتأثير فيهم عن طريق الآليات التقليدية، ولذا يجري إقامة شراكات أوسع نطاقاً لزيادة التوعية بالسلامة والصحة المهنيتين.

٦٤. وبغية حشد قنوات متعددة ، يلزم إقامة شراكات مع منظمات مثل مجموعات إنشاء مشاريع الأعمال وخلق فرص العمالة، ولا سيما لإتاحة معلومات عن السلامة والصحة المهنيتين لأولئك الذين لا يتلقون مثل هذه المعلومات من مصادر أخرى. والمنظمات غير الحكومية هي أيضاً في موقع جيد يمكنها من زيادة التوعية بالسلامة والصحة المهنيتين. ويمكن أن تؤدي وسائط الإعلام والتلفزيون والإذاعة المحلية أو الوطنية دوراً فعالاً للغاية في زيادة التوعية بين شرائح واسعة في المجتمع ويمكن إشراك هذه الوسائط على سبيل المثال كشريكة في حملات زيادة التوعية على الصعيدين الوطني أو الإقليمي. ويمكن أن تتمثل هذه الحملات في الاحتفال بيوم أو أسبوع السلامة الوطني وبيوم الصناعة أو في أحداث محلية في مجال السلامة والصحة المهنيتين يلزم تنظيمها على نحو استراتيجي لبيان الأولويات الوطنية أو المحلية وربما بالتحالف مع مبادرات مثل مبادرة اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل الذي تنظمه منظمة العمل الدولية (في ٢٨ نيسان/أبريل).

مؤسسات البحوث في مجال السلامة والصحة المهنيتين

٦٥. مراكز البحوث في مجال السلامة والصحة المهنيتين هي جزء هام أيضاً من النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين إذ تعكف على دراسة موضوعات تقنية وعلمية لتحسين فهم المخاطر الخاصة وكيفية السيطرة عليها بفعالية. وينبغي أن تغطي الموضوعات البحثية طائفة واسعة من المواضيع التقنية وغيرها، مثل نشر المعلومات بفعالية وسبل الترويج لثقافة السلامة. وغالباً ما تشارك الجامعات والكليات التقنية في هذه البحوث جنباً إلى جنب مع المراكز الممولة من الحكومة والمعنية بالبحوث في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن تنضم هذه المراكز إلى الشبكات والمجموعات الدولية لتقاسم أعمالها ونتائجها في سبيل الاستفادة على نحو أفضل من الموارد المحدودة.

الصلات مع نظم ومؤسسات التأمين ضد الإصابات اللاحقة بالعمال

٦٦. ينبغي إعداد نظم التأمين ضد الحوادث والأمراض المهنية على نحو مناسب بحيث تغطي جميع العمال وتضمن حماية العمال الذين يعانون من إصابات وأمراض مهنية. وفيما تركز النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين على سياسات وإجراءات وقائية فإن من المهم إدماج نظم التأمين فيها أو إقامة صلة وثيقة معها بحسب الممارسة الوطنية.

٦٧. وبصرف النظر عن الممارسة الوطنية، من الأساسي مع ذلك استخدام بيانات الحوادث والأمراض التي تتيحها نظم التأمين من أجل الوقاية استخداماً تاماً. وعندما تكون التغطية الوطنية عالية بالنسبة إلى نظم التأمين هذه فإن العدد الكلي للحوادث والأمراض المسجلة يكون عادة أعلى من العدد المبلغ عنه إلى السلطات استناداً إلى اشتراطات تشريعات السلامة والصحة المهنيتين. وبناء عليه، فإن البيانات المستمدة من نظام التأمين تقدم أساساً أفضل لتحليل الوضع الوطني للسلامة والصحة المهنيتين. وهناك صلة هامة أخرى بين نظم التأمين وبرامج الوقاية وهي الدعم المالي المقدم من برامج الوقاية. ولما كانت نظم التأمين تستفيد من انخفاض عدد الحوادث والأمراض فمن المنطقي واللائق أدبياً إنفاق أقساط التأمين المحصلة على الوقاية عوضاً عن التعويض. وتمشياً مع هذا المنطق يمكن إيلاء اهتمام كبير لتمويل برامج الوقاية من نظم التأمين.

الفصل ٣

البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين من حيث الممارسة

٦٨. استهل عدد من الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين[1]. وهي عبارة عن خطط وطنية استراتيجية متوسطة الأجل معنية بالسلامة والصحة المهنيتين. وفيما تختلف عناوين هذه البرامج فإنها تضم عدداً من السمات المشتركة من حيث الغرض الذي ترمي إليه وهيكلها ومضمونها الجوهري.

الغرض

٦٩. بلغت كثير من البلدان الصناعية مرحلة تتسم باستقرار في خفض معدلات الحوادث المهنية وأدركت الحاجة إلى إجراء استراتيجي لتنشيط الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين مستويات السلامة والصحة المهنيتين تحسيناً أفضل. وفي المقابل تعاني بلدان نامية كثيرة من ارتفاع الحوادث والأمراض المهنية نتيجة لسرعة التصنيع وهي تستلزم تعزيز الجهود الوطنية من أجل الوقاية. وهناك اتجاه يتوقع أن تبين الوكالات الحكومية فعالية برنامجها وميزانيتها بالنسبة إلى التكلفة كيما تكون مسؤولة أمام مسددي الضرائب. ويعتبر وضع خطط استراتيجية متوسطة الأجل أحد الردود على طلبات من هذا القبيل. وينص القانون في بعض البلدان، الصين واليابان مثلا، على وضع برامج وطنية مثل خطة خمسية السنوات للوقاية من الحوادث والأمراض الصناعية، كالتزام من الحكومة باتباع نهج استراتيجي.

٧٠. ولا يمكن إجراء تحسينات كبيرة في مجال السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني في سنة واحدة بالرغم من أن التخطيط الضريبي الوطني يستغرق عادة مدة من هذا القبيل. وهكذا فإن خطة متوسطة الأجل هي تطور طبيعي في التخطيط الاستراتيجي. ويعد إشراك الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصالح مفتاحاً للتوصل إلى إستراتيجيات وخطط عملية وناجعة. ويفضي حوار فعال أثناء التخطيط للبرامج الوطنية وتنفيذها على السواء إلى تيسير مشاركة جميع المعنيين وحشد الموارد البشرية والمالية.

الهيكل

تأييد على مستوى عال

٧١. أيدت البرلمانات أو غيرها من السلطات الحكومية رفيعة المستوى في كثير من البلدان البرامج الوطنية الأخيرة للسلامة والصحة المهنيتين. وينطوي قيام البرلمان أو هيئة على مستوى مشابه بتأييد أو إقرار البرنامج على التزام قوي وضمان الموارد المالية خلال فترة البرنامج. ويقدم أيضاً أساساً متيناً للمفاوضات التي تجريها السلطات المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين وسلطات أخرى معنية مع وزارات المالية. كما أن حصول البرنامج على تأييد عالي المستوى يعزز إطلالة البرنامج بدرجة أكبر عن طريق زيادة اهتمام وسائط الإعلام به.

٧٢. وفي أستراليا، استهلت الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين للفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٢ ببيان الالتزام الذي وقع عليه الوزير الاتحادي لشؤون العمالة والعلاقات في مكان العمل والرئيس التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة الأسترالية وأمين المجلس الأسترالي لنقابات العمال وثمانية وزراء إقليميين مسؤولين عن

[1] للاطلاع على تفاصيل بشأن البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين المشار إليها انظر المرفق الأول.

السلامة والصحة المهنيتين في ولاياتهم أو أقاليمهم. وفي الدانمرك، عرض وزير العمل على البرلمان الدانمركي برنامج بيئة عمل نظيفة، ٢٠٠٥ ونال دعماً واسعاً من البرلمان. وفي المملكة المتحدة أعلن نائب رئيس الوزراء في عام ١٩٩٩ عن استهلال مبادرة "إنعاش الصحة والسلامة". وفي هنغاريا قرر البرلمان بتصويت بالإجماع اعتماد البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠١. وقد وقع وزير العمل بالنيابة عن الحكومة على اتفاق السلامة والصحة المهنيتين في جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢.

المدة

٧٣. استهلت في الآونة الأخيرة برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين تتراوح مدتها ما بين أربع وعشر سنوات. وفيما يخص البرامج التي تبلغ مدتها عشر سنوات، قامت أكثرية البلدان بتحديد أهداف منتصف المدة تبلغ ما بين أربع وخمس سنوات مع التخطيط لاستعراض التقدم المحرز. وإذا اعتبرت البرامج الفرعية المنفذة في إطار استراتيجية مدتها عشر سنوات بمثابة برامج وطنية فإن المدة المتراوحة بين أربع وخمس سنوات هي المدة الأكثر شيوعاً للبرامج الوطنية. وهذه المدة طويلة بما يكفي لقياس التقدم المحرز في وضع السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني، ويقدم الاستعراض أساساً جيداً للتحسين المستمر عن طريق تعزيز النهج الناجحة وتعديل النهج التي لم تكلل بنجاح كبير. وبعد أربع أو خمس سنوات قد يتغير عدد من العوامل والظروف المؤثرة في النظم والبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. ومن المفيد بعد مرور هذه المدة تلخيص أوجه التحسن في وضع السلامة والصحة المهنيتين إلى جانب معلومات عن النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي مشاطرة هذه الخلاصة على نطاق واسع فيما بين جميع الأطراف المعنية ويمكن أن تأخذ شكل صورة بيانية وطنية للسلامة والصحة المهنيتين على نحو ما جرت مناقشته أعلاه.

٧٤. وتتضمن الاستراتيجية الأسترالية برنامجاً من عشر سنوات، شانها في ذلك شأن استراتيجيتي الدانمرك والمملكة المتحدة، وإن عمدت أستراليا والمملكة المتحدة إلى تحديد أهداف منتصف المدة. وتضع الدانمرك تقارير إشراف سنوية على غرار نيوزيلندا التي استحق تأريخ إجراء استعراضها الرسمي الأول بعد خمس سنوات. وتبلغ المدة المحددة لاستراتيجية الجماعة الأوروبية خمس سنوات، شأنها في ذلك شأن البرامج في هنغاريا واليابان وجمهورية كوريا ومنغوليا وتايلند والولايات المتحدة.

المقاصد والأهداف

٧٥. تلتمس البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين توضيح الرؤى والمقاصد والمرامي والأهداف. وبدأ بعض البرامج ببيان للسياسة العامة فضلاً عن وصف للوضع الوطني للسلامة والصحة المهنيتين. والرؤى والمقاصد والمرامي تحدد الالتزامات والمبادئ والاتجاهات على المدى الطويل. كما تحدد برامج كثيرة الأهداف في شكل خفض أرقام الحوادث والأمراض المهنية، الذي يتعين تحقيقه في نهاية فترة البرنامج. وتتفادى بعض البرامج إشارات محددة إلى الأرقام في الأهداف التي يتعين تحقيقها.

٧٦. ولذلك تسعى أستراليا إلى الحفاظ على انخفاض كبير ومستمر في معدل الوفيات المتصلة بالعمل على أن تبلغ نسبة خفض هذه المعدلات ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧، و٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٢، فضلاً عن خفض معدل الإصابات في أماكن العمل بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٢ مع خفض هذا المعدل بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧. وتحدد الدانمرك سبعة مجالات ينبغي فيها تقليص الآثار الضارة أو إزالتها. وتحدد اليابان هدفاً لخفض الحوادث بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة دون تحديد أرقام معينة للأمراض المهنية. وينصب هدف جمهورية كوريا على خفض الحوادث الصناعية بنسبة ١٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٤ وخفض معدل الحوادث من نسبة ٠,٧٤ إلى ٠,٦١ في المائة، على أن يكون الهدف طويل الأجل تحقيق تخفيض بنسبة ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ووضعت المملكة المتحدة أهدافاً من المزمع بلوغها بحلول عام ٢٠١٠. وترمي هذه الأهداف إلى خفض خسارة أيام العمل بسبب الإصابات المتصلة بالعمل وسوء الحالة الصحية إلى نسبة ٣٠ في المائة وتخفيض معدل وقوع الحوادث المميتة وحوادث الإصابات الكبرى بنسبة ١٠ في المائة ومعدل حدوث حالات سوء الصحة بنسبة ٢٠ في المائة؛ ويفترض أن يتحقق نصف التحسينات الواردة تحت كل الهدف بحلول عام ٢٠٠٤. وتهدف الولايات المتحدة إلى خفض الحوادث المميتة في قطاع البناء بنسبة ٣ في المائة وفي الصناعة بشكل عام بنسبة ١ في المائة على مدى فترة خمس سنوات، وخفض الإصابات والأمراض المتصلة بالعمل بنسبة ٤ في المائة.

٧٧. وتشمل بعض البرامج مؤشرات أخرى للنجاح. وعلى سبيل المثال، تتضمن مؤشرات الاستراتيجية الوطنية الأسترالية في مجال السلامة والصحة المهنيتين ما يلي: يعترف الأطراف في مكان العمل بالسلامة والصحة المهنيتين ويقومون بإدراجها في عمليات تشغيل مشاريعهم العادية كجزء لا يتجزأ من هذه العمليات؛ زيادة المعارف والمهارات في مجال السلامة والصحة المهنيتين في مكان العمل وفي المجتمع المحلي؛ قيام

السلطات الحكومية باستنباط وتنفيذ عمليات تدخل أكثر فعالية في مجال السلامة والصحة المهنيتين؛ بحوث وبيانات وعمليات تقييم توفر معلومات أفضل وفي الوقت المناسب من أجل التدخل الفعال. بيد أنه لم يعبر بالأرقام عن أي مؤشر من هذه المؤشرات.

المشاورات

٧٨. أكثرية البرامج الوطنية هي ثمرة مشاورات مشتركة بين الحكومة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. ويمكن أن تجري هذه المشاورات عن طريق هيئات ثلاثية دائمة أنشئت لتنظيم السلامة والصحة المهنيتين، مثل مجلس بيئة العمل الدانمركي واللجنة المعنية بالسلامة والصحة والبيئة المهنية في تايلند ولجنة السلامة والصحة في المملكة المتحدة. وفي فنلندا، جرى وضع البرنامج الوطني بالتشاور مع شركات التأمين ومعاهد البحوث فضلاً عن الشركاء الاجتماعيين. وفي دول أعضاء أخرى هناك إشارة إلى التشاور مع الحكومة في مرحلة ما قبل استكمال البرنامج. وفي هنغاريا ذكر أن البرنامج يحظى بكامل تأييد الشركاء الاجتماعيين. وفي اليابان التمست الحكومة رأي مجلس العمل المركزي. وفي نيوزيلندا وضعت خطط تنفيذ الاستراتيجية التي أعلنت عنها الحكومة بالتعاون مع مرجعيات أصحاب المصالح. وفي المملكة المتحدة كانت عملية التشاور مفتوحة تماماً منذ المرحلة الأولى من صوغ المشروع أمام الجمهور العام الذي دعي إلى إبداء تعليقاته على وثيقة المناقشة.

السمات الجوهرية

ثقافة السلامة والتنظيم الذاتي

٧٩. على نحو ما أشير إليه سابقاً، هناك اعتراف متزايد بأهمية تعزيز ثقافة السلامة ويظهر ذلك على نحو بارز في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للدول الأعضاء، الملخصة في هذا الفصل. وفي الاستراتيجية الأسترالية يعتبر مؤشراً للنجاح اعتراف الأطراف في مكان العمل بالسلامة والصحة المهنيتين وإدراجها في عمليات تشغيل مشاريعهم العادية كجزء لا يتجزأ من هذه العمليات والتسليم بأن ثقافة السلامة جزء من ثقافة تنظيمية. ويشير الاتحاد الأوروبي في استراتيجية الجماعة التي وضعها، إشارة مباشرة إلى تعزيز وتدعيم ثقافة الوقاية من الأخطار. وتفهم هنغاريا مسألة السلامة والصحة المهنيتين على أنها دعوة إلى دراسة موسعة للعوامل الإنسانية وعلى أنها فلسفة متوافقة مع مصالح المجتمع برمته. وتقوم السياسة الأساسية للخطة خماسية السنوات اليابانية، على الترويج لثقافة السلامة التي تجعل الشركات والأفراد يولون الأولوية للسلامة ويضعون آليات قائمة بذاتها من أجل الترويج لتدابير السلامة والصحة المهنيتين. والأولوية التي تتطلع إليها جمهورية كوريا في خطتها الاستراتيجية هي استثارة الوعي بالسلامة لدى أصحاب العمل والعمال، إلى حد ما عن طريق نظام للتدريب المتواصل يربط بين المدرسة والمنزل والمجتمع. وستبذل ماليزيا جهوداً متواصلة في إطار سعيها إلى تحقيق طموحها في أن تصبح بلداً صناعياً، لتكوين ثقافة السلامة في كافة أنحاء البلاد. والترويج لثقافة السلامة متأصل في الاستراتيجية النيوزيلندية للوقاية من الإصابات، من أجل المجتمع على العموم وليس في العمل فحسب. وتسعى جنوب أفريقيا على نفس المنوال إلى جعل السلامة والصحة المهنيتين أسلوباً من أساليب الحياة. وتسعى ماليزيا إلى الترويج لثقافة السلامة بوصفها قاعدة أساسية لجميع الأنشطة والأولويات في مجال السلامة والصحة المهنيتين، التي ترمي إلى وضع أنواع مختلفة من برامج التوعية. وستسعى أيضاً إلى الترويج للامتثال الذاتي. وفي المملكة المتحدة ترمي مبادرة إنعاش الصحة والسلامة حديثة العهد إلى إحداث تغيير فعلي في ثقافة مكان العمل، والهدف الرئيسي الذي تتطلع إليه لجنة السلامة والصحة هو وضع أساليب جديدة لتكوين وصون ثقافة سلامة فعلية في اقتصاد متغير باستمرار. وفي المنشآت التي تحقق فيها ذلك ستستعرض الحاجة إلى التفتيش. وتسعى الولايات المتحدة في خطتها خماسية السنوات إلى إحراز تقدم أكبر نحو تكوين ثقافة متأصلة بعمق تقدر وتعزز منشآت تسودها السلامة والصحة، يشجعها على ذلك النجاح البارز الذي حققته منشآت تشارك في برنامج التنظيم الذاتي.

التركيز على الصناعات والعوامل ذات المخاطر العالية

٨٠. تجعل الاستراتيجية الوطنية الأسترالية خفض المعدل العالي للمخاطر/ والحد من شدتها، أولوية في البرنامج الوطني الذي يدوم عشر سنوات، وتقرّ بأن من شأن استهداف الأخطار والإصابات والصناعات والمهن التي يكون فيها معدل وقوع الإصابات والحوادث المميتة مرتفعاً للغاية، أن يمكّن من إجراء تحسين كبير في أداء السلامة والصحة المهنيتين مما يؤدي بدوره إلى إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المحددة. ويتجلى هذا التركيز

على الصناعات ذات الأخطار العالية - ومن المتوافق عليه أن صناعة البناء ترد في عداد أشدها خطراً - في برامج وطنية أخرى. وعليه، تنظر الخطة خماسية السنوات اليابانية بوجه خاص في القضايا التي تنشأ عند الترويج للوقاية من الحوادث في قطاع البناء (الذي يستأثر بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً من جميع الحوادث المميتة)، والتصنيع والنقل بالشحن البري. وتنوي ماليزيا التركيز على برامج خاصة ونهج جديدة للصناعات ذات الأولوية مثل البناء والمواد الكيميائية على غرار ما تقوم به نيوزيلندا فيما يخص المجالات المصنفة بأنها ذات أولوية. وتوجه خطة الإدارة الاستراتيجية للولايات المتحدة اهتماماً خاصاً إلى الصناعات والعوامل ذات المخاطر العالية. وفي المقام الأول هناك عزم عام على تركيز الموارد على المجالات التي تعود بعائدات قصوى من الاستثمار ويتبع من ذلك التسليم بأن معدل الحوادث المميتة في صناعة البناء والذي يفوق ثلاث مرات المعدل المشهود في الصناعة العامة يستدعي وضع استراتيجيات جديدة من أجل أصحاب العمل والعمال العابرين الذين يصعب الوصول إليهم.

٨١. ونجد برامج وطنية أخرى تركز هي الأخرى على الأنشطة ذات المخاطر العالية، مثل البرامج المبينة في المملكة المتحدة. وتكشف الوثيقة الاستشارية التي أعدتها لجنة السلامة والصحة عن أن العمل في الزراعة ومصائد الأسماك والحراجة يعد أخطر بما يعادل ١٧ مرة تقريباً من العمل في قطاع الخدمات، وأن العمل في البناء أخطر بأكثر من ١٤ مرة منه في قطاع الخدمات. ومتوسط الأيام الضائعة لكل عامل في السنة نتيجة للأمراض المتصلة بالعمل هو الأعلى في قطاع التمريض يتبعه مناجم الفحم والبناء. وتفيد هذه المقارنات في تحديد الأماكن التي ينبغي أن تستهدفها الجهود المبذولة، على الرغم من الفوارق الكبيرة في طبيعة العمالة بين القطاعات. وتشير المقارنات داخل القطاعات إلى إمكانية إدخال تحسينات كبيرة عن طريق العمل على جعل أماكن العمل ذات الأداء الأسوأ أشبه بالأماكن ذات الأداء الأفضل.

نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين

٨٢. إن إحدى السمات الأخرى الهامة هي الدعم غير المشروط لاستحداث نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين كوسيلة للحد من المخاطر في أماكن العمل. وعلى سبيل المثال بدأت الوثيقة الاستشارية للمملكة المتحدة بشأن إنعاش الصحة والسلامة، بعرض الحجج المؤيدة لاعتماد المنشآت نهجاً فعالاً لإدارة السلامة والصحة المهنيتين. وتشمل السياسات الأساسية للخطة الخمسية العاشرة للحكومة اليابانية الترويج لنظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين بهدف وضع آليات قائمة بذاتها للترويج لتدابير السلامة والصحة المهنيتين والحد من المخاطر. ويتضمن البرنامج الوطني خماسي السنوات في فنلندا وحدة لإدارة المخاطر كموضوع من المواضيع الأربعة ذات الأولوية. وعلى نفس المنوال تحدد أستراليا كأولوية من الأولويات الخمس للاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين، تحسين قدرات مشغلي المشاريع والعمال على إدارة السلامة والصحة إدارة فعالة. ويكمن الهدف على السواء في توفير الحوافز وبناء القدرة لدى أصحاب العمل لإدارة المخاطر، ولدى العمال للعمل على نحو آمن أكثر والمشاركة في المشاورات. وتقوم جمهورية كوريا بالترويج لإنشاء نظم مستقلة لإدارة السلامة والصحة في أماكن العمل. وتشمل الخطة الرئيسية التايلندية للسلامة والصحة المهنيتين، خطة فرعية ترمي إلى وضع لوائح بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين بما يتمشى مع *المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين*.

تعزيز القدرة من أجل تحليل الأوضاع

٨٣. من المسلم به في برامج وطنية عديدة أن بيانات السلامة والصحة المهنيتين الفضلى والمتاحة في الوقت المناسب ضرورية لاتخاذ تدابير وقائية فعالة. ويلاحظ ذلك بدقة فيما يتعلق بالأمراض المهنية الناشئة حديثاً مثل الأمراض ذات الطابع النفساني الاجتماعي. وعلى نحو ما أعرب عنه بإيجاز في البرنامج الأسترالي، يفيد تحليل بيانات من هذا القبيل في تحديد التدخلات الحكومية الأوفر حظاً لتحقيق النجاح، وما الذي ينجح والذي لا ينجح وما هي أفضل الخيارات للوقاية. ويسهم تحسين البيانات والتحليلات في وضع الأهداف وتقييمها. ومن شأن تطبيق البروتوكول الملحق باتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) أن يساهم في حد ذاته مساهمة كبيرة في جمع وتحليل البيانات على نحو أفضل. وجمع البيانات وتحليلها بفعالية ملازم لعزم الولايات المتحدة على تحليل ومراجعة المجالات التي يركز عليها برنامجها كل عام على أساس نتائج العمليات والقضايا الجديدة التي تتطلب الاهتمام. وقد أثيرت في عديد من التقارير القطرية الحاجة إلى خدمات التفتيش الحكومية والضغوط عليها إذا ما أريد إنفاذ التشريعات على النحو الملائم. وتؤكد تايلند على الحاجة الملحة إلى مزيد من عمليات التفتيش والإنفاذ المناسبة والفعالة مستشهدة بالنسبة المئوية الصغيرة للمنشآت المسجلة التي تخضع للتفتيش والصعوبات الناشئة عن توزع المسؤوليات عندما يطلب إلى المفتشين في مجال السلامة معالجة قضايا عمل أخرى.

الفصل ٤

السمات الرئيسية لصك دولي محتمل

مفاهيم الصياغة

٨٤. تقدم الاستنتاجات دلائل عديدة بخصوص الغرض من الصك الجديد المقترح ومضمونه[1]. وينبغي أن يكون الغرض الرئيسي منه "التأكد من إيلاء الأولوية للسلامة والصحة المهنيتين في البرامج الوطنية وتشجيع الالتزامات السياسية ... في سياق ثلاثي ... من أجل تحسين السلامة والصحة المهنيتين". وينبغي أن يكون مضمونه ترويجياً غير تقييدي وأن يقوم على مفهومين أساسيين هما: ثقافة وقائية للسلامة والصحة ونهج بنيوي للإدارة. والعنصر العملي الأساسي هو وضع برامج للسلامة والصحة المهنيتين ينبغي أن تؤيدها "أعلى سلطة حكومية مثل رئيس الدولة أو الحكومة أو البرلمان". وعليه، ستخلفّ هذه البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين "أثراً هاماً في تقوية القدرات الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين وحشد الموارد الوطنية والدولية". وينبغي أن تعد البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين على أساس تحليل الإنجازات والاحتياجات في كل بلد وينبغي أن يكون لها أهداف عملية.

٨٥. ولذلك ينبغي مراعاة المفاهيم التالية عند صياغة الصك. وينبغي للصك أن:

- يروج لمواصلة تحسين النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين؛
- يسهم في وضع السلامة والصحة المهنيتين على رأس البرامج الوطنية؛
- ينفذ من جانب أكثرية البلدان في فترة زمنية قصيرة (إذا أخذ الصك الجديد شكل اتفاقية، ينبغي أن تكون بسيطة ويسهل التصديق عليها)؛
- يتجنب تكرار الأحكام الواردة في الصكوك القائمة بشأن السلامة والصحة المهنيتين؛
- يضع النهج البنيوي للإدارة في مركز الاهتمام على المستوى الوطني عن طريق جملة أمور منها النص على وضع برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين وتنفيذها واستعراضها؛
- يسهم في الترويج لتطبيق صكوك محدثة للسلامة والصحة المهنيتين (اتفاقيات وتوصيات ومدونات ممارسات)؛
- ينص على آلية لتقديم التقارير عن الإنجازات والتقدم المحرز، بما في ذلك تبادل دولي للممارسات الجيدة في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

السمات المقترحة

الترويج لنهج بنيوي للإدارة على المستوى الوطني

٨٦. استناداً إلى التحليل الوارد في الفصل الثالث بشأن كيفية نقل النهج البنيوي للإدارة من مستوى المنشأة إلى المستوى الوطني، يركز الصك المقترح على تعهد عام من جانب الدول الأعضاء بتحسين نظمها الوطنية

[1] بوجه خاص الفقرات ٦ و١٠ – ١٣.

للسلامة والصحة المهنيتين وزيادة تطويرها عن طريق وضع برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين وتنفيذها واستعراضها استعراضاً متتابعاً. وعليه، فالصك مصمم بحيث يشجع إحراز التقدم، والأداة الرئيسية المقترحة لذلك هي البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي للصك أن يدعم كذلك تطبيق النهج البنيوي للإدارة على مستوى المنشأة.

الترويج لثقافة السلامة

٨٧. على نحو ما جرى بحثه سابقاً سلطت الاستنتاجات الضوء على أهمية تكوين وصون "ثقافة وقائية وطنية في مجال السلامة والصحة" بوصفها أحد المفاهيم الأساسية للاستراتيجية العالمية للترويج للسلامة والصحة المهنيتين. ويمكن، بعد مراعاة الاستنتاجات والتعاريف القائمة الأخرى[٢]، أن ينص تعريف موجز لهذا المفهوم على أنه "مجموعة المعتقدات والقيم والمواقف وأنماط السلوك التي تتسم بها المنظمات والأفراد والتي تعطى الوقاية وفقاً لها أولوية قصوى".

٨٨. وتتغير المصطلحات التي تعبر عن هذا المفهوم. والمصطلحات المستعملة في الاستنتاجات تنقل أفكاراً هامة عن هذا المفهوم، أي أنه مفهوم وطني ووقائي على حد سواء، لكن توخياً لجعل المصطلح أشمل وأبسط وبخاصة في ضوء الهدف المتمثل في الترويج لهذا المفهوم على الصعيد العالمي، قد يبدو من الأنسب استخدام مصطلح أقصر. وإزاء هذه الخلفية يمكن أن يعبر عن المفهوم بمصطلح "ثقافة السلامة".

هيكل الصك ونوعه

٨٩. يستخلص من الاستنتاجات أن المتوقع هو إطار ترويجي للسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي لهذا الإطار أن ييسر إنشاء آليات للتحسين المنتظم والمتواصل للنظم والبرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وتوخياً لتيسير تطبيق واسع لهذا الصك ينبغي ألا يتضمن تفاصيل تقييدية عن الطريقة التي ينبغي بها تحقيق هذا التحسين تدريجياً. ولذا من المهم للغاية التركيز على تحديد وانتقاء العناصر الأساسية التي ينبغي إدراجها والخطوات التي قد يستلزم أن تتخذها جميع البلدان. وينبغي أن يكون الإطار مرناً ومنطبقاً على جميع البلدان وأن يسهل ويشجع في الوقت ذاته الحوار الثلاثي الرامي إلى إيجاد سبل عملية لتحسين السلامة والصحة المهنيتين. ويمكن وضع إرشادات ونماذج عملية داعمة إضافية في شكل مدونات ممارسات ومبادئ توجيهية وغيرها من الوثائق التقنية.

٩٠. وقد يأخذ الصك الجديد الأشكال التالية:

(أ) اتفاقية؛

(ب) توصية؛

(ج) اتفاقية تكملها توصية؛

(د) إعلان.

٩١. ولا ينظم الدستور عملية الاعتماد فحسب بل ينظم أيضاً الآثار القانونية للاتفاقيات والتوصيات. وعلى النقيض من الشكل الأخير للصك، تهدف الاتفاقيات إلى خلق التزامات قانونية ويتعين على الدول الأعضاء تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقيات التي صدقت عليها على فترات زمنية منتظمة. وفيما تناقش آليات تقديم التقارير على نحو مستفيض أدناه، تجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان الصك سيتخذ شكلاً آخر غير شكل اتفاقية فيُستدل من الاستنتاجات أن صكاً من هذا القبيل ينبغي أن يتضمن أحكاماً لآلية متابعة محددة توخياً لترويج تنفيذ الصك وتقاسم الممارسات الجيدة ورصد التقدم المحرز في الدول الأعضاء.

٩٢. والشكل الآخر الذي يمكن أن يتخذه الصك هو شكل إعلان. وقد استخدمت منظمة العمل الدولية شكل الصك هذا في بضع مناسبات فقط. وتشمل الصكوك التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في شكل إعلان ما يلي: الإعلان الخاص بأهداف ومقاصد منظمة العمل الدولية لعام ١٩٤٤ (إعلان فيلادلفيا)، وإعلان عام ١٩٧٥ بشأن مساواة المرأة العاملة في الفرص والمعاملة، وإعلان عام ١٩٨٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (إعلان عام ١٩٨٨)[٣]. ويستند استخدام شكل الصك هذا استناداً كاملاً إلى إجراءات عملية ومخصصة،

---

[2] انظر بمزيد من التفاصيل في الفصل الثاني "ثقافة السلامة".

[3] اعتمد مجلس الإدارة إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية لعام ١٩٧٧.

لأنه لا وجود لأي نص، سواء في الدستور أو في النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، على أي توجيه بخصوص عملية اعتماد الإعلانات وآثارها القانونية.

البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٩٣. وفقاً للاستنتاجات سيكون وضع وتنفيذ واستعراض البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين عنصراً أساسياً من عناصر الصك المقترح. ومن شأن البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين أن تيسر المناقشات على المستوى الوطني، ويمكن لهذه البرامج من خلال تأييد أعلى السلطات لها، أن تخدم أيضاً الغاية المنشودة وهي وضع السلامة والصحة المهنيتين على رأس البرامج الوطنية. وينبغي صوغ برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين عن طريق عملية تشاور مع منظمات ممثلة لأصحاب العمل وللعمال فضلاً عن أطراف معنية أخرى، بهدف ضمان مشاركتهم والتزامهم. ويمكن أن تكون البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين محددة الفترة وتستهدف الوفاء باحتياجات خاصة ويمكن الاستعاضة عنها بالتتابع عندما تنفذ. وقد يمثل وضع برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين على نحو منظم استحداث نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على المستوى الوطني. وينبغي وضع برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين مع إيلاء الاعتبار لصكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة بشأن السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك أي صكوك قد توضع في هذا المجال في المستقبل.

النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين

٩٤. النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين هو الهيكل الأساسي الذي يضمن تنفيذ السياسة والبرامج الوطنية العامة للسلامة والصحة المهنيتين على النحو المناسب. وهو يشمل جميع العناصر المختلفة الملائمة لمعالجة الشواغل الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين. ويحافظ النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين على منزلته بمرور الوقت وهو مهم بالنسبة إلى استدامة الإجراءات التي تتخذها البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي تدريجياً تطوير النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين وتعزيزه بعناصر إضافية مثل العناصر المستمدة من تنفيذ برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وبفضل الربط بوضوح بين البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين والنظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين يصبح في الإمكان تحقيق التحسين المستمر للنظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين ولأدائها.

٩٥. وينبغي للنظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين أن يتضمن بوجه خاص إنشاء وصون هياكل مناسبة لمساعدة المنشآت على اتخاذ الإجراءات ذات الصلة في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وبدون هذا الدعم ستواجه معظم المنشآت، ولاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، صعوبات عملية في استيفاء الشروط القانونية في مجالات من قبيل التدريب والرصد البيئي والطبي في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

آليات تقديم التقارير والمتابعة

٩٦. تؤكد الاستنتاجات على أهمية أن يتضمن الصك آلية لتقديم تقارير. وذكرت على وجه أكثر تحديداً أنه "توخياً لإتاحة المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن السلامة والصحة المهنيتين في هذا الصدد، ينبغي للصك أن يتضمن آلية لتقديم التقارير عن الإنجازات والتقدم المحرز". وستكون هذه الآلية لتقديم التقارير عنصراً أساسياً لمتابعة هذا الصك وتنفيذه وبالتالي لتحقيق تأثيره. وسيكون بمقدور منظمة العمل الدولية عن طريق تبادل فعال للمعلومات فيما بينها وبين الدول الأعضاء، جمع بيانات عن الممارسات الجيدة مثل التجارب الإيجابية والتقدم المحرز والدروس المكتسبة وتقاسمها من خلال مختلف قنوات المعلومات لديها، بما في ذلك مواقع منظمة العمل الدولية على الشبكة العالمية والاجتماعات الدولية والوطنية التي تنظمها منظمة العمل الدولية أو غيرها من المنظمات. وعلاوة على ذلك ستمكن هذه الآلية لتقديم التقارير منظمة العمل الدولية من تعيين المجالات التي تستلزم دعم منظمة العمل الدولية في مجال التعاون التقني. كما أن من شأنها أن تساعد المنظمة على تقييم الحاجة إلى معلومات وأدلة وغير ذلك من مواد الدعم.

٩٧. ويجدر التذكير بأن اختيار شكل الصك سيخلف آثاراً على آليات تقديم التقارير والمتابعة. وينص الدستور على بعض الأدوات المستخدمة في هذا الخصوص. وبموجب المادة ٢٢ من الدستور تخضع الاتفاقيات المصدق عليها للإشراف المنتظم. أما فيما يخص الاتفاقيات غير المصدق عليها والتوصيات، فإن المادة ١٩ من الدستور، تنص على أنه يمكن أن تدعى الدول الأعضاء على فترات زمنية يحددها مجلس الإدارة إلى الإبلاغ عن موقفها القانوني والعملي إزاء المسائل التي تعالجها الاتفاقية أو التوصية. وتستند متابعة إعلان عام ١٩٩٨ أيضاً في جزء منها على المادة ١٩. وإضافة إلى ذلك يجدر التذكير بأن المكتب مخوّل بموجب المادة ١٠ من الدستور بجمع وتوزيع المعلومات المتصلة بالتنظيم الدولي "لظروف العمال ونظام العمل".

زيادة التوعية

٩٨. أخيراً، تدعم الاستنتاجات بقوة أيضاً الحاجة إلى مواصلة زيادة التوعية. فثقافة السلامة فكرة ينبغي تعزيزها والترويج لها على الصعيد العالمي عن طريق مختلف الأنشطة والحملات والأحداث الخاصة مثل اليوم العالمي للسلامة والصحة في العمل الذي يحتفل به في ٢٨ نيسان/ أبريل كل عام والمؤتمر العالمي بشأن السلامة والصحة المهنيتين وغير ذلك من الأحداث الدولية. وخلص أيضاً إلى أنه فيما تستلزم بعض الفئات في المجتمع مستوى أعلى من التعليم والتدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين فإن من الأساسي الترويج لثقافة السلامة على جميع مستويات التعليم وتوفير التعليم لاستثارة وعي الجميع بقضايا السلامة والصحة المهنيتين، بدءاً بالمدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية والتدريبية.

الاستبيان

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي، يطلب من الحكومات أن ترسل ردودها على الاستبيان التالي مشيرة إلى الأسباب التي تستند إليها في كل رد، **بحيث تصل إلى مكتب العمل الدولي في جنيف قبل موعد أقصاه ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤**. ويسترعى انتباه الحكومات إلى التوصية الواردة في مقدمة هذا التقرير بشأن استشارة أكثر المنظمات تمثيلاً لأصحاب العمل وللعمال.

وتنص المادة ٣٩ من النظام الأساسي لمؤتمر العمل الدولي والتي صيغ الاستبيان التالي بموجبها، على الإجراء اللازم لاعتماد الاتفاقيات والتوصيات من جانب مؤتمر العمل الدولي. ولما كانت الاستنتاجات التي أعتمدها المؤتمر تشير إلى اعتماد صك ينشيء إطاراً ترويجياً في مجال السلامة والصحة المهنيتين دون تحديد نوع هذا الصك فقد اعتبر من الضروري في هذه المرحلة الاحتفاظ بأوسع خيار ممكن. ولذا، إذا أشارت الردود على السؤال ٢ من هذا الاستبيان إلى تفضيل اعتماد صك آخر غير اتفاقية أو توصية فيمكن استخدام جوهر الردود المتلقاة بخصوص مضمون الصك كاسترشاد لإعداد هذا الصك الآخر في إطار الإجراء المناسب.

شكل الصك

١. *هل ترون أنه ينبغي لمؤتمر العمل الدولي أن يعتمد صكاً للترويج للسلامة والصحة المهنيتين ؟*

٢. *إذا كان الرد بالإيجاب، هل ترون أن يتخذ الصك شكل:*

(أ) *اتفاقية؛*

(ب) *توصية؛*

(ج) *اتفاقية تكملها توصية (إذا اخترتم هذا الشكل يرجى الإشارة في تعليقاتكم على الأسئلة المطروحة بخصوص مضمون الصك إلى أي عناصر من السؤال المعني ينبغي أن تعالجها اتفاقية أو توصية)؛*

(د) *إعلان ؟*

الديباجة

٣. *هل ترون أن يتضمن الصك ديباجة تشير إلى ما يلي:*

(أ) *الحكم الوارد في المادة ثالثاً (ز) من إعلان فيلادلفيا الذي ينص على التزام منظمة العمل الدولية أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق الحماية الوافية لحياة وصحة العاملين في جميع المهن ؟*

(ب) *السعي إلى بلوغ الهدف المتمثل في توفير بيئة عمل آمنة وصحية ؟*

(ج) *الاستنتاجات بشأن السلامة والصحة المهنيتين، التي اعتمدت في أعقاب المناقشة العامة بشأن أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير في مجال السلامة والصحة المهنيتين في الدورة الحادية والتسعين (٢٠٠٣) لمؤتمر العمل الدولي، وبوجه خاص الحاجة إلى ضمان إيلاء الأولوية للسلامة والصحة المهنيتين في البرامج الوطنية ؟*

(د) *أهمية الترويج "لثقافة السلامة" التي تعرف بأنها مجموعة المعتقدات والقيم والمواقف وأنماط السلوك التي تتسم بها المنظمات والأفراد والتي تعطى الوقاية الأولوية القصوى وفقاً لها ؟*

(هـ) *اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)، وتوصية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٦٤)؟*

(و) *صكوك أخرى ذات صلة لمنظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين؟*

التعاريف

٤. *هل ترون أن يتضمن الصك التعاريف التالية:*

(أ) *يعني تعبير "برنامج وطني بشأن السلامة والصحة المهنيتين" برامج وطنية محددة الفترة تتضمن أهدافاً وأولويات ووسائل للعمل في مجال السلامة والصحة المهنيتين؟*

(ب) *يعني تعبير "نظام وطني للسلامة والصحة المهنيتين" الهيكل الأساسي الوطني في مجال السلامة والصحة المهنيتين، الذي يوفر الإطار الرئيسي لتنفيذ برامج وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين؟*

(ج) *تعاريف أخرى؟ يرجى تحديدها.*

البرامج الوطنية

٥. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تسعى تدريجياً إلى توفير بيئة عمل آمنة وصحية بدرجة أكبر عن طريق برامج وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين مع إيلاء الاعتبار الواجب لصكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة بشأن السلامة والصحة المهنيتين؟*

٦. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لكل دولة عضو القيام بما يلي:*

(أ) *صياغة برامج وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين والتعريف بها وتنفيذها؟*

(ب) *السعي إلى الحصول على تأييد أعلى السلطات الحكومية لهذه البرامج الوطنية واستهلال هذه البرامج؟*

٧. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لهذه البرامج الوطنية أن تصاغ وتستعرض على أساس تحليل الوضع الوطني بشأن السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك النظام الوطني للسلامة والصحة المهنيتين؟*

٨. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لهذه البرامج الوطنية أن تصاغ وتستعرض كالآتي:*

(أ) *بالتشاور مع منظمات ممثلة لأصحاب العمل وللعمال؟*

(ب) *عند الاقتضاء، بالتشاور مع أطراف معنية أخرى[1]؟ يرجى تحديدها.*

٩. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لهذه البرامج الوطنية أن:*

(أ) *تسعى إلى الترويج لتكوين ثقافة السلامة؟*

(ب) *تتضمن أهدافاً ومؤشرات عن التقدم المحرز؟*

(ج) *عندما يكون ذلك ممكن التطبيق، تكون مترافقة مع برامج وخطط وطنية أخرى مثل تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية؟*

النظام الوطني

١٠. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تضع وتطور نظاماً وطنياً للسلامة والصحة المهنيتين؟*

١١. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي وضع نظام وطني وتطويره كالآتي:*

(أ) *بالتشاور مع منظمات ممثلة لأصحاب العمل وللعمال؟*

(ب) *عند الاقتضاء، بالتشاور مع أطراف معنية أخرى[2]؟ يرجى تحديدها.*

---

[1] من قبيل تلك المذكورة في الفقرة ٤٩، الفصل الثاني.

[2] المرجع نفسه.

١٢. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لهذا النظام الوطني أن يشمل، عند الاقتضاء، ما يلي:*

(أ) *تشريعات بشأن السلامة والصحة المهنيتين ؟*

(ب) *سلطة أو سلطات معينة تعنى بالسلامة والصحة المهنيتين ؟*

(ج) *آليات لضمان الامتثال للتشريعات بشأن السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك نظم التفتيش ؟*

(د) *معلومات وخدمات استشارية بشأن السلامة والصحة المهنيتين ؟*

(ه) *تدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين ؟*

(و) *خدمات في مجال السلامة والصحة المهنيتين ؟*

(ز) *آلية لجمع وتحليل بيانات بشأن الحوادث والأمراض المهنية ؟*

(ح) *التعاون مع نظام أو نظم التأمين ضد إصابات العمل ؟*

استثارة الوعي

١٣. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تسعى في إطار الترويج لثقافة السلامة إلى استثارة الوعي العام بشأن السلامة والصحة المهنيتين عن طريق حملات وطنية مرتبطة بمبادرات دولية ؟*

١٤. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تسعى في إطار الترويج لثقافة السلامة إلى إدراج مفاهيم للوقاية من المخاطر والأخطار في المناهج الدراسية للتعليم الأساسي والتدريب المهني ؟*

النهج البنيوي للإدارة

١٥. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لكل دولة عضو أن تقوم بالترويج لنهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين (ILO-OSH 2001) ؟*

صورة بيانية وطنية

١٦. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي للبرامج الوطنية أن تصاغ وتستعرض على أساس المعلومات الراهنة عن الوضع الوطني (انظر السؤال ٧ أعلاه) التي جمعت في شكل صورة بيانية وطنية عن السلامة والصحة المهنيتين ؟*

١٧. *هل ترون أن ينص الصك على إرشادات بشأن المعلومات المتعلقة بالوضع الوطني التي يمكن أن تتضمنها صورة بيانية وطنية؟ يرجى تحديدها ؟*

تبادل المعلومات

١٨. *هل ترون أن ينص الصك على أنه ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تيسر تبادلاً دولياً للمعلومات عن البرامج الوطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك الممارسات الجيدة والنهج الابتكارية المتبعة في هذا الشأن ؟*

اعتبارات خاصة

١٩. *هل هناك أي سمات خاصة يتميز بها القانون أو الممارسة على المستوى الوطني ويحتمل أن تخلق صعوبات في التطبيق العملي للصك كما أوضحه هذا الاستبيان؟ إذا كان الرد بالإيجاب، يرجى ذكر هذه الصعوبات واقتراح كيفية حلها ؟*

٢٠. *هل هناك أي قضايا أخرى لم يتصد لها هذا الاستبيان ويتعين مراعاتها عند إعداد الصك؟ يرجى تحديدها.*

المرفق الأول

البرامج الوطنية الحديثة للسلامة والصحة المهنيتين - استعراض موجز

أستراليا

في أيار/ مايو ٢٠٠٢، قامت الوزارة الاتحادية لشؤون العمالة والعلاقات في مكان العمل، بالنيابة عن مجلس وزراء شؤون علاقات مكان العمل، الذي يمثل جميع الولايات والأقاليم، بالكشف عن الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٢، التي توجز فيها التزامها بتحسين الأداء في مجال السلامة والصحة المهنيتين في أستراليا؛ وتستهدف الاستراتيجية ما يلي:

"١" دعم خفض كبير ومستمر في معدلات الوفيات المتصلة بالعمل على أن تبلغ نسبة خفض هذه المعدلات ٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٢ و١٠ في المائة في عام ٢٠٠٧؛

"٢" خفض معدلات الإصابات في مكان العمل بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠١٢ مع خفض نسبته ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وتعرض الاستراتيجية الأساس اللازم للتدخلات الاستراتيجية على المستوى الوطني والتي ترمي على مدى العقد إلى تعزيز بيئات عمل آمنة وصحية على نحو مستدام وإلى تقليص كبير في عدد الأشخاص الذين يصابون أو يلقون حتفهم في العمل.

وجرى تحديد خمس أولويات وطنية في الاستراتيجية لإدخال تحسينات قصيرة وطويلة الأجل في مجال السلامة والصحة المهنيتين فضلاً عن إحداث تغيير ثقافي طويل الأجل. وهذه الأولويات هي:

"١" خفض المعدلات المرتفعة لحدوث/ جسامة المخاطر: عن طريق استهداف الأخطار والإصابات والصناعات والمهن التي تكون فيها معدلات حدوث الإصابات و/أو عدد الوفيات مرتفعة للغاية ويمكن إدخال تحسينات كبيرة في الأداء في مجال السلامة والصحة المهنيتين؛

"٢" تحسين قدرة مشغلي المشاريع والعمال على إدارة السلامة والصحة المهنيتين إدارة فعالة. وينصب الهدف على توفير الحوافز والقدرة لأصحاب العمل لكي يقوموا بإدارة مخاطر السلامة والصحة المهنيتين على نحو فعال وللعمال كي يعملوا على نحو آمن بقدر أكبر ويشاركوا في المشاورات؛

"٣" الوقاية من الأمراض المهنية بفعالية أكبر. والهدف هو تطوير قدرة السلطات وأصحاب العمل والعمال وأطراف مهتمة أخرى على تعيين المخاطر القديمة والجديدة في مجال السلامة والصحة المهنيتين واتخاذ خطوات عملية للقضاء عليها أو للسيطرة عليها خلاف ذلك ؛

"٤" إزالة الأخطار في مرحلة التصميم. ويرمي ذلك إلى استثارة الوعي والتقيد بهذا النهج ضمن طائفة واسعة من الأطراف، بما في ذلك المصممون والمصنعون والموردون، وتزويدهم بالمهارات العملية لإدراك قضايا التصميم وضمان نتائج آمنة؛

"٥" تعزيز قدرة الحكومات للتأثير في النتائج في مجال السلامة والصحة المهنيتين. فالحكومات هي أهم أصحاب العمل وصناع السياسة والمنظمين ومشتري المعدات والخدمات، وينصب الهدف على شحذ فعاليتها في ضمان نتائج أفضل في مجال السلامة والصحة المهنيتين وفي تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة.

وقد وضعت الاستراتيجية لأن من المتفق عليه أن هناك مجالاً واسعاً لإحراز مزيد من التقدم، بالرغم من التحسينات الكبيرة التي طرأت على الأداء في مجال السلامة والصحة المهنيتين في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال، تظهر سجلات تعويضات العمال أنه بالرغم من وجود انخفاض نسبته ٢٠ في المائة في معدلات الإصابات المتصلة بالعمل في السنوات الخمس اعتباراً من ١٩٩٥ و١٩٩٦، فإن هناك مع ذلك ١٢٠٠٠٠ مطالبة مقبولة بالتعويض رفعها العمال للمطالبة بخمسة أيام توقف عن العمل أو أكثر في الفترة ١٩٩٩ و ٢٠٠٠؛ وقد عوض عن ٢٠٥ حالة وفاة

ناجمة عن إصابات متصلة بالعمل في ١٩٩٩ و٢٠٠٠ مقارنة بزهاء ٢٦٧ حالة وفاة عوض عنها في ١٩٩٥ و١٩٩٦. وبالرغم من عدم وجود بيانات موثوقة بشأن حوادث الوفاة الناشئة عن الأمراض المهنية، فإن التقديرات تشير إلى أن ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص يلقى حتفه كل عام إثر التعرض المهني للمواد الخطرة.

وترد فيما يلي بعض مؤشرات النجاح المحقق في تنفيذ الاستراتيجية:

- تعترف الأطراف في مكان العمل بالسلامة والصحة المهنيتين وتقوم بإدراجهما في عمليات مشاريعها العادية كجزء لا يتجزأ من هذه العمليات: إن دوائر الأعمال التي تعترف بالسلامة والصحة المهنيتين وتدرجهما كجزء لا يتجزأ من عملياتها العادية وتعمل لإشراك المستخدمين في مسائل من هذا القبيل، هي الأفضل قدرة على التحكم بالمخاطر التي يتعرض لها عمالها وأعمالها وسبل عيشها؛
- تزداد المعارف والمهارات في مجال السلامة والصحة المهنيتين في أماكن العمل والمجتمعات المحلية، وهي تعد أساسية لضمان تحسين القدرة على التصدي لقضايا السلامة والصحة المهنيتين الراهنة والناشئة؛
- تضع الحكومات عمليات تدخل في مجال السلامة والصحة المهنيتين وتنفذها على نحو أكثر فعالية عن طريق تعيين وتطبيق عمليات تدخل على أساس الممارسة الأفضل التي تشمل أفضل مزيج من المعلومات والمساعدة واللوائح والامتثال والإنفاذ والحوافز؛
- تقدم البحوث والبيانات وعمليات التقييم معلومات أفضل ومتاحة في الوقت المناسب من أجل الوقاية الفعالة عن طريق تعيين عمليات التدخل الأوفر حظاً في النجاح، وتحديد ما الذي ينجح عملياً وما الذي لا ينجح وما هي أفضل الخيارات للوقاية.

ومن المتوقع أن تسهم أولى الأولويات الوطنية الخمس المتمثلة في خفض المعدلات المرتفعة لحدوث/ جسامة المخاطر، إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الوطنية. وعلى سبيل المثال، قد تستلزم الأخطار القائمة في قطاع صناعي معين إيلاء اهتمام ذي أولوية على المستوى الوطني إلى الأماكن التي توجد فيها معدلات عالية نسبياً من الإصابات المتصلة بالعمل مقارنة بقطاعات صناعية أخرى أو حيثما تكون نسبة الوفيات المتصلة بالعمل عالية كل عام.

وستكون بعض عناصر الأولويات الأربع الأخرى مفيدة في تحقيق النتائج قصيرة الأجل. بيد أن من المتوقع لها أن تسهم أساساً في تحقيق نتائج مستدامة طويلة الأجل. وسيجري تقييم كل أولوية من الأولويات الوطنية بصورة دورية لتقدير استمرار ملاءمتها وفعاليتها. وستنقح هذه الأولويات أو يستعاض عنها بأولويات جديدة في ضوء هذه التقييمات. وستوضع أساليب التقييم والمعايير القياسية والمعالم وغيرها من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في المراحل الأولية من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. وطلب الوزراء إلى اللجنة الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين، الممثلة أيضاً لأصحاب العمال وللعمال، تقديم تقرير سنوي عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وضمان استعراض هذه الاستراتيجية وتنقيحها بصورة منتظمة.

تايلند

قامت اللجنة المعنية بالسلامة والصحة والبيئة المهنية، برعاية إدارة حماية الأيدي العاملة والرعاية الاجتماعية وبمشورة من منظمة العمل الدولية، بصوغ خطة رئيسية خماسية السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وترمي هذه الخطة إلى تقديم مبادئ توجيهية لتنفيذ برامج السلامة ولبيان رؤية إدارة حماية الأيدي العاملة والرعاية الاجتماعية بوصفها الجهاز الرئيسي في تايلند المعني بوضع معايير عمل فعالة وناجعة. وستدرج سياسات السلامة والصحة والبيئة المهنية في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية التاسعة. ووضعت الخطة استجابة لزيادة نسبتها ٤,٤ في المائة في حالات الإصابات المهنية المسجلة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩ - من ١٧٩,٤٦٦ إلى ١٧١,٩٩٧ حالة. وقد أسفر ارتفاع النمو الاقتصادي والتوسع الصناعي المشترك بين معظم بلدان آسيا خلال الثمانينات والتسعينات، إلى جانب تحسين نظم إعداد التقارير، عن زيادة في الحوادث المبلغ عنها بمعدل ثلاثة أضعاف تقريباً عما كانت عليه بين الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٧، إذ بلغت هذه الحوادث ٢٣٠٣٧٦ حادثاً في عام ١٩٩٧. وتهتم إدارة حماية الأيدي العاملة والرعاية الاجتماعية لمسألة استمرار التحسين الإجمالي المحقق في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ بالرغم من أن الحوادث الرئيسية ما فتئت تقع حتى منذ ذلك الحين. وأدى انفجار كيميائي وقع في تايلند الشمالية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩ إلى مقتل ٣٦ عاملاً. وتشمل المشاكل التي تعترض سبيل تحسين أداء السلامة والصحة المهنيتين ما يلي:

- الافتقار إلى تشريعات وطنية شاملة تغطي جميع أحجام وفئات المنشآت، ويجري في الوقت الحالي وضع لوائح في إطار القانون العام لحماية الأيدي العاملة، الذي يقصر عن تقديم معلومات وافية لأصحاب العمل وللعمال على نحو فعال لتنفيذ برامج السلامة والصحة المهنيتين؛
- الافتقار إلى القوى العاملة في التفتيش فيما يتعلق بالمنشآت المسجلة البالغة ٣١٨٦٦٠ منشأة، إذ لا يخضع من بينها للتفتيش سنوياً سوى ١٨٠٠٠ منشأة. وثمة حاجة ملحة إلى عمليات تفتيش وإنفاذ على نحو أنسب وأكفأ وإلى وضع نظم للمعلومات لتوفير بيانات تساعد على التخطيط لتدابير الوقاية والرقابة فيما يخص الحوادث والأمراض في مكان العمل؛

- القيود المنصوص عليها في الشرط الذي يقتضي أن يعالج المفتشون في مجال السلامة كذلك قضايا تفتيش العمل لا علاقة لها بالسلامة والصحة المهنيتين وأن يعالج مفتشو العمل بدورهم قضايا السلامة والصحة المهنيتين؛
- أفضى تطبيق نظام تفاوضي لحماية الأيدي العاملة على حماية السلامة والصحة المهنيتين إلى إضعاف امتثال بعض أصحاب العمل للتشريعات وإلى عدم التعاون وإلى إهمال بعض قضايا السلامة الهامة وإلى تحول سلطات الإنفاذ عن اتجاه العمل وأهدافه؛
- بالرغم من أن المنشآت التي يعمل فيها ٥٠ عاملاً أو أكثر مطالبة بتعيين لجان ومسؤولين معنيين بالسلامة، الأمر الذي أدى إلى إدخال بعض التحسينات، فإن عدداً كبيراً من المسؤولين واللجان في مجال السلامة لا يؤدون مهامهم القانونية على النحو الواجب. ويعزى هذا في جزء منه إلى الافتقار إلى الالتزام والدعم المقدمين من جانب كبار الإداريين وفي جزء آخر إلى عدم كفاية معارف وخبرات المسؤولين في مجال السلامة.

وقد عمد عدد كبير من المنشآت إلى تقليص حجم قوة العمل لديها عن طريق التعاقد من الباطن في الأعمال المحفوفة بالخطر مع عمال يعملون في منزلهم فيما تحول قطاع الزراعة إلى استخدام الآلات وأدخل مزيداً من المواد الكيميائية في إنتاج المحاصيل. وقد أسفرت هذه الظروف المتطورة عن زيادة سريعة في حوادث العمل المبلغ عنها.

وتتكون الخطة الرئيسية من تسع خطط رئيسية فرعية لمعالجة المشاكل المبينة، ويمكن عند القيام بذلك، تحقيق الأهداف الوطنية للسلامة والصحة والبيئة المهنية. وتوجز هذه الأهداف كالآتي:

"١" إصدار قوانين للسلامة والصحة والبيئة المهنية ومراجعتها والترويج للتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛

"٢" وضع نماذج مناسبة للتفتيش في مجالي السلامة والصحة تنفذ على نحو صارم ومنصف في مختلف أنواع المنشآت، بما في ذلك نظام لتدقيق الحسابات وإصدار الشهادات؛

"٣" إنشاء إدارة جديدة أو مكتب مسؤول عن السلامة والصحة والبيئة المهنية لتيسير إدارة سلسلة والتكيف مع التكنولوجيا والظروف الاقتصادية الاجتماعية الراهنة؛

"٤" مد نطاق الحماية في مجال السلامة والصحة والبيئة المهنية لتشمل العاملين في المنزل والعمال الزراعيين ؛

"٥" تقديم التدريب لزيادة الكفاءة واستخدام الموارد في القطاعين الحكومي والخاص على السواء ليشمل المسؤولين واللجان في مجال السلامة؛

"٦" إنشاء شبكة ونظم معلومات فعالة؛

"٧" الترويج للبحث والتطوير اللذين يفضيان إلى وضع لوائح ونظام تفتيش فعال؛

"٨" تنفيذ برامج للوقاية من الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل والرقابة عليها؛

"٩" استهلال حملة تشمل إعلان أسبوع سلامة وطني لاستثارة الوعي لدى أصحاب العمل والعمال والمسؤولين الحكوميين وتشجيعهم على المشاركة في شتى برامج السلامة والصحة والبيئة المهنية.

جمهورية كوريا

بدأت حكومة جمهورية كوريا في عام ٢٠٠٠ تنفيذ الخطة الاستراتيجية خماسية السنوات للوقاية من الحوادث والأمراض المهنية وذلك لمواجهة التحديات التي يحفل بها القرن الحادي والعشرون. وتتطلع الخطة إلى ثلاثة أهداف هي:

(١) خفض الحوادث المهنية وتعزيز صحة العمال؛

(٢) زيادة الوعي بالسلامة والصحة بين العمال وأصحاب العمل، وبفعل ذلك، تهيئة مناخ للتقيد بتشريعات السلامة والصحة على نحو أفضل؛

(٣) وضع آلية وقاية فعالة لجميع أصحاب المصالح.

وقد صيغت الخطة في أعقاب خطط سابقة من أجل الوقاية من الحوادث كانت نافذة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩. ومع أن معدل تواتر الحوادث المهنية انخفض بموجب هذه الخطط من ٣,٠٢ في المائة في عام ١٩٨١ عندما صدرت التشريعات الرئيسية بشأن السلامة والصحة المهنيتين، إلى نسبة تقل عن ١ في المائة في عام ١٩٩٣، فقد كان هناك قلق لأن معدل الوفيات كان على الخصوص أعلى من المعدل القائم في بلدان متقدمة مثل ألمانيا والولايات المتحدة واليابان. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع للتغييرات والتطورات المتواصلة في المنشآت الصناعية إلى جانب تلك التي تحدث في أشكال العمالة مثل تزايد مواقع العمل الصغيرة التي تتميز غالباً ببيئات عمل رديئة، أن تحمل تحديات جديدة.

ويكمن الهدف المحدد للخطة في تخفيض الحوادث المهنية بنسبة ١٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٤ وخفض معدل الحوادث والأمراض من نسبة ٠,٧٤ في المائة إلى ٠,٦١ في المائة.

وتشمل أولويات العمل أثناء فترة الخطة ما يلي:

"١" الحد من الأخطار عن طريق تقديم أقصى حد من الدعم لمواقع العمل الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التدخل في مواقع العمل عالية المخاطر؛

"٢" تحسين النظام العام للسلامة والصحة المهنيتين في مكان العمل للاستجابة بفعالية لقضايا السلامة والصحة الناشئة؛

"٣" تعزيز ثقافة السلامة والصحة بين أصحاب العمل والعمال؛

"٤" تحقيق أقصى حد من التدخل الحكومي والتشاور الخاص عن طريق تقاسم الأدوار بينهما؛

"٥" ضمان أن تعكس لوائح السلامة والصحة المهنيتين ممارسات السلامة والصحة الفعّالة وتعزز الإدارة الذاتية للسلامة والصحة المهنيتين في مكان العمل.

الدانمرك

قامت الحكومة في عام ١٩٩٥ بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين في مجلس بيئة العمل الدانمركي بوضع برنامج عمل بشأن توفير بيئة عمل نظيفة بحلول عام ٢٠٠٥. وتم التوصل إلى اتفاق للمرة الأولى بشأن خطة متكاملة لتعزيز السلامة والصحة المهنيتين بهدف تحقيق الرؤية العامة الهادفة إلى إيجاد أماكن العمل آمنة وصحية وحافزة لصالح العمال والقدرة التنافسية للمنشآت. وبالرغم من أن مستوى السلامة والصحة في العمل عال في الدانمرك بالمقارنة ببلدان كثيرة، فقد وضع البرنامج بسبب القلق من عدم كفاية ارتفاع المعايير والوعي بأن مشاكل بيئة العمل العامة يجب أن تخضع للتحسين المستمر. وعرض البرنامج على البرلمان ولقي دعماً واسعاً.

ويؤكد برنامج العمل على المبدأ الوارد في قانون بيئة العمل في الدانمرك، ومفاده أنه يقع على المنشآت أن تحل بنفسها مشاكل بيئة العمل لديها بالتعاون مع الإدارة والعمال، بوصف ذلك عنصراً حيوياً من عناصر العمل الوقائي في مجال السلامة والصحة. وستقدم الإرشادات والإشراف من جانب مصادر حكومية ومجالس السلامة القطاعية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

وسعياً إلى تحقيق الرؤية العامة المتمثلة في أنه ينبغي لجميع المنشآت أن توفر إطاراً آمناً وصحياً وحافزاً على الإبداع والجودة والإنتاجية كأساس تنافسي للتنمية المستدامة التي تركز على الإنسان، حددت الحكومة سبعة أهداف أو رؤى مشتركة بين القطاعات يهدف كل منها إلى تقليص الأمور التالية إلى أقصى حد أو تجنبها كلها:

- الحوادث المميتة التي تتسبب بها عوامل بيئة العمل؛
- التعرض المهني للمواد الكيميائية المسببة للسرطان والخلل الدماغي المهني المعزو إلى التعرض للمذيبات العضوية أو الفلزات الثقيلة؛
- الإصابات المهنية التي يتعرض لها الأطفال والشباب؛
- الإصابات التي تحدث من عملية الرفع الثقيل والأمراض المهنية المعزوة إلى العمل المتكرر الرتيب؛
- تضرر الصحة من جراء عوامل المخاطر النفسانية الاجتماعية في العمل؛
- الأمراض أو المشكلات الخطرة الناشئة عن سوء المناخ داخل المباني في مكان العمل؛
- تضرر السمع بسبب العمل كثير الضوضاء.

وسلمت الحكومة بأنه يتعذر ضمان تحقيق هذه الرؤى بحلول عام ٢٠٠٥، ولكن لا بد من أن تظل أهدافاً منشودة.

وفي جميع هذه الأهداف ذات الأولوية وبوجه عام يقرّ برنامج العمل بأهمية المعارف والوثائق القائمة على البحوث المتعلقة بالتحديد الزماني والمكاني للقطاعات التي تحتاج إلى أنشطة السلامة والصحة المهنيتين، وإن تعزيز البحث هو سياسة حكومية. وتعلق الأهمية أيضاً على التعاون الدولي وتحديداً داخل الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى العالمي مع منظمة العمل الدولية. ومنذ عام ١٩٩٩ يجري استعراض سنوي للتقدم المحرز في هذا الشأن.

سلوفاكيا

اعتمدت الحكومة في عام ٢٠٠٢ استراتيجية سياسة الحكومة للسلامة والصحة المهنيتين (إستراتيجية السياسة العامة) لتحل محل استراتيجية مماثلة اعتمدت للمرة الأولى في عام ١٩٩٤. وقد حدا بها للقيام بذلك ما اعتبرته نهجاً وموقفاً جديدين في مجال السلامة والصحة المهنيتين في جميع أنحاء العالم، وبوجه خاص اعتماد الاتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة للجماعة بشأن السلامة والصحة في العمل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وقبل عرض استراتيجية السياسة العامة على الحكومة ناقشها الفريق العامل المعني بقضايا السلامة والصحة المهنيتين، الذي أنشئ في إطار مجلس الاتفاق الاجتماعي والاقتصادي الثلاثي.

وتستعرض استراتيجية السياسة العامة التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية عام ١٩٩٤ وتورد المهام المنجزة وتلك التي لم تستكمل كلياً أو جزئياً. ويتولى وزير العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، في البدء لوضع برنامج وطني لهذه الغاية وفيما بعد لإعداد تقارير تقييم سنوية لمناقشة الحكومة، أولها في عام ٢٠٠٤. وطلب إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على السواء المشاركة في إنجاز البرنامج إلى جانب منظمات أخرى حكومية وخاصة.

ويحدد البرنامج الوطني المهام الخاصة التي يؤديها وزير العمل والشؤون الاجتماعية والأسرة مع تواريخ تنفيذها كلما اقتضى الأمر قبل حلول عام ٢٠٠٥. وتشمل الترتيبات التنظيمية لتنفيذ استراتيجية السياسة العامة، استثارة الوعي وحفز الجمهور عن طريق حملات إعلامية ومنشورات ونظم لتوزيع المعلومات لزيادة مشاركة الناس في قضايا السلامة والصحة المهنيتين. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة ترويج *المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين*. وتتناول المهام المحددة الأخرى: إنفاذ القانون والإشراف الحكومي والتعليم والتدريب والعلوم والبحوث والتشريعات والتعاون الخارجي، ويشار فيه بوجه خاص إلى توثيق التعاون مع منظمة العمل الدولية، والموارد المالية. ولم تقدم إحصاءات عن الحوادث والأمراض المهنية فيما يتعلق باستراتيجيتي السياسات لعامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢.

فنلندا

أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة، في عام ٢٠٠٠، بعد المناقشات التي جرت مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، سياسة عمل عنوانها "نهج رؤية خفض عدد الحوادث إلى الصفر" من أجل الوقاية من الحوادث المهنية. وأسفر ذلك عن عمليات تحضيرية لبرنامج وطني خماسي السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ بعنوان "إيلاء أولوية للسلامة المهنية". ويهدف برنامج الوقاية من الحوادث المهنية هذا إلى خفض مطرّد في عدد الحوادث المهنية ودرجة خطورتها توخياً لتحسين صحة الناس وتعزيز قدرتهم الوظيفية وتحسين النتائج والإنتاجية والجودة في أماكن العمل وزيادة الرفاهية على المستوى الوطني. والفكرة الرئيسية التي يتمحور حولها البرنامج هي الترويج لاعتماد ثقافة سلامة رفيعة المعايير ونهج "رؤية خفض عدد الحوادث إلى الصفر" في جميع قطاعات الحياة العملية. ومن الناحية العملية، يفترض مقدماً لبلوغ هدف من الأهداف إدخال تحسينات مستمرة في السلامة المهنية عن طريق اتخاذ تدابير فعالة على مستوى مكان العمل وتكثيف العمل الوطني لدعم أماكن العمل على حد سواء.

ولوحظ أن مبدأ السلامة هو عامل إنتاجية في جميع أنشطة المنظمات. وقد اعتبر مبدأ هاماً لسمعة وإنتاجية كل من المنظمات العامة والخاصة ولجودة المنتجات والخدمات. وتقوي هذه العوامل القدرة التنافسية للمنشآت على المستويين الوطني والدولي. ويشدد البرنامج الوطني للوقاية من الحوادث المهنية على أهمية السلامة المهنية بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر جودة الحياة العملية ورفاهة المواطنين. ويستحدث البرنامج أيضاً أفضل الممارسات في مكان العمل للترويج لثقافة سلامة رفيعة المعايير. وفي هذا البرنامج تعني ثقافة سلامة رفيعة المعايير أشكال سلوك راسخة لمجتمع العمل تقوم على قيم مكان العمل وتركز تركيزاً كبيراً على السلامة والصحة في مكان العمل.

وتكمن خلفية المشروع في أن الدراسات التي أجريت في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ أظهرت أن التحسين في ظروف العمل في فنلندا وفي أوروبا بصورة عامة لم يكن بالسرعة أو الإيجابية المتوقعتين. وينظر إلى ظروف العمل الرديئة على أنها سبب موت حوالي ١٨٠٠ شخص سنوياً قبل الأوان. وفي عام ٢٠٠٠ بلغت حالات الحوادث والأمراض المهنية التي أفضت إلى تعويضات، حوالي ١٢٠٠٠٠ حالة. وتسفر حوالي ٦٠ في المائة من حوادث العمل عما يزيد على ثلاثة أيام تغيب عن العمل و نسبة ١٠ في المائة تقريباً من حالات تغيب تزيد على شهر واحد. وعند النظر إلى تكاليف الحوادث المهنية والخسائر التي تسببها لأماكن العمل يتبين أن التكاليف المباشرة للحوادث تبلغ ٢٠-٥٠ في المائة فقط من التكلفة الكلية. أما التكاليف غير المباشرة فتشمل: الاستعاضة عن الموظفين الغائبين بساعات العمل الإضافية أو البدلاء؛ وتكاليف الموظفين الأخرى من مثل العاملين في الإنقاذ والتصليح والتنظيف وتوقف الإنتاج وتأخر عمليات التسليم وخسارة الممتلكات وارتفاع أقساط التأمين. وفي عام ٢٠٠٠، دفعت شركات التأمين ما مجموعه ٥٠٠ مليون يورو كتعويض عن الحوادث والأمراض المهنية.

ويعلق البرنامج على مشاكل السلامة والصحة المهنيتين الناشئة عن التغيرات في أنماط وعلاقات العمل. ويقوم متعاقدون من الباطن في الوقت الحاضر بتنفيذ معظم العمليات التي تجري في مكان العمل، مما يعني أن هناك الآن أماكن عمل كثيرة يعمل فيها في آن واحد مستخدمون لدى أصحاب عمل عديدين أو أشخاص يعملون لحسابهم الخاص. وقد لا تدوم عمليات التركيب والصيانة والإصلاح التي يقوم بأدائها متعاقدون من الباطن سوى فترة قصيرة في غالب الأحيان، ولذا كثيراً ما يتغير العمال في مكان العمل. وينطوي هذا الوضع على تحد كبير فيما يخص التنسيق ومراقبة عمليات العمل وتدفق المعلومات. وبينت دراسة الحوادث المميتة أن بعض العناصر في الإجراءات التنظيمية كانت السبب في وقوع الحادث أو عاملاً مساهماً بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً في الحوادث في العمل.

والبرنامج الذي يعمل إلى جانب برامج بشأن شيخوخة العمال والرفاهية في العمل، سينفذ في أربع وحدات، ألا وهي تقييم التعرض وتقييم المخاطر على الصحة وإدارة المخاطر والتعليم والمعلومات.

- ترمي وحدة تقييم التعرض إلى تقييم التعرض المهني للعوامل الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية ووضع نماذج لتحديد المخاطر في مختلف بيئات العمل، كما ترمي إلى وضع أساليب ونماذج لتقييم ظروف التعرض والظروف الصحية المهنية كيما تستخدمها الشركات والاختصاصيون في الرعاية الصحية والسلطات المختصة.
- تهدف وحدة تقييم المخاطر على الصحة إلى تحسين برامج إدارة المخاطر من أجل الاختصاصيين ووضع أساليب تقييم مخاطر الأمراض المهنية وبخاصة الأمراض الجلدية وغيرها من الأمراض المتسمة بآلية مناعية.
- ترمي وحدة إدارة المخاطر إلى رفع مستوى الظروف الصحية المهنية في الإنتاج الصناعي وتطوير المنتجات وإلى وضع برامج لتقييم المخاطر وإدارتها من أجل الخبراء وإلى تعزيز تطبيق تكنولوجيا الرقابة على البحوث في الصناعة وتعزيز استخدام معدات الوقاية المناسبة في العمل.
- أخيراً، ترمي وحدة التعليم والمعلومات إلى تقديم تدريب للخبراء في مجال الظروف الصحية المهنية وعلم السموم المهني وإلى إعداد صورة بيانية عن بيئة العمل لتستخدمها المنشآت والسلطات والمستهلكون وإلى تطوير التدريب في مجال تقييم المخاطر وإنشاء شبكة بيانات بشأن إدارة المخاطر.

لاتفيا

إن نظام حماية العمل في لاتفيا بالاشتراك مع نظم دول البلطيق الأخرى تطور تاريخياً على أساس ما يمكن وصفه بنهج رأسي يستخدم تشريعات مقيدة تنظم بتفصيل كبير الطريقة التي يتعين وفقها تأدية المهام واستخدام المعدات في صناعات محددة. بيد أن التنفيذ والمراقبة كانا تابعين للإنتاج وكان يعوض عن عواقب الحوادث وسوء الحالة الصحية بامتيازات إضافية. وبدءاً بالتصديق على عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما فيها الاتفاقية رقم ١٥٥، شهد العقد الماضي تغيراً جذرياً في النهج إزاء التشريعات الأفقية المطبقة على الصناعة ككل والتي يمثلها قانون حماية اليد العاملة، الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢.

وبالرغم من حدوث انخفاض في الحوادث المبلغ عنها من ١,٤٢٢ حادثة في عام ١٩٩٩ إلى ١,٣١٤ في عام ٢٠٠١، فقد كان هناك ارتفاع في الحوادث المميتة في الفترة نفسها من ٦٤ حادثاً إلى ٦٨، كما كان هناك زيادة في الأمراض المهنية من ٢١١ حالة إلى ٣٢٣. وكشفت هذه الإحصاءات، بالإضافة إلى التغيرات في الاقتصاد والتي أسفرت عن انخفاض في عدد المنشآت الكبرى وزيادة كبيرة في عدد المنشآت والمزارع الصغيرة والمتوسطة التي تكون فيها ظروف العمل غير مرضية، عن الحاجة إلى اتباع نهج جديد.

ووضعت وزارة الرعاية الاجتماعية خطة عمل اعتمدتها الحكومة عن طريق مجلس الوزراء في عام ٢٠٠١ ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢. ومن السمات الأساسية لنظام حماية اليد العاملة الجديد توثيق عرى التعاون بين صاحب العمل والعامل وإشراك العمال واستشارتهم بشأن قضايا السلامة والصحة المهنيتين والتعاون بين المؤسسات العامة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في إطار المجلس الوطني الثلاثي لحماية اليد العاملة. وقد تحسن هيكل إدارة تفتيش العمل الحكومية عن طريق تحديد حقوقها ووظائفها فضلاً عن مكانتها ودورها في نظام الإشراف والرقابة الحكومي على السلامة والصحة المهنيتين. ويعتبر أن هناك حاجة إلى معهد وطني للاضطلاع بالبحث والتدريب. ويلخص أثر التغييرات الأخيرة في برامج المستقبل بأنه جرى تحول أساسي من مبدأ التعويض إلى مبدأ الوقاية.

ماليزيا

تنظر حكومة ماليزيا في توصيات المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة السلامة والصحة المهنيتين، لحماية سلامة العمال وصحتهم سعياً إلى تحقيق الرؤية المتوخاة في أن تصبح بلداً صناعياً بحلول عام ٢٠٢٠. وإن وضع برنامج وطني استراتيجي متوسط الأجل يدعى برنامج "العمل المأمون في ماليزيا" هو أحد النواتج المخططة الرئيسية للمشروع الجاري الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أعد مشروع برنامج كجزء من نشاط المشروع وعرض على المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنيتين. ومن المعتقد أن هدف التصنيع يمكن بل ينبغي تحقيقه دون تعريض صحة وسلامة العمال للخطر، وتعتبر سلامتهم وصحتهم ورفاهتهم الشروط الأساسية لإدخال تحسينات في النوعية والإنتاجية. ولهذا السبب ستواصل الجهود لتكوين ثقافة السلامة في كل أنحاء البلاد.

وقد اتخذت خطوة رئيسية نحو بلوغ هذا الهدف في عام ١٩٩٤ من خلال قانون السلامة والصحة المهنيتين، الذي يمد نطاق حماية العمال إلى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ويقدم أساساً قانونياً لحماية العمال. وقد أنشأ القانون المجلس الوطني للسلامة والصحة المهنيتين بوصفه محفلاً ثلاثياً يمكن للحكومة وأصحاب العمل والعمال فيه أن تضع وتستعرض استراتيجيات وبرامج عملية. وتتعاظم الشواغل إزاء عدد الحوادث الصناعية المبلغ عنها: فقد بلغ عدد الحوادث ٨٦٥٨٩ حادثاً في عام ١٩٩٧ تسببت في ١٤٧٣ حالة وفاة. وتهدف البرامج إلى الترويج لصحة العمال ورفاهتهم والوقاية أو الحد من الوفيات التي تعزى إلى الحوادث والإصابات والأمراض المهنية.

ولبلوغ هذه الأهداف سيجري وضع برنامج وطني للعمل المأمون يستخدم قنوات اتصال متعددة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالخطة الخماسية الاقتصادية الوطنية. وستبذل المؤسسات الحكومية والشركاء الاجتماعيين في إطار التنسيق مع وزارة الموارد البشرية جهوداً متضافرة لحشد أقصى حد من الموارد.

ويغطي البرنامج المقترح الأعمال المضطلع بها في المجالات العشرة التالية:

(١) *الترويج لثقافة السلامة*. وهي قاعدة أساسية لجميع الأنشطة في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وستشمل الخطوات التي ستتخذ القيام بحملة وطنية سنوية لمدة أسبوع بشأن السلامة لتشجيع تقاسم الخبرات الناجحة وتطوير شتى أنواع برامج التوعية، بما في ذلك تمديد الحملة الترويجية التي بوشر بها في عام ٢٠٠١.

(٢) *تحسين الإطار القانوني للسلامة والصحة المهنيتين وما يتصل بهما من مجالات*. في حين صدر عدد من اللوائح ومدونات الممارسات بموجب قانون السلامة والصحة المهنيتين لعام ١٩٩٤، ستتخذ إجراءات إضافية لاستكمال الإطار القانوني فضلاً عن استعراض وتحسين التشريعات القائمة مع مراعاة الاتفاقيات والتوصيات ومدونات الممارسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية.

(٣) *تحسين الامتثال لتشريعات السلامة والصحة المهنيتين*. ستشمل الخطوات في هذا الشأن تعزيز الامتثال الذاتي والإنفاذ على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

(٤) *تحسين جمع بيانات عن الحوادث والأمراض المهنية وتحليلها*. سيجري بعناية بحث الاستخدام الأفضل للمعلومات المتاحة وإدخال التحسينات على جمع البيانات كجهد قائم على التعاون بين إدارة السلامة والصحة المهنيتين ومنظمة الضمان الاجتماعي. وستستخدم كذلك مصادر أخرى للمعلومات مثل شركات التأمين.

(٥) *تحسين نظم تحديد الأمراض المهنية والوقاية منها*. ستشمل التدابير الرامية إلى تعزيز النظام استهلال حملات توعية بشأن الأخطار الصحية وتسريع عملية تدريب الخبراء وإصدار أدلة بشأن تدابير الوقاية العملية.

(٦) *استهلال برامج خاصة مركزة ونهج جديدة لتحسين السلامة والصحة المهنيتين*. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة لصناعات ذات أولوية مثل البناء والمواد الكيميائية. وسيشمل ذلك وضع إطار وطني لتعزيز نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين بما يتمشى مع المبادئ التوجيهية لنظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين لمنظمة العمل الدولية. وسيوجه الاهتمام كذلك للأخطار الجديدة مثل العنف والإجهاد في مكان العمل.

(٧) *تعزيز برامج السلامة والصحة المهنيتين الخاصة بمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حد سواء*.

(٨) *توسيع نطاق خدمات التدريب والمعلومات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين*. ويتم ذلك عن طريق حشد المؤسسات الحكومية والخاصة على السواء واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل كامل لتوسيع نطاق خدمات المعلومات.

(٩) *تقوية المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنيتين*. ويتضمن دوره زيادة تطوير برامج التدريب وتقديمها، وتوفير خدمات المعلومات والخدمات الاستشارية وإجراء بحوث عملية. وقد أصبح المعهد جاهزاً للتشغيل على نحو تام بتدشين مبنى خاص به في عام ١٩٩٦.

(١٠) *توسيع نطاق التنسيق والتحالفات بشأن السلامة والصحة المهنيتين فيما بين السلطات والمؤسسات*.

المملكة المتحدة

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على قانون الصحة والسلامة في العمل لعام ١٩٧٤، الذي طالب أصحاب العمل للمرة الأولى في جميع القطاعات بالحفاظ على أماكن عمل مأمونة وصحية، استهل نائب رئيس الوزراء في عام ١٩٩٩ مبادرة جديدة ترمي إلى الترويج للسلامة والصحة المهنيتين بعنوان "إنعاش الصحة والسلامة". وما يمكن تسميته صورة بيانية للسلامة كان عبارة عن تقييم استراتيجي لإطار السلامة والصحة وكان المقصود به إحداث تغيير حقيقي في ثقافة مكان العمل. وأصدرت الحكومة ولجنة الصحة والسلامة وثيقة تشاور تلتمس الآراء بشأن المزيد مما يمكن القيام به لتحويل رؤية الحكومة الخاصة بمعايير عالية للسلامة والصحة إلى حقيقة واقعة. وبعد تلقي الكثير من الردود صدر بيان عن الاستراتيجية في عام ٢٠٠٠ يحدد الأهداف للسنوات العشر المقبلة.

واعتبرت المبادرة الجديدة ضرورية، فعلى الرغم من وجود هبوط ملحوظ في عدد الحوادث المبلغ عنها، إذ بلغ عدد الحوادث المميتة في عام ١٩٩٩ على سبيل المثال ربع المعدل الذي كان عليه في عام ١٩٧١، فقد ارتفع عدد الوفيات في العمل في الآونة الأخيرة وبلغت تكلفة حالات التقصير في السلامة والصحة ١٨ مليار جنيه إسترليني سنوياً. وضاع نحو ٤٠ مليون يوم عمل بسبب سوء الصحة والإصابات المهنية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتثير الوفيات الناتجة عن الأمراض المهنية في الوقت الحاضر مشكلة أكبر من الحوادث المهنية المميتة ويعتقد أن حوالي ٦٠٠٠ عامل يلقون حتفهم كل عام في المملكة المتحدة لإصابتهم بمرض السرطان الناجم عن تعرضهم لمواد مضرة. ويشكو العمال على نحو متزايد من الأمراض التي تسببها ظروف أو ممارسات العمل السيئة.

وتعرض استراتيجية " إنعاش الصحة والسلامة" أهداف الحكومة ولجنة السلامة والصحة فيما يخص النظام الوطني للصحة والسلامة. وهذه الأهداف هي: خفض عدد أيام العمل الضائعة لكل ١٠٠٠٠٠ عامل بسبب الإصابات وسوء الحالة الصحية المتصلة بالعمل بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وخفض معدل انتشار الحوادث المميتة والحوادث المسببة لإصابات كبرى بنسبة ١٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وخفض معدل انتشار سوء الحالة الصحية المتصل بالعمل بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وإنجاز نصف التحسينات المنشودة في إطار كل هدف من هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٠٤.

وتسلم الأهداف عن طريق تركيزها على معدلات الانتشار بأن الأرقام البسيطة للوفيات والإصابات التي تظهر انخفاضاً واضحاً قد تكون مضللة بسبب هبوط عدد المستخدمين على سبيل المثال في الزراعة وبعض الصناعات ذات المخاطر العالية مثل صناعة بناء السفن.

وتتضمن استراتيجية "إنعاش الصحة والسلامة" خطة عمل تحدد الأولويات وتركز بوجه خاص على ما يمكن أن تفعله الحكومة بقدر أكبر على المديين القصير والمتوسط لدعم لجنة الصحة والسلامة وبرنامج العمل. وتشمل الخطة التدابير التالية: حفز أصحاب العمل عن طريق التأكيد على الفوائد التي تجنيها الصناعة من نظام سليم للصحة والسلامة؛ إشراك الشركات الصغيرة بقدر أكبر من الفعالية والتسليم بأن ما يزيد على ٩٠ في المائة من ٣,٥ ملايين مشروع أعمال أو نحوه يستخدم أقل من عشرة أشخاص؛ الترويج لتغطية السلامة والصحة وملاءمة وأهمية أحكام التأهيل؛ ضمان تغطية أكبر لمفاهيم المخاطر في المناهج الدراسية.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ أصدرت لجنة الصحة والسلامة وثيقة استراتيجية أخرى لتجديد المناقشة. ويتركز أحد أهدافها الرئيسية على وضع سبل جديدة لتكوين وصون ثقافة فعالة للصحة والسلامة في اقتصاد متطور باستمرار كيما يتسنى لجميع أصحاب العمل تحمل مسؤولياتهم بجدية وللعمال المشاركة مشاركة تامة ولإدارة المخاطر على الوجه المناسب. وثمة هدف آخر يكمن في تحقيق مستويات أعلى من الاعتراف بالسلامة والصحة واحترامهما كجزء لا يتجزأ من قطاع عام ومشروع أعمال عصريين وقادرين على المنافسة وكمساهمة في العدالة الاجتماعية والإدماج في المجتمع .

منغوليا

اعتمدت الحكومة برنامجاً وطنياً خماسي السنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥) لتحسين ظروف السلامة والصحة المهنيتين. وأثناء تنفيذ البرنامج السابق (١٩٩٧-٢٠٠٠)، صدق البلد على اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥).

ويهدف البرنامج إلى تطوير البيئة القانونية والإدارة والهيكل التنظيمي ونظام التفتيش ونظام المعلومات القائمة للسلامة والصحة المهنيتين. وتشمل الأنشطة اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، إنشاء مؤسسات للسلامة والصحة المهنيتين على المستويين المركزي والمحلي. وبالرغم من أن نهاية عام ٢٠٠٠ شهدت انخفاضاً في عدد الوفيات والإصابات المهنية فإن وضع السلامة والصحة المهنيتين لم يتحسن بالضرورة. ويعزى ذلك إلى تراجع في الصناعات الرئيسية وانخفاض جذري في الإنتاج الوطني وعدم الإبلاغ عن الحوادث الصناعية التي تقع في القطاع العام المهيمن.

نيوزيلندا

أصدر الوزير المسؤول عن مؤسسة التعويض عن الحوادث، بالنيابة عن الحكومة، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، الاستراتيجية النيوزيلندية للوقاية من الإصابات، التي تستهدف المجتمع بشكل عام والتي تتمثل رؤيتها في جعل "نيوزيلندا مأمونة وخالية من الإصابات"، وهي رؤية لا تقتصر فقط على الإصابات في مكان العمل وعلى الأمراض المهنية. وترمي الأهداف المذكورة إلى تحقيق ثقافة سلامة إيجابية وتهيئة بيئات مأمونة. والاهتمام بالمجتمع بشكل عام هو في جزء منه ناتج من نواتج نظام فريد للتعويض عن الإصابات نتيجة الحوادث غير الناجمة عن خطأ. وتتضمن الاستراتيجية عشرة أهداف رئيسية هي:

"١" استثارة الوعي وزيادة الالتزام بالوقاية من الإصابات؛

"٢" تعزيز الطاقة والقدرة على الوقاية من الإصابات؛

"٣" تصميم وإعداد بيئات ونظم ومنتجات آمنة؛

"٤" الحفاظ على الإطار التشريعي والسياسي الداعم للوقاية من الإصابات وتعزيز هذا الإطار؛

"٥" إدماج نشاط الوقاية من الإصابات عن طريق التعاون والتنسيق؛

"٦" تطوير المعارف والمعلومات الخاصة بالوقاية من الإصابات؛

"٧" وضع وتنفيذ عمليات تدخل فعالة للوقاية من الإصابات؛

"٨" ضمان مستويات موارد ملائمة للوقاية من الإصابات؛

"٩" وضع استراتيجيات وطنية للوقاية من الإصابات وتنفيذها ورصدها من أجل مجالات ذات أولوية؛

"١٠" تعزيز روح المبادرة في مجال الوقاية من الإصابات.

وتعد الاستراتيجية النيوزيلندية للوقاية من الإصابات تعبيراً عن التزام الحكومة بالعمل مع منظمات ومجموعات في المجتمع عموماً لتحسين أداء البلد في مجال الوقاية من الإصابات. وتقدم الاستراتيجية إطاراً استراتيجياً لنشاط الوقاية من الإصابات في المجتمع بوجه عام وليس فقط في مكان العمل. والإطار هو دليل للعمل تسترشد به طائفة من الوكالات الحكومية والحكومة المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأفراد.

وقادت مؤسسة التعويض عن الحوادث عملية إعداد خطة تنفيذ للاستراتيجية بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى ومجموعة مرجعية لأصحاب المصالح. وقد استهل الوزير المسؤول عن مؤسسة التعويض عن الحوادث في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، خطة التنفيذ الأولى التي يزمع بدء نفاذها في الأول من تموز/ يوليه ٢٠٠٤، وهي تحدد الأنشطة الرئيسية والمجالات المتوخى تحقيق النتائج فيها لكل هدف من أهداف الاستراتيجية. وسيقوم الوزير المسؤول عن مؤسسة التعويض عن الحوادث، الذي يتولى مسؤولية الاستراتيجية، برصد التقدم المحرز حسب خطة التنفيذ وسيقدم تقريراً سنوياً بذلك إلى الحكومة، على أن يجري الاستعراض الرسمي الأول للاستراتيجية بعد خمس سنوات.

وجرت العادة على أن تصاغ تشريعات السلامة والصحة المهنيتين على غرار أكثر البلدان تقدماً، بعبارات تقييدية تذكر التدابير التي يجب اتخاذها لتقليص المخاطر إلى أدنى حد فيما يتعلق بأخطار محددة سواء كانت آلية أو كهربائية أو فيزيائية أو كيميائية. وفي عام ١٩٩٢ استعيض عن التشريعات التقييدية بنظام أساسي يقتضي من أصحاب العمل اتخاذ جميع الخطوات العملية لإزالة المخاطر أو تقليصها إلى أدنى حد دون تحديد التدابير التي يجب اتخاذها. وبات التركيز داخل إطار التشاور الثلاثي في القطاعات الصناعية بوجه خاص، منصباً على إعداد المدونات عن أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية. وبينما تتوقف إمكانية التطبيق إلى حد ما على حجم المنشأة وطبيعتها فإن عبء إثبات أن التدابير الوقائية المتخذة فعالة بنفس فعالية تدابير مدونة الممارسات، ملقى على عاتق صاحب العمل إذا اقتضت الظروف ذلك.

وقد مد قانون تعديل الصحة والسلامة في العمل لعام ٢٠٠٢ نطاق تشريعات عام ١٩٩٢ لتشمل صراحة العمال الطوعيين والعمال المتنقلين وأطقم السفن والطائرات ولتتناول قضايا مثل الإجهاد والتعب المرتبط بالعمل والضرر الذي يصيب الصحة من تعاطي الكحول والعقاقير المخدرة والصدمات الرضحية. وفي المنشآت التي تستخدم أكثر من ٣٠ عاملاً يوجد نظام تلقائي لمشاركة المستخدمين في إدارة السلامة والصحة إلى جانب إجازة مدفوعة الأجر للممثلين لحضور دورات تدريبية مقررة. ومن المسلم به أن القوى العاملة في مجال الوقاية من الإصابات في الوقت الحاضر متنوعة وكثيراً ما تكون معزولة ونفاذها محدود إلى فرص التدريب. ومن المسلم به كذلك وجود حاجة إلى نشر معلومات بيانية عن الإصابات على نحو أفضل وأحسن وأكثر إتاحة.

وفي عام ٢٠٠٣ بدأ العمل على وضع استراتيجية للسلامة والصحة في مكان العمل تتمشى مع الاستراتيجية النيوزيلندية للوقاية من الإصابات. وستقدم الاستراتيجية إطاراً استراتيجياً لوضع سياسة عامة وأنشطة تقديم الخدمات في مجال الصحة والسلامة في مكان العمل في نيوزيلندا. وستتضمن الاستراتيجية رؤية ومبادئ ومجموعة نتائج وأولويات للعمل. وسيلخص برنامج العمل في خطة تنفيذ داعمة. ومن المرتقب أن تستهل الاستراتيجية النهائية في حزيران/ يونيه ٢٠٠٥ في أعقاب مشاورة عامة موسعة.

الهند

أنشأت حكومة الهند في عام ٢٠٠١ فريقاً عاملاً بشأن السلامة والصحة المهنيتين، برئاسة أمين وزارة العمل على أن تكون ولايته: استعراض النظام القائم للسلامة والصحة المهنيتين؛ تقييم مواطن ضعفه واقتراح سبل تحسينه؛ اقتراح سبل تحسين معايير السلامة المهنية لشرائح واسعة من القوى العاملة التي لا تغطيها التشريعات القائمة؛ دراسة كفاءة الآلية الإدارية لحكومات الولايات؛ اقتراح التدابير اللازمة لضمان السلامة والصحة المهنيتين للعاملين في الزراعة والمنظمات غير الزراعية وغير المنظمة.

ويتفرع عن الفريق العامل ثلاث فرق فرعية اقتصادية لتغطية قطاع التعدين وقطاع الصناعة وقطاع الموانئ والقطاع غير المنظم، وجرى جمع تقاريرها فيما بعد في تقرير ختامي صدر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وتضمن مشروع سياسة وطنية بشأن السلامة والصحة والبيئة في مكان العمل. والغرض الأساسي من هذه السياسة هو خفض معدلات الإصابات والأمراض والوفيات المتصلة بالعمل وبالتالي صون الموارد البشرية. ويسلم تقرير الفريق العامل في ديباجته بأن هذه السياسة لا يمكن أن تنفذها الحكومة بمفردها وإنما يجب أن يشارك في تنفيذها الشركاء الاجتماعيون الذين يلزم إقامة تعاون معهم. كما يعترف بأن العدالة الاجتماعية تقتضي ظروف عمل صحية وآمنة وهي أساسية للنمو الاقتصادي.

ويسلم التقرير بالمشاكل التي أفضت إليها التغييرات في أنماط العمل مثل زيادة التحول نحو العمل للحساب الخاص والتعاقد من الباطن وحراك القوى العاملة والأيدي العاملة المهاجرة. وبالمثل، تنشأ أخطار جديدة مع تزايد استخدام العوامل الكيميائية والبيولوجية ومع نقل واعتماد التكنولوجيا الجديدة واستخدام المواد الكيميائية الزراعية والمعدات والآلات الزراعية دون تمييز والإجهاد في العمل. ولا بد من ايلاء اهتمام خاص للمهن الخطرة ومخاطر الحوادث الكبرى. ومن

المرجح أن تزيد الأخطار والأمراض المهنية المتصلة بالعمل في الصناعات الصغيرة لأن خدمات السلامة والصحة المهنيتين بعيدة المنال في هذه المهن.

ويحدد مشروع السياسة العامة الأهداف الرئيسية، وهي: توفير إطار قانوني فيما يتعلق بجميع قطاعات النشاط الاقتصادي؛ تقديم خدمات الدعم الإداري والتقني؛ إنشاء القدرة على البحث والتطوير في مجالات الخطر الناشئة؛ تعزيز نظام لتنمية المهارات ونظام للحوافز الخاصة بأصحاب العمل والعمال؛ التركيز على الجهود المبذولة في مجال الوقاية ورصد الأداء عن طريق نظام محسن لجمع بيانات عن الإصابات والأمراض المتصلة بالعمل.

وترمي الأهداف المذكورة إلى ما يلي: تخفيض سنوي متواصل في معدل حدوث الإصابات والأمراض؛ زيادة الوعي في المجتمع المحلي بقضايا السلامة والصحة المهنيتين، أي تكوين ثقافة السلامة؛ إدماج سياسة السلامة والصحة المهنيتين في الخطة الاقتصادية الوطنية.

ويحدد مشروع وثيقة السياسة العامة بعد ذلك برنامج عمل تحت عناوين واسعة تتناول الإنفاذ والمعايير الوطنية واستثارة الوعي والبحث والتطوير وتنمية المهارات في مجال السلامة والصحة المهنيتين وجمع البيانات وتقديم الإرشادات العملية والحوافز (المالية وغير ذلك). وأخيراً، ينبغي استعراض التقدم المحرز بانتظام.

ويسلم التقرير بأنه لا توجد في الوقت الحاضر تشريعات شاملة للسلامة والصحة المهنيتين إلا بالنسبة إلى أربعة قطاعات، ألا وهي قطاعات المصانع والأحواض والمناجم والبناء، وكلها تتسم بسمات محددة للغاية. ومع أن هناك هبوطاً في معدل الحوادث التي تقع في المناجم فإن هناك شواغل إزاء بلوغ مستوى مستقر في عدد الحوادث المميتة خلال العقدين الأخيرين بالرغم من حدوث هبوط من جديد في عددها في عام ٢٠٠٠. وهناك نزعة إلى تكرار هذه الحوادث بأسلوب مقلق.

وشهد قطاع الصناعات اتجاهاً نحو الهبوط في الإصابات خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ بالرغم من الاتجاه المتصاعد في عدد المصانع المسجلة في الفترة نفسها. وتقدر معدلات الانخفاض في الإصابات بنسبة ٦,٨ في المائة في السنة وسطياً. وثمة اتجاه نحو الهبوط في تواتر الإصابات الصناعية ومعدلات انتشارها على السواء. بيد أن هذه المعدلات تعد عالية إذا ما قورنت بمعدلات البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بالأمراض المهنية لم يبلغ سوى عن قلة قليلة من الحالات في المصانع.

وتناقص عدد الحوادث المبلغ عنها في أهم الموانئ من الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ من ٤٠٢ حادثة إلى ٢٥٠ حادثة، وتبلغ نسبة هذا الانخفاض حوالي ٣٨ في المائة. غير أن عدد الحوادث المميتة ظل في الفترة ذاتها على حاله تقريباً. وبالرغم من أن النسبة الكبرى من مجموع القوى العاملة تعمل في قطاعات غير منظمة، مثل الزراعة والبناء والمطاعم والمخازن والمنشآت المكتبية والأعمال المنزلية وإدارة النفايات، فلا توجد إحصاءات موثوقة على المستوى الوطني عن الحوادث والأمراض المهنية. فقطاع البناء هو أحد القطاعات الخطرة للغاية ويبلغ معدل الحوادث المميتة فيه من أربعة إلى خمسة أضعاف مثيله في قطاع الصناعات.

وهناك إقرار بالحاجة إلى تشريعات للسلامة والصحة المهنيتين من أجل العمال المستخدمين في جميع قطاعات الاقتصاد بصرف النظر عن الأعداد المستخدمة، مما دعا الحكومة إلى إنشاء الفريق العامل رفيع المستوى.

هنغاريا

قرر البرلمان في عام ٢٠٠١ بدعم كامل من الشركاء الاجتماعيين وبتصويت بالإجماع اعتماد البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنيتين. وعلى أساس هذا البرنامج خماسي السنوات ستضع الحكومة خطط عمل سنوية مفصلة تحدد المهام والمسؤوليات والوسائل والموارد اللازمة. وسيعد البرلمان تقريراً عن تنفيذ البرنامج في غضون ستة أشهر من استكماله في نهاية عام ٢٠٠٥.

إن الخسارة المالية المقدرة الناشئة عن حالات التغيب عن العمل توحي للبرلمان بأن الحماية الفعالة للأيدي العاملة علاوة على الاعتبارات الإنسانية هي أيضاً استثمار طويل الأجل يعود بالربح على الدولة والمنشأة على حد سواء. ولا تقتصر السلامة والصحة المهنيتين على الوقاية من الحوادث وسوء الحالة الصحية في العمل. إذ لها مكانتهما ودورهما حتى في تصميم معدات العمل وأماكن العمل، وهما يشملان بوجه عام رفاهية الناس في العمل. وبالنظر إلى أن الإنسان يقضي جزءاً كبيراً للغاية من حياته في العمل فإن الصحة البدنية والعقلية في العمل تكتسي أهمية أساسية. وتدعو السلامة والصحة المهنيتان إلى إضفاء الصفة الإنسانية على بيئة العمل وإلى دراسة واسعة النطاق للعوامل الإنسانية. وتتوافق هذه الفلسفة مع المصالح الاقتصادية لأصحاب العمل والدولة ومصالح العمال وأسرهم ومصالح المجتمع ككل.

وكان للمؤتمر الوزاري الثالث بشأن الصحة والبيئة (لندن، ١٩٩٩) وتوصياته التي اعتمدتها هنغاريا، تأثير كبير على التفكير الحديث في مجال السلامة والصحة المهنيتين. واستعرض المؤتمر الممارسات المستخدمة في مجالات السلامة والصحة المهنيتين والبيئة واقترح تحديد آليات وشروط على المستوى الوطني يمكن أن تيسر باستمرار تهيئة ظروف مؤاتية للصحة والسلامة في العمل مع المساهمة النشطة للشركاء الاجتماعيين في الاقتصاد الوطني، وتطبق من جملة أمور مبدأ تعدد التخصصات وتقليص عوامل المخاطر البيئية إلى أدنى حد.

وبالرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد الحوادث المهنية المبلغ عنها، والتي انخفضت من ٤٥٢٣٠ حادثة في عام ١٩٩٢ إلى ٢٨٦٨٨ في عام ١٩٩٨ مترافقة بهبوط المعدل لكل ١٠٠٠ حادثة من ١٢,٢٧ إلى ٨,٧٥، فإن من المسلم به أن تقلص الأعمال رفيعة المخاطر في الصناعة الثقيلة والبطالة قد أسهما في هذا الانخفاض ولا يزال هناك نسبة كبيرة من حالات لم يبلغ عنها تقدر بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل. ولا يعرف عدد الحوادث التي تصيب العاملين لحسابهم الخاص. وعلى مدى السنوات الثلاث التي تغطيها هذه الأرقام (١٩٩٦-١٩٩٨) ظلّ عدد الأمراض المهنية لكل ١٠٠٠٠ موظف فعلياً على حاله عند ثلاث حالات مع أن المقارنة بالبلدان الأخرى متعذرة بسبب التفاوت في تعاريف المرض. وكانت هنغاريا أول بلد يشترط التبليغ عن زيادة التعرض للمواد السامة. ومن المقدر أن ١٢٠٠ إلى ١٤٠٠ شخص يموتون في هنغاريا كل عام من السرطان ذي المنشأ المهني. وثمة آثار مالية هامة نابعة من التغيب عن العمل بسبب الحوادث والأمراض المتصلة بالعمل، تقدر وسطياً بقيمة ٣٠٠ دولار أمريكي في اليوم. وقد اتبع نهج استراتيجي لتحسين السلامة والصحة المهنيتين عن طريق البرنامج الوطني للسلامة والصحة المهنيتين.

وتقوم الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الوطني على أربعة مبادئ نظيرة ومترابطة فيما بينها.

(١) *مبدأ التنمية المستدامة*. ينبغي السعي إلى التحديث وزيادة الأداء في الصناعة وتقديم الخدمات على نحو مستدام. وتعد التدابير المتخذة لحماية السلامة والصحة في العمل وتقليص المخاطر في مكان العمل إلى أدنى حد عناصر استراتيجية للتنمية المستدامة.

(٢) *مبدأ الحذر*. عندما يتعذر استبعاد إمكانية حدوث اعتلال صحي خطير أو يتعذر عكسه، فإن تطبيق مبدأ الحذر ينبغي أن يقلص المخاطر إلى أدنى حد، ويجري ذلك عند الاستعداد في حالة الشك لأسوأ نتيجة ممكنة ولأعلى المخاطر التي يمكن تصورها وللوقاية منها أو إدارتها. والأمثلة النموذجية على ذلك هي المخاطر الناشئة عن الأخطار الكيميائية والبيولوجية الجسيمة.

(٣) *مبدأ الوقاية*. ينبغي أن تهدف السلامة والصحة المهنيتان في كل مجال وعلى كل مستوى في المقام الأول إلى الوقاية في الوقت المناسب من الأخطار مقابل السيطرة على آثارها لاحقاً.

(٤) *مبدأ الشراكة*. في الوقت الذي تقوم فيه الشراكة على مسؤوليات محددة بدقة فإنها ينبغي أن تشمل التعاون الفعال والمستمر مع الهيئات والسلطات الحكومية ومع المنظمات الممثلة لأصحاب العمل وللعمال. وينبغي أيضاً إدراج المجالات ذات الصلة المرتبطة بالسلامة والصحة المهنيتين وعالم العمل مثل الحماية من الحريق والحماية البيئية والصحة العامة والضمان الاجتماعي وسلامة المنتجات وحماية المستهلك.

وترمي الأهداف الاستراتيجية للبرنامج إلى ضمان ألا تتجاوز المخاطر القصيرة والطويلة الأجل التي تمس السلامة والصحة في العمل المستويات المقبولة اجتماعياً. ولبلوغ هذه الأهداف من الضروري خفض عدد الحوادث المهنية والتخفيف من جسامتها وخفض درجة وخطورة سوء الحالة الصحية الناشئة عن العمل أو المتصلة بالعمل أو ببيئة العمل وإيجاد بيئة عمل مواتية للرفاهية البدنية والنفسانية.

ويورد البرنامج ما يزيد على ثلاثين اقتراحاً للعمل خلال فترة خمس سنوات بالرغم من أنه لم يذكر أي أهداف لخفض الحوادث المهنية والإصابات والأمراض. وتشمل الأعمال المتوخى القيام بها تحديد حصة مالية مباشرة لأصحاب العمل في السلامة والصحة في العمل عن طريق إدخال تغييرات في نظام التأمين تشمل ما يلي: توسيع نطاق تصنيف الأمراض المهنية وتطبيق ذلك على الذين يعملون لحسابهم الخاص؛ جعل التشريع يتمشى مع التشريعات الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي؛ تحسين نظام التدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين؛ تعزيز التأهيل المهني؛ تعزيز البحث؛ إنشاء نظام معلومات عام للسلامة والصحة المهنيتين مع إيلاء مراعاة خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كيما يتسنى تقديم معلومات عاجلة ومناسبة ومهنية بتكلفة معقولة إلى أصحاب العمل والعمال؛ وأخيراً رفع مستوى وفعالية تفتيش العمل.

الولايات المتحدة

وضعت إدارة السلامة والصحة المهنيتين خطة استراتيجية للإدارة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨. وتعرض الخطة نهج إدارة السلامة والصحة المهنيتين لدعم أهداف إدارة الخطة الاستراتيجية للعمل، التي ترمي إلى توفير قوة عاملة مهيئة وآمنة وأماكن عمل جيدة النوعية. وتتمثل رؤية إدارة السلامة والصحة المهنيتين في أن من شأن تنفيذ أهدافها الاستراتيجية أن يفضي إلى إدراك كل صاحب عمل وكل عامل القيمة التي تضيفها السلامة والصحة المهنيتين على مشاريع الأعمال وأماكن العمل وحياة العاملين في أمريكا.

وستبين أهداف إدارة السلامة والصحة المهنيتين المحددة في الخطة الموضوعات التالية:

- تركيز موارد إدارة السلامة والصحة المهنيتين على المجالات التي تقدم عائدات قصوى من الاستثمار عن طريق تعزيز قدرات الرقابة الاستراتيجية لديها؛
- إحراز مزيد من التقدم باستخدام التدخل المباشر والنهج التعاونية على السواء في تكوين ثقافة متأصلة بعمق تقدر قيمة السلامة والصحة في أماكن العمل وتعززها.

- ضمان أن يتوافر لإدارة السلامة والصحة المهنيتين الخبرة والقدرات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية القيادية المتصلة بالسلامة والصحة في مكان العمل.

وقد وضع البرنامج الذي تمثله الخطة الاستراتيجية لإدارة السلامة والصحة المهنيتين، بفعل ما ينظر إليه على أنه تحدٍ خماسي الجوانب يواجهه التحسين المستمر في السلامة والصحة المهنيتين:

(١) *فئة أصحاب العمل والعمال الواسعة والمتنوعة*. توجد الأخطار في مجال السلامة والصحة بدرجات وأشكال متفاوتة بين جميع فئات السكان. فبعض المهن والصناعات مثل البناء والتصنيع هي بطبيعتها أكثر خطورة من غيرها. وفي الوقت نفسه تثير الأخطار الأقل وضوحاً، مثل الإصابات التي تحدثها عوامل أرغونومية والتعرض لمواد خطرة، تحديات في مجموعات واسعة من المهن والصناعات.

(٢) *تغيرات في سمات قوى العمل وطبيعة العمل المتغيرة*. أضحت قوى العمل على مر عقود عديدة أكثر تنوعاً من حيث السن والجنس والعرق والجنسية. وتدعو الحاجة إلى التوجه إلى العمال في صناعات الخدمات والشركات الصغيرة والوظائف المؤقتة فضلاً عن العمال المسنين والمهاجرين. وتقتضي هذه التحولات الديمغرافية تفكيراً متأنياً في برامج واستراتيجيات إدارة السلامة والصحة المهنيتين.

(٣) *الحاجة إلى التصدي للقضايا الجديدة في السلامة والصحة المهنيتين*. تستأثر حوادث المركبات المتصلة بالعمل والعنف في أماكن العمل معاً بنسبة ٤٥ في المائة من الوفيات المهنية. ويزيد عدد العمال الذين يموتون كل عام في صناعة البناء عن أي قطاع آخر ويظل معدل الوفيات مرتفعاً. ويدعو هذا الوضع إلى استراتيجيات جديدة.

(٤) *الحاجة إلى التصدي للقضايا الناشئة في مجال الصحة والسلامة والتأهب لحالات الطوارئ*. تشمل قضايا الصحة الربو المهني في حين تدعو الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١ وحوادث الجمرة الخبيثة اللاحقة إلى رصد تقييم الأخطار والتطهير مما سيستلزم توجيه اهتمام متواصل.

(٥) *الحاجة إلى فهم فعالية استراتيجيات البرنامج*. من المطلوب القيام بعملية منسقة لتجميع المعلومات من أجل تحليل الاتجاهات والقضايا الناشئة واستراتيجيات البرنامج.

ووضعت إدارة السلامة والصحة المهنيتين هدفين للأداء سيتم تقصيهما وتقديم تقارير عنهما إلى وزارة العمل. ويضع هذا الهدفان غرضين محددين هما: خفض معدل الوفيات في مكان العمل بحلول عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٥ في المائة، وخفض معدل الإصابات والأمراض في مكان العمل بنسبة ٢٠ في المائة. وستقوم إدارة السلامة والصحة المهنيتين أيضاً بتتبع النتائج في مجالات محددة ذات أولوية طوال مدة التخطيط لتوضيح الصلة على نحو أفضل بين أنشطتها والنتائج واسعة النطاق المتمثلة في خفض الوفيات والإصابات والأمراض. وسيجري تحليل مجالات تركيز إدارة السلامة والصحة المهنيتين هذه واستعراضها كل عام على أساس نتائج العمليات والقضايا الجديدة التي تتطلب الاهتمام.

وقد قامت إدارة السلامة والصحة المهنيتين لوقت طويل بتنفيذ برامج مخصصة لإنقاذ الأرواح ومنع الإصابات والأمراض وحماية صحة العمال، وهي تشمل ما يلي:

- وضع توجيهات ومعايير للسلامة والصحة المهنيتين؛
- تفتيش أماكن الاستخدام والعمل مع أصحاب العمل والعمال؛
- تقديم خدمات استشارية للمنشآت الصغيرة؛
- تقديم برامج للمساعدة على الامتثال للتشريعات وبرامج توعية وبرامج تعليمية وبرامج تعاونية أخرى لأصحاب العمل وللعمال؛
- تقديم منح مقابلة لمساعدة الولايات في إدارة المشاريع الاستشارية والبرامج المقررة لإنفاذ السلامة والصحة المهنيتين؛
- تعزيز العلاقات مع وكالات ومنظمات أخرى بغية التصدي لقضايا السلامة والصحة الحاسمة.

وتركز الخطة الاستراتيجية للإدارة الخاصة بإدارة السلامة والصحة المهنيتين، بما يتمشى مع تشديد وزارة العمل على الإدارة من أجل النتائج، على الأخطار الجسيمة وأماكن العمل الخطرة. وتتضمن الخطة استراتيجيات تشدد على الآتي:

- ممارسة الإنفاذ الصارم والعادل والفعال؛
- توسيع نطاق الشراكات والبرامج الطوعية؛
- توسيع نطاق التوعية والتثقيف والمساعدة على الامتثال.

وقد توسع نطاق برامج إدارة السلامة والصحة المهنيتين منذ وضع خطتها الاستراتيجية الأخيرة ليشمل التأكيد على المساعدة في مجال الامتثال والبرامج التعاونية، مثل الشراكات والتحالفات وزيادة هامة في تحقيق برامج الاعتراف. ويبين

توسع هذه البرامج اعتراف المهنيين العاملين في مجال السلامة والصحة بالحاجة إلى توسيع نطاق جهود الوقاية وتوجيه الاهتمام إلى الأسباب الأساسية للمشاكل المستمرة.

وتوخياً لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للإدارة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وضعت إدارة السلامة والصحة المهنيتين ثلاثة أهداف محددة داعمة لتوجيه جهودها في السنوات العديدة المقبلة، وهي كالآتي:

- خفض الأخطار المهنية عن طريق التدخل المباشر؛
- الترويج لثقافة السلامة والصحة عن طريق المساعدة على الامتثال والبرامج التعاونية والقيادة القوية؛
- زيادة فعالية وكفاءة إدارة السلامة والصحة المهنيتين عن طريق تعزيز قدراتها وهيكلها الأساسي.

ويعتمد نجاح إدارة السلامة والصحة المهنيتين في خفض الأخطار المهنية، في جوانب عديدة، على عمليات التفاعل المباشرة بين أصحاب العمل ومستخدميهم. وتشمل عمليات التفاعل هذه تفتيش أماكن العمل والتشاور مع أصحاب العمل وتقديم المساعدة والتدريب وبرامج الاعتراف. وفي حين ستظل عمليات التدخل المباشرة ضرورية فإن العثور على حلول دائمة في الوقت نفسه سيتحقق لأن أصحاب العمل والعمال وكثيرين آخرين يعتنقون ثقافة السلامة والصحة في مكان العمل. ومن منظور إدارة السلامة والصحة المهنيتين تتمتع الموارد المخصصة لتحقيق هذا الهدف بالإمكانات اللازمة لمضاعفة فعالية الوكالة - عن طريق غرس قيم السلامة والصحة في نفوس فئة واسعة من السكان وحشدهم سعياً إلى تحقيق الأهداف نفسها. وسيقتضي بلوغ هذا الهدف جهداً متضافراً وتعزيز المهارات المتاحة لإدارة السلامة والصحة المهنيتين في مجال المساعدة على الامتثال للتشريعات والابتكار والتفاني المستمر في سبيل مثل السلامة والصحة العليا.

وتحتاج إدارة السلامة والصحة المهنيتين بوجه خاص، توخياً لزيادة فعاليتها وكفاءتها، إلى أقصى حد إلى: تحسين قدرتها على جمع المعلومات وقدراتها التحليلية والتقييمية؛ ضمان تمتع موظفي إدارة السلامة والصحة المهنيتين بالمعارف الأساسية والمهارات والتنوع والقدرات اللازمة للتصدي لقضايا السلامة والصحة الناشئة؛ دراسة نهجها الرامية إلى التصدي لقضايا السلامة والصحة المهنيتين؛ تحسين استخدام الوكالة لتكنولوجيا المعلومات.

اليابان

تعمل الحكومة اليابانية على وضع خطط وطنية خماسية السنوات للوقاية من الحوادث الصناعية منذ عام ١٩٥٨. وعندما صدر القانون الصناعي للسلامة والصحة في عام ١٩٧٢ أصبحت مسؤولية وضع برنامج للوقاية من الحوادث الصناعية تقع على عاتق وزارة العمل، وهي اليوم وزارة الصحة والعمل والرعاية، بعد الاستماع إلى رأي مجلس سياسة العمل المركزي الثلاثي. وتغطي الخطة العاشرة خماسية السنوات الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧.

وفي الوقت الذي تناقصت فيه الحوادث المهنية من منظور طويل الأجل، لا يزال حوالي ٥٥٠٠٠٠ عامل يقعون ضحية الحوادث كل عام، وتستأثر الإصابات التي تتسبب بالتغيب عن العمل لمدة أربعة أيام أو أكثر بما قدره ١٣٠٠٠٠ من هذه الحوادث. وبينما تقلب عدد الحوادث المميتة بما يزيد على ٢٠٠٠ حادثة على مدى ١٧ عاماً منذ ١٩٨١، بلغ عدد هذه الحوادث في عام ١٩٩٨ أقل من ٢٠٠٠ حادث. وفي عام ٢٠٠١ كان يتراوح عددها ما بين ١٧٠٠ إلى ١٨٠٠ حادث. ويقع ما يزيد على ٩٠ في المائة من الحوادث المهنية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يقل عدد العاملين فيها عن ٣٠٠ عامل والذين يشكلون نسبة ٨٠ في المائة على الأقل من القوى العاملة. وتستأثر أماكن العمل التي يقل عدد العاملين فيها عن ٥٠ عاملاً بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة من الحوادث المهنية.

وعلاوة على ذلك هناك تحديات جديدة مطروحة. فالنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي دعم التنمية الاقتصادية في الماضي يواجه اليوم إصلاحاً كبيراً في سياق التغيرات الجذرية في الداخل والخارج. وتقوم الشركات باستعراض جميع جوانب عمليات مشاريعها، بما في ذلك قطاعات الأعمال ونماذج الإدارة وإدارة الموظفين والعمل توخياً للتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة. وفي سوق العمل هناك تنوع في أنماط العمل، بما في ذلك زيادة العمل المؤقت والعمل بعض الوقت وتزايد الحراك في الاستخدام. ونتيجة لحدوث هذه التغيرات قد تنشأ ظروف جديدة في مجال السلامة والصحة المهنيتين. ولذا، من الضروري تقييم أثر هذه التغيرات بعناية في السلامة والصحة والشكل الذي ينبغي أن تتخذه استراتيجيات السلامة والصحة في المستقبل.

وتنصب الأهداف المحددة في الخطة خماسية السنوات على ما يلي:

"١" خفض عدد العمال الذي يلقون حتفهم في حوادث مهنية مع تحديد هدف يتمثل في خفض عدد حالات الوفاة إلى أقل بكثير من ١٥٠٠ حالة وفاة سنوياً؛

"٢" تقليص العدد الإجمالي للحوادث المهنية التي تقع خلال مدة الخطة بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة؛

"٣" خفض حالات الأمراض الخطرة مثل داء تغبر الرئة والسرطانات المهنية والقضاء على الأنوكسيا (نقص الأكسجين) والتسمم بالأكسيد الأحادي للكربون والتي كثيراً ما تؤدي إلى حوادث مميتة؛

"٤" خفض الأمراض المتصلة بالعمل مثل الاضطرابات الصحية الناشئة عن العمل المفرط أو الإجهاد في مكان العمل.

ويمكن إيجاز ما تركز عليه الخطة خماسية السنوات الحالية على النحو الآتي:

(أ) *القضاء على الحوادث المميتة*. تسعى الخطة إلى تثبيت الانخفاض المسجل في عدد الحوادث المميتة منذ عام ١٩٩٨.

(ب) *ضمان السلامة والصحة في المنشآت المتوسطة والصغيرة*. إن معدل انتشار الحوادث المهنية في المنشآت المتوسطة والصغيرة مرتفع بالمقارنة بالمنشآت الكبيرة. وستضمن الخطة تنفيذ تدابير تعتبر بمثابة معايير دنيا وستقدم المساعدة للترويج لأنشطة السلامة والصحة الطوعية.

(ج) *الترويج لاستراتيجيات الصحة المهنية الرامية إلى التغلب على الأعباء النفسانية والبدنية المتزايدة في العمل*. ارتفع في السنوات الأخيرة معدل النتائج غير الطبيعية في الفحوص الطبية العادية فضلاً عن نسبة العمال الذين يعانون من القلق الشديد أو الإجهاد في حياتهم العملية. وزاد عدد طلبات الحصول على التأمينات التعويضية للعمال بسبب الأمراض المخية الوعائية ومرض القلب الإفقاري من جراء العمل المفرط أو الأمراض العقلية الناتجة عن الأعباء النفسانية في العمل، فضلاً عن عدد التعويضات المرخص بها. ولن تسعى الخطة إلى الوقاية من الأمراض المهنية فحسب بل ستسعى أيضاً إلى أن تكون أكثر فعالية في ضمان الصحة المهنية في العمل.

(د) *الترويج لنظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين*. بالرغم من أن البيئة الاقتصادية الحالية تظل متشددة، من الضروري الترويج لثقافة السلامة التي تجعل الشركات والأفراد يولون الأولوية للسلامة ويضعون آليات قائمة بذاتها للترويج لتدابير السلامة والصحة المهنيتين. ولهذا الغرض ستعمل الخطة على تعزيز تطبيق نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين.

(هـ) *الاستجابة لتنوع أنماط العمل وتزايد الحراك في الاستخدام*. جرى تعزيز مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تيسير تنوع أنماط العمل وحراك العمالة. والشرط الأساسي لهذه الإصلاحات هو وضع نظام يمكن جميع العاملين من العمل في بيئة آمنة وصحية بصرف النظر عن أنماط العمل التي يختارونها، مع إدخال تحسينات في التشريعات الداعمة حيثما يلزم.

وتواصل الخطة النظر بصورة أكثر تفصيلاً في القضايا الناشئة في إطار الترويج للوقاية من الحوادث المهنية في الصناعات عالية المخاطر كالبناء (الذي يستأثر بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً من جميع الحوادث المميتة)، والتصنيع والنقل بالشحن البري. وهناك إشارة إلى صناعات القطاع الثالث ولا سيما تقديم الخدمات. وتناقش الخطة بالمثل حجم مشاريع الأعمال وسن العمال وجنسهم والعمال الأجانب ونوع الحوادث، مثل حوادث السقوط من علو.

وفي مجال الصحة، تدرس الخطة معدل حدوث الأمراض المهنية والاضطرابات الصحية التي تتسبب بها المواد الكيميائية والعمل المفرط والإجهاد. كما تنظر في أهمية تعزيز بيئة عمل مريحة كمساهمة في الرفاه في العمل. وتنظر في الاستجابة للإصلاح التنظيمي وعولمة الاقتصاد. وتشدد كذلك على الحاجة إلى موظفين مدربين في مجال السلامة والصحة وإلى تمويل مناسب.

إن الاستراتيجيات الوقائية التي ترمي الخطة إلى استخدامها في الترويج للسلامة والصحة على السواء تشكل خاتمتها وتعطي أمثلة على معالجة مخاطر محددة مثل الآلات الخطرة والأمراض المهنية كمرض تغبر الرئة. والاستراتيجية الأوسع هي التزام بالترويج للصحة في عداد القوى العاملة بشكل عام.

الاتحاد الأوروبي

وضع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢ استراتيجية الجماعة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، بهدف النهوض بمعايير السلامة والصحة وذلك كجزء من برنامج السياسات الاجتماعية.

وتركز الهدف الذي حدده الاتحاد الأوروبي لنفسه في عام ٢٠٠٠ على خلق فرص عمل أكثر وأفضل، ومن الواضح أن الصحة والسلامة هما عنصران أساسيان فيما يتعلق بنوعية العمل. وبالرغم من أن معدل الحوادث المهنية داخل الاتحاد الأوروبي هبط بنسبة ١٠ في المائة بين الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٨ فإن الأرقام المطلقة تظل مرتفعة إذ يزيد عدد حالات الوفاة على ٥٠٠٠ حالة وأفضت ٤,٨ ملايين حادث إلى خسارة ثلاثة أيام عطل أو أكثر خلال الفترة المذكورة. وإضافة إلى ذلك بدا جلياً منذ عام ١٩٩٩ ارتفاع نسبة الحوادث من جديد في بعض الدول الأعضاء وفي بعض القطاعات. ففي السنة المذكورة بلغ عدد أيام العمل الضائعة بسبب الحوادث أو المشاكل الصحية ٥٠٠ مليون يوم. وفي الاتحاد الأوروبي اضطر ٣٥٠٠٠٠ شخص تقريباً إلى تغيير وظائفهم أو أماكن عملهم أو خفض أوقات عملهم بسبب وقوعهم ضحية إصابات مهنية أو سوء حالتهم الصحية.

وتتميز استراتيجية الجماعة الجديدة بثلاث سمات لم يسبق إلى مثلها، وهي:

- أنها تعتمد نهجاً عالمياً يرمي إلى تحقيق الرفاه في العمل مع مراعاة التغييرات الحاصلة في عالم العمل وظهور أخطار جديدة وبخاصة أخطار ذات طابع نفساني اجتماعي. وهي تسعى، بصفتها هذه، إلى تعزيز جودة العمل وتعتبر بيئة العمل الآمنة والصحية مكوناً من المكونات الأساسية.

- أنها تقوم على تعزيز وتدعيم ثقافة الوقاية من الأخطار وعلى الجمع بين تشكيلة من الأدوات السياسية - هي التشريعات والحوار الاجتماعي والتدابير التقدمية وأفضل الممارسات والمسؤولية الاجتماعية للشركات والحوافز الاقتصادية - كما تقوم على بناء شراكات بين جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك العمال، في مجال السلامة والصحة.
- أنها تشير إلى واقع مفاده أن السياسات الاجتماعية الطموحة هي عامل في المعادلة التنافسية وأن البقاء من دون سياسات يولد على العكس من ذلك تكاليف تثقل بشدة على الاقتصادات والمجتمعات.

وتمضي الاستراتيجية إلى مناقشة العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند رسم السياسات وخطط العمل لوضعها موضع التنفيذ، بدءاً بالتغييرات في عالم العمل. ويشمل ذلك تحول أوروبا إلى اقتصاد قائم على المعارف، ومجتمع يزداد تأنيثاً، وشيخوخة السكان النشطين، وتغييرات في أشكال العمالة مع نمو قوي للغاية في علاقات العمالة المؤقتة، وتغييرات في طبيعة المخاطر مثل ظهور أمراض من قبيل الإجهاد و القلق الشديد.

وأخيراً، من المسلم به أن سياسات الجماعة بشأن السلامة والصحة في العمل يجب أن ترتبط بالنشاط الذي تضطلع به المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية.

المرفق الثاني

استنتاجات بشأن أنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة بالمعايير في مجال السلامة والصحة المهنيتين - استراتيجية عالمية

١. لطالما كان نطاق آثار الحوادث والأمراض المهنية، فضلاً عن الكوارث الصناعية الكبرى على الصعيد العالمي، من حيث المعاناة البشرية والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بها، مصدراً للقلق في مكان العمل على المستويين الوطني والدولي. وقد بذلت جهود كبيرة على جميع المستويات للتغلب على هذه المشكلة، ولكن تقديرات مكتب العمل الدولي تفيد مع ذلك بأن ما يزيد على مليوني عامل يلقون حتفهم كل سنة بسبب الحوادث والأمراض المرتبطة بالعمل، وأن هذا الرقم آخذ في التزايد على المستوى العالمي. وما فتئت السلامة والصحة المهنيتان قضية مركزية بالنسبة لمنظمة العمل الدولية منذ تأسيسها في عام ١٩١٩، وهي لا تزال شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف برنامج العمل اللائق.

٢. وبالإضافة إلى التدابير المتخذة لمنع المخاطر والأخطار والتحكم بها، لا بد من استحداث استراتيجيات وحلول جديدة وتطبيقها على السواء في مجال المخاطر والأخطار المعروفة تماماً، من قبيل تلك التي تسببها المواد الخطرة والآلات والأدوات والمناولة اليدوية، وفي مجال القضايا الجديدة من قبيل المخاطر البيولوجية والمخاطر النفسية الاجتماعية والاضطرابات العضلية الهيكلية. وبالنظر إلى أن السلامة والصحة المهنيتين جزء لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية فإنها تتأثر علاوة على ذلك بقوى التغيير ذاتها التي تسود في السياق الاجتماعي الاقتصادي الوطني والعالمي. وما آثار العوامل والديناميات الديموغرافية وتحولات العمالة والتغيرات في تنظيم العمل والفوارق بين الجنسين وحجم وهيكل ودورة حياة المنشآت وسرعة التغيرات التكنولوجية، سوى أمثلة على القضايا الرئيسية التي يمكن أن تولد أنواعاً أو أنماطاً جديدة من المخاطر وحالات التعرض والأخطار. واستحداث استجابة مناسبة لهذه القضايا ينبغي أن يقوم على مجموعة المعارف والخبرات وأفضل الممارسات الجماعية في هذا المجال وعلى استخدامها. وترمي التدابير المتخذة في مجال السلامة والصحة إلى خلق بيئة عمل آمنة وصحية والمحافظة عليها؛ بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهذه التدابير أن تحسن كذلك النوعية والإنتاجية والقدرة التنافسية.

٣. وعلى الرغم من وجود أدوات قانونية وتقنية فعالة ومنهجيات ومقاييس لمنع الحوادث والأمراض المهنية، هناك حاجة إلى زيادة الوعي العام بأهمية السلامة والصحة المهنيتين فضلاً عن الحاجة إلى مستوى رفيع من الالتزام السياسي لتنفيذ النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين تنفيذاً فعالاً. وغالباً ما تكون الجهود المبذولة لمعالجة مشاكل السلامة والصحة المهنيتين، سواء على الصعيد الوطني أم الدولي، مشتتة ومجزأة مما يفضي إلى افتقارها إلى مستوى التماسك الضروري لإحداث أثر فعال. ولا بد بالتالي من إيلاء أولوية قصوى للسلامة والصحة المهنيتين على المستوى الدولي والوطني وعلى مستوى المنشأة، كما لا بد من إشراك جميع الشركاء الاجتماعيين في استهلال آليات مستدامة ترمي إلى مواصلة تحسين نظم السلامة والصحة المهنيتين على الصعيد الوطني. ونظراً إلى المشاركة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية وإلى الولاية المعترف لها بها دولياً في مجال السلامة والصحة المهنيتين، فإن المنظمة مجهزة أفضل تجهيز لإحداث أثر حقيقي في عالم العمل بفضل مثل هذه الاستراتيجية.

٤. وتشمل الدعائم الأساسية للاستراتيجية العالمية للسلامة والصحة المهنيتين تكوين وصون ثقافة وقائية وطنية في مجال السلامة والصحة واعتماد نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين. والثقافة الوقائية الوطنية في مجال السلامة والصحة هي الثقافة التي يكون فيها الحق في بيئة عمل آمنة وصحية محترماً على جميع المستويات، وتشارك فيها الحكومات وأصحاب العمل والعمال مشاركة نشطة لضمان بيئة عمل آمنة وصحية من خلال نظام من الحقوق والمسؤوليات والواجبات المحددة، ويمنح فيها مبدأ الوقاية أولوية قصوى. ويقتضي تكوين وصون ثقافة وقائية للسلامة والصحة استخدام جميع الوسائل المتاحة لزيادة الوعي العام والاطلاع على مفاهيم المخاطر والأخطار وفهمها ومعرفة طريقة منعها أو السيطرة عليها. وقد جرى مؤخراً استنباط نهج بنيوي لإدارة السلامة والصحة المهنيتين على مستوى المنشأة في المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين (ILO-OSH 2001).

وبالاستناد إلى هذا المبدأ وإلى المنهجية المرتبطة به، تدعو الاستراتيجية العالمية للسلامة والصحة المهنيتين إلى تطبيق نهج بنيوي لإدارة النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين.

خطة عمل منظمة العمل الدولية من أجل النهوض بالسلامة والصحة في العمل

أولاً - الترويج والتوعية والتعبئة

٥. إن تعزيز وتشجيع ثقافة وقائية للسلامة والصحة قاعدة أساسية لتحسين أداء السلامة والصحة المهنيتين على الأمد البعيد. ويمكن اعتماد نهج متعددة لهذا الغرض. ولما كان تشجيع مثل هذه الثقافة الوقائية مسؤولية ريادية إلى حد كبير، يقع على منظمة العمل الدولية أن تضطلع بدور المشجع على اعتماد مختلف المبادرات. وعليه، ينبغي لمنظمة العمل الدولية:

- أن تؤيد إقامة مناسبة أو حملة سنوية على الصعيد الدولي (يوم عالمي أو أسبوع للسلامة والصحة) بهدف استثارة الوعي على نطاق واسع بأهمية السلامة والصحة المهنيتين وتعزيز حقوق العمال في بيئة عمل آمنة وصحية. وينبغي لمثل هذه المبادرة أن تحترم الاحتفال بذكرى العمال الذي ينظم منذ عام ١٩٨٤ في ٢٨ نيسان/ أبريل؛
- أن تسعى إلى إيجاد أساليب لتحسين إطلالة منظمة العمل الدولية والتعريف بصكوكها المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين؛
- أن تستهل حملة عالمية للمعارف والتوعية تركز على تشجيع مفهوم "الإدارة السليمة للسلامة والصحة في العمل"، بوصف ذلك الأسلوب الأكثر فعالية للتوصل إلى ثقافة وقائية قوية ومستدامة للسلامة والصحة على المستوى الوطني وعلى مستوى المنشأة على حد سواء؛
- أن تجعل الاجتماعات الدولية أداة استراتيجية لتشجيع ثقافة وقائية للسلامة والصحة، بما في ذلك المؤتمر العالمي ثلاثي السنوات بشأن السلامة والصحة، الذي ينظمه مكتب العمل الدولي بالاشتراك مع الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي؛
- أن تنفذ على الصعيد الداخلي مبادئها التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين؛
- أن تشجع السلطات الحكومية على أعلى المستويات على استهلال برامج وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين.

ثانياً - صكوك منظمة العمل الدولية

٦. ينبغي على سبيل الأولوية وضع صك جديد يحدد إطاراً ترويجياً في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن يكون الغرض الرئيسي من هذا الصك هو التأكد من إيلاء الأولوية للسلامة والصحة المهنيتين في البرامج الوطنية وتشجيع الالتزامات السياسية لوضع استراتيجيات وطنية في سياق ثلاثي من أجل تحسين السلامة والصحة المهنيتين بالاستناد إلى ثقافة وقائية للسلامة والصحة ومن أجل اعتماد نهج بنيوي للإدارة. ومن شأن هذا الصك، كصك جامع ذي مضمون ترويجي غير تقييدي، أن يسهم كذلك في زيادة أثر صكوك منظمة العمل الدولية المحدثة القائمة وفي استمرار تحسين النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك التشريعات وتدابير الدعم والإنفاذ. وينبغي لمثل هذا الصك العملي والبناء أن يعزز، من جملة أمور، حق العمال في بيئة عمل آمنة وصحية؛ ومسؤوليات كل من الحكومات وأصحاب العمل والعمال؛ وإقامة آليات تشاور ثلاثية بشأن السلامة والصحة المهنيتين؛ وصياغة وتنفيذ برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين قائمة على مبادئ تقييم وإدارة المخاطر والأخطار في مكان العمل؛ والمبادرات الرامية إلى تشجيع ثقافة وقائية للسلامة والصحة؛ ومشاركة وتمثيل العمال على جميع المستويات ذات الصلة. وينبغي السعي إلى تجنب تكرار الأحكام الموجودة في الصكوك القائمة. وتوخياً لإتاحة المجال لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن السلامة والصحة المهنيتين في هذا الصدد، ينبغي للصك أن يتضمن آلية لتقديم التقارير عن الإنجازات والتقدم المحرز.

٧. وفيما يتعلق بعمليات المراجعة، ينبغي إيلاء الأولوية لمراجعة اتفاقية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٩)، وتوصية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٨)، ومراجعة توصية التسمم بالرصاص (النساء والأطفال)، ١٩١٩ (رقم ٤)، وتوصية الفوسفور الأبيض، ١٩١٩ (رقم ٦)، واتفاقية استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)، ١٩٢١ (رقم ١٣)، واتفاقية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٣٦)، وتوصية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٤٤)، بأسلوب موحد عن طريق اعتماد بروتوكول لاتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠).

٨. وتوخياً لزيادة ملاءمة صكوك منظمة العمل الدولية، ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لوضع صكوك جديدة في مجالات الأرغونومية والمخاطر البيولوجية. وينبغي كذلك إيلاء الأولوية لوضع صك جديد بشأن الوقاية من الآلات في شكل مدونة ممارسات. كما ينبغي إيلاء الاعتبار للمخاطر النفسية الاجتماعية المرتبطة بالعمل في أنشطة منظمة العمل الدولية في المستقبل.

٩. والسلامة والصحة المهنيتان مجال يشهد تطوراً تقنياً مستمراً. وينبغي للصكوك رفيعة المستوى التي يتعين وضعها أن تركز بالتالي على مبادئ رئيسية. وينبغي التصدي للاشتراطات الأكثر عرضة للزوال، من خلال إرشادات مفصلة في

شكل مدونات ممارسات ومبادئ توجيهية تقنية. وينبغي لمكتب العمل الدولي أن يستنبط منهجية للتحديث المنتظم لهذه المدونات والمبادئ التوجيهية.

ثالثاً - المساعدة والتعاون التقنيان

١٠. من المهم توفير الدعم التقني الاستشاري والمالي للبلدان النامية والبلدان الانتقالية لتقوية قدراتها وبرامجها الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين في الوقت المناسب. وهذا الأمر له أهمية خاصة في سياق التغيرات السريعة في الاقتصاد والتكنولوجيا على الصعيد العالمي. وعند وضع برامج التعاون التقني، ينبغي إعطاء الأولوية إلى البلدان التي تكون في أمس الحاجة إلى المساعدة وحيث يكون الالتزام بالعمل الداعم واضحاً، وذلك مثلاً بالبدء في برامج وطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين. إن صياغة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني، بدءاً بتقييم الاحتياجات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، هما وسيلة فعالة في هذا الصدد. وينبغي لهذه المشاريع، حيثما أمكن، أن تخلف أثراً مضاعفاً على المستوى الإقليمي وأن تكون معتمدة على ذاتها على الأمد البعيد. وينبغي لمكتب العمل الدولي أن يبذل مع هيئاته المكونة جهوداً خاصة لالتماس دعم البلدان والمؤسسات المانحة فضلاً عن التماس مصادر تمويل مبتكرة تحقيقاً لهذه الأغراض، علاوة على زيادة خبراء السلامة والصحة المهنيتين في الأقاليم. وينبغي تقاسم الخبرات المكتسبة من خلال مشاريع التعاون التقني على نطاق واسع، وخاصة على المستوى الإقليمي.

١١. إن صياغة برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين، الأمر الذي عززته منظمة العمل الدولية في الأعوام الأخيرة، هي وسيلة فعالة لدعم الجهود الثلاثية الوطنية في مجال تحسين النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين. ومن شأن قيام أعلى سلطة حكومية، مثل رئيس الدولة أو الحكومة أو البرلمان، باعتماد وبدء برنامج وطني للسلامة والصحة المهنيتين أن يحدث أثراً هاماً على تقوية القدرات الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين وحشد الموارد الوطنية والدولية. ومن الأساسي ضمان المشاركة النشطة من جانب أصحاب العمل والعمال وكافة المؤسسات الحكومية المختصة في صياغة وتنفيذ البرنامج. وينبغي وضع البرنامج على أساس إنجازات واحتياجات كل بلد بهدف تحسين النظم الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين وقدراتها وأدائها في هذا المجال.

١٢. وينبغي أن تغطي البرامج الوطنية للسلامة والصحة المهنيتين جوانب أساسية مثل السياسة الوطنية، والالتزام رفيع المستوى والرؤية الثاقبة المعبر عنها والموثقة، بالإضافة إلى استراتيجية وطنية تشمل وضع ملامح وطنية للسلامة والصحة المهنيتين وتحديد الأهداف والمؤشرات والمسؤوليات وتكريس الموارد وتطوير الدور الحكومي الرائد. ومن شأن هذه البرامج أن تدعم الإدارات الحكومية الوطنية ونظم التفتيش والإنفاذ في مجال السلامة والصحة المهنيتين، والهياكل الخدمية للسلامة والصحة المهنيتين، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال التي تركز على السلامة والصحة المهنيتين، ومراكز وشبكات المعلومات، ونظم التثقيف والتدريب الشاملة، وهياكل البحث والتحليل، ونظم إعادة التأهيل والتعويض عن الإصابات والأمراض المهنية بما يشمل تقدير الحالة والحوافز، والبرامج والهياكل الثلاثية والطوعية، فضلاً عن دعم التشجيع والترويج.

١٣. وعند وضع المنهجيات للمساعدة على إقامة وتنفيذ برامج وطنية للسلامة والصحة المهنيتين، ينبغي النظر في تطوير مؤشرات عملية ومناسبة للمُدخلات والعمليات والنواتج بهدف توفير أداة لتقييم التقدم المحرز من جانب الهيئات المكونة، فضلاً عن توفير أساس لإجراء استعراضات دورية وتحديد أولويات العمل مستقبلاً لمنع الحوادث والأمراض المهنية.

١٤. وينبغي تقوية قدرات وخبرات الهياكل الميدانية لمنظمة العمل الدولية في مجال السلامة والصحة المهنيتين لتلبية احتياجات الهيئات المكونة في هذا المجال على نحو أفضل. وينبغي توحيد وتحسين وسائل الاتصال بين مقر المنظمة ومكاتبها الميدانية ضماناً لتحليل البيانات القطرية المتاحة والاستعانة بها بفعالية في تخطيط البرامج وتطويرها.

رابعاً - تنمية المعارف وإدارتها ونشرها

١٥. في ميدان السلامة والصحة المهنيتين، تعتبر القدرات الكافية لتنمية وتجهيز ونشر المعارف التي تلبي احتياجات الحكومات وأصحاب العمل والعمال – سواء في مجال المعايير الدولية أو التشريع الوطني أو التوجيه التقني أو المنهجيات أو إحصاءات الحوادث والأمراض أو أفضل الممارسات أو أدوات التثقيف والتدريب، وبيانات تقييم البحوث أو الأخطار والمخاطر بالوسيلة واللغة والشكل المطلوب – شرطاً لا بد منه لتحديد الأولويات الأساسية وتطوير استراتيجيات مترابطة وملائمة وتنفيذ البرامج الوطنية في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وينبغي أن يواصل مكتب العمل الدولي تحسين وسائله لمساعدة الهيئات المكونة على تطوير قدراتها في هذا المجال والاستجابة لاحتياجاتها المحددة، وخاصة في مجال إنشاء أو تدعيم المراكز الوطنية والمتعاونة مع المركز الدولي للسلامة والصحة المهنيتين التابع لمنظمة العمل الدولية وربط هذه المراكز عن طريق شبكة الإنترنت لتكوين شبكات إقليمية ونظام عالمي لتبادل المعلومات عن السلامة والصحة المهنيتين يصبح أيضاً بمثابة الشبكة الأساسية لنظام عالمي للإنذار بالمخاطر.

١٦. وينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تعزز البحوث بشأن مواضيع ذات أولوية خاصة في مجال السلامة والصحة المهنيتين، ويفضل أن يتم ذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى المهتمة، كأساس لاتخاذ القرارات والإجراءات.

١٧. وينبغي منح فرص الوصول المجاني إلى معلومات مكتب العمل الدولي بشأن السلامة والصحة المهنيتين لكل من يحتاجها من خلال جميع الوسائل والشبكات المتاحة لنشر المعلومات مثل الأقراص المتراصة بذاكرة مقروءة -CD) (ROM والإنترنت. ومن الأمور الحيوية تقديم المساعدة إلى الهيئات المكونة في ترجمة الوثائق والمواد الأساسية بشأن السلامة والصحة المهنيتين إلى اللغات المحلية. وعلى مكتب العمل الدولي أن يتعاون مع المنظمات والهيئات الأخرى المعنية على دمج مراكز وشبكات معلومات المنظمة في شبكات المعلومات العالمية بشأن السلامة والصحة المهنيتين بهدف تزويد الهيئات المكونة بفرص سهلة للحصول على المعلومات وقواعد البيانات الرئيسية جيدة النوعية وبلغات متعددة بشأن السلامة والصحة المهنيتين، وخاصة في مجالات تشريعات السلامة والصحة المهنيتين والتوجيه التقني والعلمي والمواد التدريبية والتثقيفية وأفضل الممارسات. إن تقاسم الخبرات والنهج الناجحة في ما بين جميع الأطراف المعنية في مجال السلامة والصحة هو أكفأ وسيلة تيسر وضع تدابير وقائية عملية للمشاكل الجديدة والتقليدية. ومن شأن الحصول على هذا الكم من المعلومات أن ييسر أيضاً مهمة مكتب العمل الدولي في تحديد الاتجاهات الأساسية وبالتالي تحديث صكوكه.

١٨. وينبغي أن يسهم مكتب العمل الدولي في الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى تطوير أساليب متناسقة لجمع وتحليل البيانات بشأن الحوادث والأمراض المهنية. كما ينبغي تصميم منهجيات لمساعدة الهيئات المكونة على تقنيات جمع المعلومات وتحليلها وتجهيزها ونشرها، والاستعانة بمعلومات يعول عليها في التخطيط وتحديد الأولويات وعمليات اتخاذ القرارات.

١٩. ومن الأساسي توفير التثقيف لتوعية الكافة بقضايا السلامة والصحة المهنيتين، بدءاً من المدارس ومؤسسات التعليم والتدريب الأخرى. وفضلاً عن ذلك، تحتاج جماعات معينة إلى أنشطة تثقيف وتدريب أكثر تقدماً في مجال السلامة والصحة المهنيتين، تشمل الإدارة والمشرفين والعمال وممثليهم وموظفي الحكومات المسؤولين عن السلامة والصحة.

٢٠. وعلى مكتب العمل الدولي أن يطور أدوات وأساليب تدريب عملية يسهل استعمالها تركز على نهج "تدريب المدربين" على الجوانب الأساسية للسلامة والصحة في العمل وتحسين قدرات الهياكل الميدانية لمنظمة العمل الدولية في مجال نشر المعلومات وتوفير التدريب في مجال السلامة والصحة المهنيتين وخاصة في مراكز التدريب التابعة للمنظمة. وينبغي للمنظمة أن تدعم البلدان النامية في مجال إنشاء آليات تدريبية تختص بالسلامة والصحة المهنيتين للوصول إلى جميع العمال وممثليهم وإلى أصحاب العمل. وينبغي أن يركز التدريب على العمل الوقائي الداعم وعلى إيجاد حلول عملية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للعمال المستضعفين وللعاملين في الاقتصاد غير المنظم. وقد تم تطبيق البرنامج التدريبي لمكتب العمل الدولي بشأن تحسين العمل في المنشآت الصغيرة في بلدان كثيرة مما أدى إلى حدوث تحسينات ملموسة في المنشآت. وينبغي مواصلة تحسين هذا البرنامج المخصص للمنشآت الصغيرة والمواد التدريبية الأخرى وإتاحتها على نطاق واسع بتكلفة منخفضة. وينبغي أن تستحدث على المستوى الملائم برامج تعليم خاصة بالسلامة والصحة المهنيتين.

خامساً - التعاون الدولي

٢١. ثبت أن التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بشتى الأنشطة المتصلة بالسلامة والصحة المهنيتين، ولا سيّما مع منظمة الصحة العالمية، هو وسيلة فائقة الفعالية لضمان أخذ قيم وأراء منظمة العمل الدولية في الاعتبار والاستعانة بها كأساس لتطوير المعايير والمنهجيات التقنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين. إن هذا التعاون يضع منظمة العمل الدولية في قلب الشبكات والتحالفات العالمية التي تشكل آليات حيوية للحفاظ على حداثة قاعدة معارفها التقنية فضلاً عن التأثير على سائر الهيئات. كما يحقق التعاون فعالية فائقة في ضمان تكامل الولايات وتجنب ازدواج الجهود، ويتيح الفرص أمام الخبراء من أصحاب العمل والعمال لكي تحدث آراؤهم أثرها على النتائج خارج ولاية منظمة العمل الدولية.

٢٢. وفي العمل على مواصلة ترشيد دور المنظمة وتحسين إطلالتها وأثرها في مجال السلامة والصحة المهنيتين، ينبغي النظر في إجراء استعراض دوري للأنشطة في هذا السياق وتقديم تقارير إلى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بشأن القضايا والنواتج الأساسية. وينبغي مواصلة تشجيع وتدعيم هذا النوع من التعاون، وبخاصة في المجالات التي يتم فيها تقاسم المصالح والولايات المشتركة بين العديد من المنظمات وحيث تعود نواتج الأنشطة بالفائدة على الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، مثل أعمال اللجنة المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة المهنية، والبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية واللجنة الدولية للصحة المهنية. وفي سياق الجهود التي يبذلها حالياً برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمحفل الحكومي الدولي للسلامة الكيميائية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لوضع نهج استراتيجي للإدارة المتكاملة للمواد الكيميائية، ينبغي أن يسهم مكتب العمل الدولي في هذا العمل وأن يكفل المشاركة الكاملة لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في هذه العملية لكي تؤخذ آراؤهم ومصالحهم في الاعتبار الواجب. وينبغي عرض النتيجة النهائية لهذه العملية على هيئات اتخاذ القرار في منظمة العمل الدولية للنظر فيها.

اعتبارات عامة

٢٣. عند وضع وتنفيذ الاستراتيجية العالمية، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تبذل جهوداً خاصة بشأن البلدان التي تحتاج تحديداً إلى المساعدة وترغب في تقوية قدراتها في مجال السلامة والصحة المهنيتين. أما الوسائل الأخرى التي يمكن النظر فيها على الصعيد الوطني كجزء من استراتيجيات تحسين ظروف العمل على مستوى المنشأة، بما فيها المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومنشآت الاقتصاد غير المنظم، وظروف عمل العمال المستضعفين، بمن فيهم الشباب والمعوقون والعمال المهاجرون، وظروف عمل العاملين لحسابهم الخاص فتشمل: مد غطاء الشروط القانونية وتقوية قدرات نظم الإنفاذ والتفتيش وتركيز هذه القدرات على توفير المشورة والمساعدة التقنيتين في مجال السلامة والصحة المهنيتين؛ واستخدام الحوافز المالية؛ ومبادرات تدعيم الروابط بين نظم الرعاية الصحية الأولية والصحة المهنية؛ وإدخال مفاهيم المخاطر والأخطار والوقاية في المناهج المدرسية ونظم التعليم بوجه عام (الوقاية بالتثقيف) كوسيلة فعالة لبناء ثقافات وقائية قوية ودائمة في مجال السلامة والصحة على أساس متواصل. وهناك مسألة أخرى ينبغي إيلاؤها الاهتمام ألا وهي الحاجة إلى مراعاة العوامل الخاصة بقضايا الجنسين في سياق معايير السلامة والصحة المهنيتين والصكوك الأخرى والنظم والممارسات الإدارية. وفي داخل المكتب، ينبغي تحسين عملية دمج السلامة والصحة المهنيتين في سائر أنشطة منظمة العمل الدولية. كما ينبغي تطبيق النهج المتكامل تدريجياً على جميع المجالات الأخرى لأنشطة المنظمة. وأخيراً، ينبغي النظر على النحو الواجب في توفير موارد كافية لتنفيذ خطة العمل هذه.

المرفق الثالث

صكوك السلامة والصحة المهنيتين لمنظمة العمل الدولية - التصديقات والوضع

تتضمن الجداول التالية قائمة مرتبة زمنياً بالاتفاقيات والتوصيات ومدونات الممارسات، فضلاً عن وضع كل من الاتفاقيات والتوصيات المدرجة كما قرره مجلس الإدارة استناداً إلى توصيات الفريق العامل المعني بسياسة مراجعة المعايير التابع للجنة المسائل القانونية ومعايير العمل الدولية (LILS/WP/PRS).

الاتفاقيات

الصك	التصديقات (حتى ١/ ٣/ ٢٠٠٤)	الوضع
اتفاقية استخدام الرصاص الأبيض (في الطلاء)، ١٩٢١ (رقم ١٣)	٦٢	تقرر مراجعتها
اتفاقية إثبات الوزن على الأحمال الثقيلة المنقولة بالسفن، ١٩٢٩ (رقم ٢٧)	٦٥	تقرر مراجعتها
اتفاقية العمل تحت سطح الأرض (المرأة)، ١٩٣٥ (رقم ٤٥)	٩٧	وضع مؤقت
اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)	١٣٠	صك محدّث
بروتوكول عام ١٩٩٥ لاتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (ب ٨١)	١٠	صك محدّث
اتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)	٤٧	صك محدّث
اتفاقية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٩)	٥٠	تقرر مراجعتها
اتفاقية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠)	٤٩	صك محدّث
اتفاقية الحد الأقصى للوزن، ١٩٦٧ (رقم ١٢٧)	٢٥	تقرر مراجعتها
اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٢٩)	٤١	صك محدّث
اتفاقية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٣٦)	٣٦	تقرر مراجعتها
اتفاقية السرطان المهني، ١٩٧٤ (رقم ١٣٩)	٣٥	صك محدّث
اتفاقية بيئة العمل (تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات)، ١٩٧٧ (رقم ١٤٨)	٤١	صك محدّث
اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين في عمليات المناولة بالموانئ، ١٩٧٩ (رقم ١٥٢)	٢٠	صك محدّث
اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)	٤١	صك محدّث
اتفاقية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٦١)	٢٢	صك محدّث
اتفاقية الحرير الصخري (الاسبستوس)، ١٩٨٦ (رقم ١٦٢)	٢٧	صك محدّث
اتفاقية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ رقم (١٦٧)	١٧	صك محدّث
اتفاقية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٠)	١١	صك محدّث
اتفاقية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٧٤)	٩	صك محدّث
اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٧٦)	٢٠	صك محدّث
اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٨٤)	٣	صك محدّث
بروتوكول عام ٢٠٠٢ لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (ب ١٥٥)	٢	صك محدّث

التوصيات

الصك	الوضع
توصية الوقاية من الجمرة الخبيثة، ١٩١٩ (رقم ٣)	تقرر مراجعتها
توصية التسمم بالرصاص (النساء والأطفال)، ١٩١٩ (رقم ٤)	تقرر مراجعتها
توصية الفوسفور الأبيض، ١٩١٩ (رقم ٦)	تقرر مراجعتها
توصية الوقاية من الحوادث الصناعية، ١٩٢٩ (رقم ٣١)	وضع مؤقت
توصية تفتيش العمل، ١٩٤٧ (رقم ٨١)	صك محدّث
توصية تفتيش العمل (التعدين والنقل)، ١٩٤٧ (رقم ٨٢)	صك محدّث
توصية حماية صحة العمال، ١٩٥٣ (رقم ٩٧)	صك محدّث
توصية تسهيلات الرعاية، ١٩٥٦ (رقم ١٠٢)	صك محدّث
توصية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٤)	صك محدّث
توصية إسكان العمال، ١٩٦١ (رقم ١١٥)	صك محدّث
توصية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣ (رقم ١١٨)	تقرر مراجعتها
توصية القواعد الصحية (التجارة والمكاتب)، ١٩٦٤ (رقم ١٢٠)	صك محدّث
توصية الحد الأقصى للوزن، ١٩٦٧ (رقم ١٢٨)	تقرر مراجعتها
توصية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩ (رقم ١٣٣)	صك محدّث
توصية البنزين، ١٩٧١ (رقم ١٤٤)	تقرر مراجعتها
توصية السرطان المهني، ١٩٧٤ (رقم ١٤٧)	صك محدّث
توصية بيئة العمل (تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات)، ١٩٧٧ (رقم ١٥٦)	صك محدّث
توصية السلامة والصحة المهنيتين في عمليات المناولة بالموانئ، ١٩٧٩ رقم (١٦٠)	صك محدّث
توصية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٦٤)	صك محدّث
توصية خدمات الصحة المهنية، ١٩٨٥ (رقم ١٧١)	صك محدّث
توصية الحرير الصخري، ١٩٨٦(رقم ١٧٢)	صك محدّث
توصية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨ (رقم ١٧٥)	صك محدّث
توصية المواد الكيميائية، ١٩٩٠ (رقم ١٧٧)	صك محدّث
توصية منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩٣ (رقم ١٨١)	صك محدّث
توصية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥ (رقم ١٨٣)	صك محدّث
توصية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١ (رقم ١٩٢)	صك محدّث
توصية بشأن قائمة الأمراض المهنية، ٢٠٠٢ (رقم ١٩٤)	صك محدّث

مدونات الممارسات

التعرض المهني للمواد المنقولة بالهواء والضارة بالصحة، ١٩٨٠

السلامة في استعمال الحرير الصخري، ١٩٨٤

السلامة والصحة في مناجم الفحم، ١٩٨٦

حماية العمال من الإشعاعات (الإشعاعات المؤينة)، ١٩٨٧

السلامة والصحة وظروف العمل في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ١٩٨٨

منع الحوادث الصناعية الكبرى، ١٩٩١

السلامة والصحة في المناجم المكشوفة، ١٩٩١

السلامة والصحة في البناء، ١٩٩٢

السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل، ١٩٩٣

إدارة القضايا المتصلة بالكحول والمخدرات في مكان العمل، ١٩٩٦

تسجيل الحوادث والأمراض المهنية والإخطار بها، ١٩٩٦

حماية البيانات الشخصية للعمال، ١٩٩٧

السلامة والصحة في أعمال الحراجة، ١٩٩٨

المبادئ التوجيهية التقنية والأخلاقية للإشراف على صحة العمال، ١٩٩٨

العوامل المحيطة بمكان العمل، ٢٠٠١

المبادئ التوجيهية بشأن نظم إدارة السلامة والصحة المهنيتين، ٢٠٠١

السلامة في استعمال أصواف العزل من الألياف الزجاجية التركيبية (الصوف الزجاجي، الصوف الصخري، صوف الخبث المعدني)، ٢٠٠١

فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل، ٢٠٠٢

السلامة والصحة في صناعات الفلزات غير الحديدية، ٢٠٠٣

المرفق الرابع

العناصر المحتملة لصورة بيانية وطنية بشأن السلامة والصحة المهنيتين

١. إطار تشريعي للسلامة والصحة المهنيتين.

٢. آليات استعراض السياسة الوطنية.

٣. آليات التنسيق والتعاون (على المستوى الوطني وعلى مستوى المنشأة).

٤. هيئات وطنية مختصة تضطلع بمسؤوليات تنفيذ السلامة والصحة المهنيتين.

٥. آليات لضمان الامتثال لتشريعات السلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك نظم التفتيش.

٦. معايير تقنية ومبادئ توجيهية ونظم إدارة في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

٧. خدمات المعلومات والاستشارة في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

٨. هياكل تعليمية وتدريبية وهياكل لاستثارة الوعي.

٩. خدمات السلامة والصحة المهنيتين.

١٠. نظم تعويض أو نظم تأمين للعمال (الحوادث والأمراض المهنية).

١١. معاهد بحث ومختبرات في مجال السلامة والصحة المهنيتين.

١٢. معاهد متخصصة تقنية وطبية وعلمية على صلات بمختلف جوانب السلامة والصحة المهنيتين.

١٣. مستوى وطني شامل للموارد البشرية النشطة في مجال السلامة والصحة المهنيتين، مثل المفتشين والمسؤولين الحكوميين في مجال السلامة والصحة المهنيتين وأطباء الصحة المهنية والعاملين في مجال وقاية الصحة الصناعية.

١٤. إحصاءات عن الحوادث والأمراض المهنية.

١٥. سياسات وبرامج لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال.

١٦. أنشطة نظامية ومستمرة متصلة بالسلامة والصحة المهنيتين، بما في ذلك التعاون الدولي.

١٧. بيانات عامة: بيانات ديموغرافية ومستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وأنواع قطاعات النشاط الاقتصادي. والنسبة المئوية للقوى العاملة المستخدمة وبيانات اقتصادية.

١٨. معلومات أخرى ذات صلة.